



اليابان الجديدة

تأليف
تيدمان



ترجمة: وديع سعيد
مراجعة: علي رفاعة الأنصاري

البيان الحديث

تأليف
أحمد بن محمد

مجلد
مجلد اول (الافتتاح)

ترجمة
روبع محمد

نبذة عن الكتاب

تعد النهضة الحاخطفه التي حققها اليابان من أروع أحداث التاريخ الحديث .
ففي أقل من قرن بنسد أن قهر القومودور يبرى لإمبراطورية الجزر اليابانية
أصبحت قاهرة وغازية لشرق آسيا وجنوبها الشرق ، واقضى التغاب عليها
وقهرها تأليب أعظم الأساطيل الجوية والبحرية التي شهدها العالم .

وهذا الكتاب يقدم صورة موجزة ولكنها توازن أحداث المائة العام
الاخيرة في تاريخ اليابان . وقد روى فيه تركيز الاهتمام في التطورات السياسية
الداخلية ، ودور اليابان في الشؤون الدولية وتطور نظامها الاقتصادي ، وكيف
أمكن أمة متخلفة عن ركب الحضارة أن تبعث دولة حديثة وتنشئ اقتصادا
حديثا .

مقدمة المؤلف

تعد النهضة الخاطفة التي حققتها اليابان من أروع أحداث التاريخ الحديث . في عام ١٨٥٣ كانت بلداً تافها لا يعتد به ، متأخرا عن مسيرة العالم بنحو مائتين وخمسين عاما ، ومن ثم أمكن لبضع سفن حربية أجنبية لا تزيد على أصابع اليد عدا ، أن تفرض عليه معاهدات إذلال واستعباد ، ولكن لم تسكد تنقضى عليه مائة عام أو أقل حتى أصبح غازيا لشرق آسيا وجنوبها الشرق ، واقتضت هزيمته تأليب أعظم الأساطيل الجوية والبحرية التي لم يشهد العالم لها نظيرا إلى اليوم .

وهدف هذا الكتاب تقديم تاريخ موجز يتوفر فيه التوازن لهذه المائة العام الأخيرة في تاريخ اليابان ، مع إيراد عرض موجز لعهد التوكوجاوا (١٦٠٠ - ١٨٦٧) لكي يتاح للقارىء أن يفهم الأحوال التي كانت سائدة في اليابان قبيل بدء هذه النهضة .

وللـيابان أهمية تاريخية تسمو على الدور الذي قامت به في تأكيد سلام العالم ، وذلك من ناحيتين ؛ الأولى أن تاريخ اليابان الحديث يطغى على دروس عديدة للأمم المتخلفة عن ركب الحضارة في العالم ؛ فقد نشأت اليابان في ظروف تشبه إلى حد كبير الظروف التي تسود هذه الأمم ، وأدت المهمة التي تواجه كلامها الآن وهي إقامة دولة حديثة واقتصاد حديث . أما الناحية الثانية فهي أن اليابان كانت هدفا لتجربة عظيمة في التطور الاجتماعي ، وهذه التجربة هي الاحتلال الأمريكى لها ، وستكون نتائج النجاح والفشل لهذا الاحتلال — عندما يتم فهمها — مرشدا عظيم القائدة لتحديد هذا النوع من التبادل الثقافي .

وأود أن أعبر عن تقديري وامتناني للسيد لويس سيدرز ناشر سلسلة أنفل لما قدمه إلى من صنوف المعاونة في إعداد النسخة الخطية لهذا الكتاب .

آرثر بنجد ماهه

الفصل الأول

الفترة بين الشوجونية والدولة القومية

الارصم والظاهر :

يطلق أهل اليابان على بلادهم اسم « نيهون » أو « نيبون » أى (أصل الشمس)
وهى عبارة عن سلسلة تضم أربع جزائر كبيرة ، وعددا لا يحصى من الجزر
الصغيرة تمتد على طول شاطئ شرق آسيا مؤلفة قوسا طوله ١٥٠٠ ميل ويتجه
صوب الجنوب الشرقى من خط عرض ٤٥° درجة شمالا إلى ٣٠° درجة شمالا ،
ومناخها يشبه بالتقريب مناخ الجزء الساحلى للقسم الشرقى من الولايات المتحدة
الممتد من « مين » إلى « جورجيا » بل إنه يتعرض مثله للأعاصير (التيفون) .

وأرض اليابان جبلية ولا تزيد المساحة الصالحة للزراعة فيها على ١٦٪ فى المائة
من مجموع أراضيها . والمعدن الوحيد المتوفر فيها بكثرة هو الفحم ، وتشت فيها
ثورة البراكين ، وهى مهددة على الدوام بالزلازل ، ويسقط عليها من المطر
ما يفوق الحد المألوف حتى إن كميته تبلغ فى معظم الأماكن نحو ستين بوصة أو مائة
فى العام . وأنهاها قصيرة سريعة الجريان ، ولا تصلح كوسيلة للنقل إلا بقدر
محدود ، وإن كانت مثالية من ناحية توليد القوى الكهربائية من مساقط مياهها .

وترتفع نسبة الشواطئ إلى مساحتها الداخلية حتى إنها تصل إلى معدل ميل
واحد لكل ٨ ميل مربعاً من أراضي اليابان ، وهذا الساحل الطويل الكثير
التعرجات والمنحنيات يحتضنه فى الشمال تيار بارد ، وفى الجنوب تيار حار ، ولهذا
كانت بحار اليابان غنية بمصايد الأسماك التى تقوم بدورها فى تزويد البلاد بغذائها
الوطنى . وتبلغ مساحة اليابان الآن ٣٠٠ و ١٤٢ ميل مربع ، وهى تصغر
قليلا عن ولاية كاليفورنيا التى تبلغ مساحتها ٦٥٢ و ١٥٥ ميل مربعاً ، ولكنها
أكبر من الجزر البريطانية التى تبلغ مساحتها ٥٧٩ و ١٢٠ ميلاً مربعاً ، ويزرع
الأرز فى نصف المنطقة الصالحة للزراعة وهو الغذاء الرئيسى لأهلها ، أما المحاصيل

الهامة الأخرى فى القمح والشعير والبطاطس والقمقاس والشاى والذرة العريضة
وينحدر اليابانيون أصلاً من الجنس المغولى الذى امتزجت به سلالات الملايا
والاينو وهذه السلالة الأخيرة عنصر ينتمى إلى أصول الجنس القوقازى وقد
حلت فى اليابان وانتشرت فى ربوعها ، ولكن لم يبق منها الآن غير بضعة آلاف .
وقد امتزجت هذه السلالات الثلاث امتزاجاً قوياً فى العصور الفارغة ، حتى أصبح
سكان اليابان الآن متجانسين إلى حد كبير . وهناك اختلافات كبيرة فى تكوينهم
الجسمانى ، ولكن اليابانى العادى قصير القامة ، ويبلغ معدل طول الرجال منهم
خمس أقدام وخمسة بوصات . ويمتاز اليابانيون عامة بالشعر الأسود الناعم ،
والعيون السوداء ، والبشرة السمراء ، وغزارة فى شعر اللحية والأجساد ،
كما يتميزون بتلك الثنية الممتدة فوق المآقى من الأنف إلى جفن العين وهى التى
تضفى مظهر العيون المنحرفة ، ولهم جماعهم عريضة .

ولم يتمكن الباحثون فى شؤون اليابان حتى الآن من الاتفاق على رأى فيما يتصل
بالطابع القومى لليابانيين . فهناك أنواع معينة من الملوك تعدها سائدة فى الطبيعة
البشرية اليابانية ، قالوا بأن يفضل أن يعمل كجزء من جماعة على أن يعمل كفرد ،
وهو يحس بشعور الاخلاص والولاء للجماعة ، ويميل إلى مراعاة مقاييسها
ومعاييرها بدقة كبيرة . والأسرة فى اليابان عظيمة الأهمية ، ونموذج تكوينها
ينعكس فى الغالب على الجماعات الأخرى ، ومن أهم الروادع الاجتماعية عنده
الخوف من ارتكاب ما يجلب العار على الأسرة .

ويعد اليابانى فى المسائل الخطيرة إلى الانتحاء إلى وسيط ليتجنب احتمال
الوقوع فى حرج من اتصاله المباشر مع الآخرين . والانتحار لديه مظهر مقبول
من مظاهر الاحتجاج أو التكفير . ومع هذا فمعدل حوادث الانتحار فى اليابان
يعادل تقريباً معدله فى الأنظار الغربية .

واللغة اليابانية تمت بالصلة من بعيد إلى اللغتين الكوروية والتائية ، ويستخدم
اليابانيون فى كتابتها خليطاً من الكتابة التصويرية الصينية والرموز الصوتية ،
وهو أمر يقتضيه ببيان اللغة اليابانية ، فهى متعددة المقاطع كثيرة النغمات .

أصل الحكم العسكري :

كان اليابانيون القدماء تنتظمهم من الناحيتين الاجتماعية والسياسية وحدات من القبائل المستقلة ، وكل منها يحكمها زعيم ديني بالوراثة . وقرب نهاية القرن الأول بعد الميلاد بدأت إحدى هذه القبائل في إقامة سيادة دينية سياسية وأخذت تعرضها على القبائل الأخرى . وما إن حل القرن السادس حتى كانت هذه القبيلة قد استقرت على عقيدتها الدينية ، وكانت الإيمان بأله الشمس ، وجعلت منها ديناً قومياً . واكتسبت أيضاً حق الاشراف على العلاقات الخارجية ونالت بالتالي حق قيادة أى قوات ترسل إلى الخارج . وكانت إلى جانب هذا تنولى الفصل فى الخلافات والمنازعات التى تقوم بين القبائل المختلفة ، ولكن هذه القبائل كانت مع هذا لا تزال تتمتع إلى ذلك الوقت بقدر كبير من الاستقلال الذاتى ، وأخذت القويات من بينها تتنافس على السيطرة على القبيلة الامبراطورية . وفى القرن السابع بذلت محاولة لتعزيز سلطة الحكومة المركزية بإلغاء نظام القبائل وإقامة نظام الحكم البيروقراطى وملكية الدولة للأرض على غرار حكم أسرة تانج فى الصين . وقد ظلت جميع المظاهر الخارجية لهذا النظام سائدة ، ولكن مبدأ الوراثة لم يلبث برغم هذا أن استعاد وجوده ومن ثم وزعت السلطات والمناصب على أساس هذا المبدأ وشطب بوسائل مختلفة من سجلات العزائب الحكومية مساحات كبيرة من الأراضى الحكومية واستولى عليها الزعماء ، وانتشرت فى جميع ربوع اليابان ملكيات كانت من الناحية القانونية بمنأى عن السلطة المالية الادارية للوظفين المحليين ، وكانت أغلب هذه الأراضى إما ملكاً لكبار نبلاء البلاط الإمبراطورى ، وأما تحت حمايتهم . وسرعان ما نشأت طبقة من الذين استخدمهم كبار أصحاب الأراضى لرعاية مصالحهم فى كل إقليم . ولم تكن هناك حكومة مركزية قوية بما أدى فى الغالب إلى استخدام القوة فى تسوية المنازعات على الأراضى ، وهذا ما اقتضى أن يكون المشرفون على إدارة هذه الملكيات الكبيرة على شئ من المهارة فى استخدام الأسلحة . وقد صرح هذا بصفة خاصة فى شرق جزيرة هونشو حيث ظل اليابانيون قروناً يعملون جاهدين فى إخضاع الأينو وم الإغالى الاصليون لهذه الجزر ، وعمد أعضاء هذه الطبقة العسكرية الناشئة إلى الدخول فى محادثات عديدة بين بعضهم البعض توخيا لسلامتهم المشتركة . ولم يكذب يجل

مستمع القرن الثاني عشر حتى أصبح زعماء هذه الأحلاف الحكام الحقيقيين للأقاليم . وإن كان دخل الأراضي ظل حتى ذلك الاوان يرسل إلى أصحابها الشرعيين في العاصمة .

وفي تلك الفترة من الزمن اوتكبد نبلاء البلاط خطأ كبيرا بدعوة اتباعهم هؤلاء إلى العاصمة ليساعدوا في فض المنازعات التي قامت فيها . ولم يطل الزمان حتى تولى المحاربون أنفسهم اغتصاب السلطات التي كان يمارسها الامباطوراء ، واخذت كل فئة تحارب الأخرى لكي يستقر حكم الأمة لإحداها ، وقد خرج منتصرا من هذا النضال ميناموتو يوريتومو^(١) وأتباعه ، وفي عام ١١٩٩ أنعم عليه الامباطور بلقب « سي تاي شوجون » ومعناها « القائد الأكبر قاهر البرابرة » . وخوله حتى تعيين خلف له في المنصب ، وهكذا أصبح يوريتومو بهذا الوصف قائدا عاما لجميع القوات العسكرية ومسئولا عن الدفاع عن أمن الدولة وسلامتها في الداخل والخارج ، وقد قامت قوة يوريتومو على أساس ولاء بضعة ألوف من المحاربين الذين يتولون إدارة بعض الأراضي المنتشرة في اليابان ، وكانوا بفضل إخلاصهم وولائهم له مستعدين للقتال تحت إمرته . ولكن كانت هناك أيضا عدة ملكيات لا يمت مالكوها بصلة للقائد الأعظم « الشوجون » ، الذي عهد له إدارة هذا الموقف إلى الحصول على إذن امباطوري بتعيين وكيل له (ناظر زراعة) في كل مزرعة ، أوكل إليه مهمة تحصيل جزء من إنتاج المزرعة يكون بمثابة ضريبة تخصص لتعزيز القوات العسكرية ، وتعيين أحد رجال الأمن ، (كونستابل) في كل إقليم وقد عهد إليه بمهمة صيانة الأمن في إقليمه وخوله حتى تحصيل ١/٥٠ من الإنتاج السنوي لجميع الأراضي الواقعة في إقليمه لكي يعزز قواته .

وفي عام ١٢٢٣ قضى على « الشوجونية » التي أقامها يوريتومو في كاماكورا ، والسبب الأكبر في هذا راجع إلى المؤامرات التي كانت تحاك في البلاط الإمبراطوري ، وازدياد النفور والسخط بين طبقة المحاربين . ولم يلبث فرع من أسرة ميناموتو ، وهو فرع اشيكاجا ، أن ظفر بقلب « الشوجون » ، ولكن

(١) من عادة اليابانيين أن يسمي لقب الأسرة قبل اسم الشخص — وقد استخدمنا هذه الطريقة في جميع الأسماء التي وردت في هذا الكتاب .

سلطانهم لم يمتد قط إلى أكثر من محيط كيوتو التي ظلت فترة طويلة عاصمة الإمبراطورية وأصبحت بعدئذ مقر الشوجون . أما سائر بقاع اليابان فكانت مقسمة بين زعماء عيلين لم يكن لإشيكاغا سلطان كبير عليهم ، وكان أكثر هؤلاء من سلاطة الشرطة الذين أقامتهم شوجونية كاماكورا في كل إقليم . ولما كان مركز الشرطي (الكونسايل) منصبا متوارثا وسلطانه يمتد إلى الإقليم بأسره ، فإن الأسرة التي تمتع بهذا المنصب تصبح في مركز يؤكد لها السلطة على الإقليم بأكمله ، وعندما يتم لها الظفر بهذا السلطان تأخذ الأمر القوية منها في اغتصاب الأقاليم المجاورة . ولم تكن هذه الملكيات منظمة على طريقة الإقطاعيات الأوربية ، وإنما كان كل ديميو - كما أطلق عليهم - يجمع الضرائب من المزارعين ، ويستخدم هذه الحصيلة في دفع أجور أتباعه ، وهكذا كان نظامهم يروقراطيا لا إقطاعيا .

وفي نهاية القرن الخامس عشر أصبحت الحرب بين هؤلاء الأمراء داه متوطنا ، وكان مطمح كل منهم أن يظفر بالسيادة على اليابان بأسرها ، ولما اشتد النضال بينهم قضى على كثير من الأسرات وظهر قواد (ديميو) جدد من أصول مغمورة . وفي أواخر القرن السادس عشر خطا اودا نوبوناجا خطوات واسعة في سبيل توحيد البلاد ، ولكنه اغتيل قبل أن يتم مهمته ، واستولى على السلطة التي بقى صرحها شخص يدعى توبوتومي هيدويوشي ، وهو ابن فلاح بدأ حياته كجندي من المشاة . وما إن حل عام ١٥٩٠ حتى كانت آخر المقاطعات المعارضة لهيدويوشي قد استسلمت له وبهذا أصبح سيدا لليابان ، ولكن رغم أن آخر « شوجون » من أسرة إشيكاغا كان قد توفي في عام ١٥٩٧ لم يمنع هيدويوشي هذا اللقب لأن التقليد كانت تقضى بأنه لا يحق لأحد من غير أسرة ميناموتو أن يصبح « شوجونا » .

ومات هيدويوشي في عام ١٥٩٨ وورثه نجله الذي كان لا يزال في دور الطفولة .

أما توكوجاوا إياسو القائد (ديميو) الذي تلا هيدويوشي في السيطرة على أكبر رقعة من الأرض فقد أوضح علنا أنه يريد أن يحلف هيدويوشي ، وقد قضى على معارضيه في معركة سيكيغاهارا في ٢١ أكتوبر سنة ١٦٠٠ ، وفي العام التالي

أرغم أياسو جميع القواد على الاعتراف بسلطانه عليهم بان طلب منهم أداء قسم بالولاء له ، وفي عام ١٦٠٣ عينه الإمبراطور د شوجونا ، وهو منصب كان له الحق في الظفر به من ناحية التقاليد لأن التوكوجاوا كانوا فرما من أسرة ميناماتو .

وتم القضاء على آخر خطر يهدد شوجونية توكوجاوا في عام ١٦١٥ عندما تم الاستيلاء على القلعة العظيمة التي بناها هيدوشي في أوساكا ، ولم يلبث أن انتصر وارث هيدوشي .

شوجونية توكوجاوا :

كانت المهمة العظيمة التي كرس لها نفسه أياسو وأتباعه هي توكيد دوام سيطرة التوكوجاوا ، وكان أساس قوتهم ينحصر في ممتلكات شوجونيتهم التي تألفت من أراض شاسعة نتيج نحو ٣١ في المائة من مجموع محصول الأرض في البلاد ، وكان نحو ١٠ في المائة أخرى في أيدي الأسر المنفردة من التوكوجاوا و ٣٣ في المائة يملكها د فوداي ديميو ، وهم أصحاب الأراضي الذين وثق بهم التوكوجاوا بصفة خاصة لأنهم استسلموا له قبل معركة سيكيجاهارا . أما الأراضي الأخرى وتبلغ ٣٦ في المائة فقد كانت ملكا لقواد د توداما ، وهم أصحاب الأراضي الذين لم يستسلموا إلا بعد معركة سيكيجاهارا . وسيطرت الشوجونية أيضاً على مناجم الفضة والذهب ومراكز المدن الهامة ، ولما كان الإمبراطور مصدر جميع السلطات الشرعية ، فقد تعذر السماح لأحد من الديميو بالاتصال به ، وظل تحت رقابة دقيقة فرضها عليه كل حاكم من أسرة التوكوجاوا . وكان يتحتم على جميع الديميو أن يقضوا بضعة أشهر من كل عام في د ادو ، وهي عاصمة التوكوجاوا ، وكلما أرادوا العودة إلى إقطاعياتهم ، اضطروا إلى ترك زوجاتهم وأطفالهم في العاصمة كرهائن ، ولم يكن في ميسور أي ديميو أن ينادر إقطاعيته ولا حتى أن يعقد قرائنه بغير موافقة الشوجون ، كالم يكن في إمكانه أن يصك نقوداً أو يبيئ سفناً حربية أو ينقل قواته إلى ما وراء حدوده إلا في أحوال معينة ، ولم يكن

يجوز له إلا أن يقيم قصرًا في عاصمة إقطاعيته ، ولكن يتعين عليه أن يودع رسوم هذا القصر في ملفات الشوجونية ، وقد أبدع قواد تو زاما عن مناصب الحكومة المركزية لمنهم من محاولة القضاء على حكم التوكوجاوا من الداخل ، ولم تحصل منهم ضرائب ، ولكن الشوجونية عدت إلى طريقة خيثة لتجريدهم من أموالهم وذلك بتكليفهم بمهام خاصة تقتضيهم تأديتها الاتفاق بسخاء .

نظم طبقة التوكوجاوا :

حاول التوكوجاوا جامهدين منع حدوث أى تغيير يؤدي إلى القضاء على حكمهم ، ولهذا أنشأوا لطبقتهم نظاما وراثيا جامداً . وكانت أعلى طبقة فيه هي الساموراي التي تضم ستة في المائة من السكان ، وينتمي إليها جميع العسكريين من الشوجون إلى جنود المشاة . وكان أغلبهم يعيش في أدر أو في عواصم الديميو ، ولم يكن يسمح لهم بمزاولة الزراعة أو الاشتغال بالتجارة أو العمل في أية حرفة أخرى . وكان الدخل الذي يعيشون منه مستمداً من منح الأرض التي يقدمها لهم الديميو ، وكانت حصة كل منهم متعادلة مع علو المنصب الإداري أو العسكري الذي يشغله ، وربما ارتفعت هذه الحصة إلى عشرة آلاف « كوكو » من الأرض أو انخفضت إلى ٢٠ « كوكو » (والكوكو يعادل ٩٦ ر، بوشلومي كية بعدما اليابانيون كافية لتغذية شخص لمدة عام) . والمناصب في أكثر الإقطاعيات وراثية في العادة ، ويعيش الساموراي الذين لا يشغلون مناصب إدارية حيشة الكسل والحلول في وقت السلام ، ولهذا عمد التوكوجاوا إلى تشجيعهم على التعليم والدراسة ، وبذلك أصبحت الطبقة العسكرية هي طبقة المثقفين أيضاً .

أما الغالبية العظمى من اليابانيين فتتنتمي إلى الطبقة الثانية وهي طبقة المزارعين . وكان الباحثون يعتقدون أن قرية التوكوجاوا تتألف من عدد من صفار ملاك الأراضي يمتلكون مساحات من الأرض متساوية تقريباً ، ولكن البحوث الحديثة غيرت هذا الاعتقاد تغييراً تاماً وبينت بصفة خاصة أن القرية تتألف من أصحاب أملاك ومستأجرين معا . وتتراوح مساحة الأراضي المستأجرة في البلاد بين ٢٥ في المائة وأكثر من ٥٠ في المائة ، كما تختلف المساحات التي يمتلكها أصحاب الأراضي اختلافاً كبيراً ، فبعضهم لا يملك أكثر من فدان وربع الفدان

بيننا يملك آخرون مساحات كبيرة ترتفع إلى نحو ٨٥ فدانا . وتشرف القرية على شواطئها الخاصة ، ولصاحب الإقطاع عادة الحق فقط في الاعتراض على انتخاب موظفي القرية . ومع هذا فأصحاب الأراضي وحدهم الذين يتمتعون بالاشتراك في إدارة القرية أو الأخذ بنصيب من الأراضي العامة وحقوق الماء . وكان الأغنياء من هؤلاء القرويين على درجة كبيرة من التعليم ، ومن ثم كان في إمكانهم الاحتفاظ بسجلات رسمية معقدة . وصاحب الأرض من الناحية الشرعية لا يمتلك أرضا لأنها ملك للإمبراطور بحسب القانون ، ولكن له الحق في ذراعتها ، وهو حق لا ينسخ ويمكن توارثه أو شراؤه أو بيعه ، ولهذا يعد من جميع الوجوه مالكا للأرض . وكان أصحاب الأراضي مسئولين في مجموعهم عن الضرائب التي يفرضها الديميو على القرية .

أما الطبقتان الأخريان المعترف بهما من التوكوجاوا فكانتا طبقة الصناع وطبقة التجار على التوالي . ويمر من باب التبسيط جمعهما معا تحت اسم « أهل المدن » ، وقد ارتفع شأن هذه الفئة إلى أكبر الذي خلال عهد التوكوجاوا . وفي أودو وجدت سلما وسائر خدماتها سوقا رائجة بفضل المحكمة الشوجونية والمنشآت الكبيرة التي اقتضى نظام الرهائن من جميع الديميو تأسيسها والحفاظ عليها ، وقد منعت الشوجونية كل اتحاد مباشر بين مختلف الإقطاعيات ، ولكن الضرورة كانت تجتهد على الديميو أن يبيع الفائض من محصول أرضه ليحصل على أموال تمكنه من السفر إلى أودو وإعالة نفسه وأتباعه فيها ، وترتب على هذا إنشاء مركز كبير للبيع والشراء في أوساكا ، وأصبح للجالية التجارية الكبيرة التي نشأت ونمت في أودو وأوساكا ألوان خاصة من الثقافة والتشيل الدرامي (كابوكي) والطباعة بالخطب ، وأوجه البذخ والترف . ولما أخذت ثروة البلاد تدفق بين أفراد هذه الجالية بدأوا يتخلصون من القرائن المحددة لوجوه الإقطاع التي وضعا التوكوجاوا وشرعوا ينفقون أموالهم في إسراف وتبذير ؛ فعندما منعوا مثلا من ارتداء الملابس الحريرية تحايلا على أمر المنع بارتداء الملابس القطنية العادية ولكنهم جعلوا بطائنها من الحرير الغالي الثمن الزاهي الألوان .

ولم يلبثوا طويلا حتى أصبحوا نموذجاً في الأناقة يحتذيه الديميو والساموراي .

سياسة العزلة :

أغلق التوكوجاوا بلادهم في وجه جميع الأجانب ماعدا الهولنديين والصينيين الذين سمح لهم بالاتجار في نجازاكي تحت رقابة شديدة . وقد صدر قبل ذلك بثلاث سنوات مرسوم يحرم على أى يابانى السفر إلى الخارج وإلا تعرض للحكم الاعدام (انظر الملحق رقم ١) ، فكان لهذين الأمرين أثر قوى في تطور اليابان وتقدمها ، فالامر الأول قطع الصلة بالغرب عندما كانت أوربا آخذة في التقدم بخطوات واسعة في طريق المدنية ، أما الامر الثانى فقد اختصر فترة مزدهرة من اتساع اليابان البحرى نحو شرق آسيا وجنوب شرقها .

على أن الدافع على ما يظهر كان الرغبة في تجنب ما قد يهدد استقرار نظام الحكم ، إذ كان يخشى أن تخلق المسيحية انقساماً في الولاء لهذا النظام بعد أن ظفرت بعدد كبير من المرتدين في اليابان عقب وصول الغربيين الأوائل في عام ١٥٤٢ . وساد أيضاً الخوف من أن تكون الكنيسة المسيحية طليعة هزو أجنبى . وقد حاولت التوكوجاوا وقف تيار المسيحية دون التدخل في تجارة الغرب ، ولكن ظهر أنه من المستحيل على رابطة السفن البرتغالية أن يقاوموا تهريب المبشرين إلى البلاد ، ولهذا تقرر إنهاء التجارة مع جميع الغربيين ما هذا الهولنديين الذين بدا أنهم لا يرغبون في العمل يشنون التبشير . وهناك عامل آخر يكمن وراء اتخاذ هذا القرار وهو الخوف من أن يعتمد الساموراي المخويعين الذين هربوا إلى الخارج عندما جرد أسياهم من إقطاعياتهم إلى شن عدوان على اليابان ، وقد ازداد هذا الخوف بسبب ما ظهر من ضعف القوات في قمع ثورة المزارعين المسيحيين في سيمبازا (كيوشو) فيما بين عامى ١٦٣٧ و ١٦٣٨ . وقد أوفدت في عام ١٦٤٠ بعثة برتغالية من مكاولتطلب استئناف التجارة ، ولكنها قوبلت بالرفض من جانب اليابانيين الذين أكدوا عزمهم على التخلص من التجار البرتغاليين بإعدام ٢١ عضواً من هذه البعثة .

العوامل التي قوضت أركان حكم التوكوجاوا :

لم تمكن الشوجونية من منع مجلة التطور عن السير ، فقد حدثت تطورات اقتصادية وثقافية كانت في النهاية عاملاً في تقويض نظام الحكم ، ومن المتناقضات ألا يجد التوكوجاوا غير أنفسهم من يلومونه على الصعاب الاقتصادية التي بدأت تطيح بهم منذ بداية القرن الثامن عشر وما بعده ، ولا يجب في هذا فإن التداير التي اتخذوها هي نفسها التي ساعدت على خلق طبقة كبيرة من التجار أتاحوا لها مركزاً يكفل لها الإفادة من الديميو ، ثم إن استقرار السلام بعد حروب مستمرة استمرت قرنين من الزمان كان عاملاً في قيام فترة من الرخاء الاقتصادي في القرن السابع عشر ، وباتهاء هذا القرن كان السكان يستغلون ، إلى أقصى الحدود ، موارد البلاد بفضل ما توفر لهم من الأساليب الفنية في ذلك الوقت ، ومن ثم ساءت حالة المنتجين الزراعيين ، وأصبح من العسير على الشوجونية أو الديميو أن يحافظوا على موارد دخلهم ، ولكنهم كانوا هم والساموراي قد ألفوا مستوى عالياً من المعيشة بحيث أصبح من العسير أن يتخلوا عنه ، ولهذا تعرضت الموارد لخطر أكبر من الضغط وازدادت حالتهم سوءاً وقامت الاضطرابات بينهم وأخذت تكثر وتشتد خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر .

وأخذت الشوجونية تقترض القروض قسراً من التجار لكي تغلب على صعابها المالية ، وعمدت أيضاً إلى تخفيض سعر العملة ليكون الفرق جزءاً ثابتاً من موارد الدخل . وهكذا خلقت التضخم ، ولم تكن هاتان الوسيلتان ميسورتين للديميو العادي الذي لم يلبث أن غرق في الديون ، فأخذ يحاول الظفر بموارد إضافية ؛ فألفوا كثيرون منهم احتكاكات مختلف المنتجات المحلية داخل إقطاعياتهم ، وعمدوا هم والشوجونية إلى تخفيض مبيعات الساموراي الذين يعملون في خدمتهم واضطر هؤلاء بدورهم إلى الاتجاه إلى المراهين ، وقد نقلت وطأة هذه الديون عليهم إلى حد اضطرت معه الشوجونية في بعض المناسبات إلى إصدار قوانين تعفي الساموراي من سداد ديون عقدت قبل موعد معين ، ولكن الديون سرعان ما كانت تراكم من جديد بعد كل قانون . وقد استغل التجار كل هذا فأخذوا يعملون على رفع مستواهم الاجتماعي فكانوا يشترون حق التثني

في عائلات الساموراي أو يزوجون بناتهم لشبان الساموراي ، كما توسلوا بجمع مختلفه اللغز بالسيطرة على المزارع وإخضاع الفلاحين لإيجارات غير قانونية وما إلى حل القرن التاسع عشر حتى انطمست معالم الفوارق بين الطبقتين .

وعندما لم تبوأ التوكوجاوا السلطان في البلاد حاولوا إقامة أساس فلسفي لنظام حكمهم بتشجيع دراسة شوهي الكوكوشيسوية ، وقد استأنتهم فعلا هذه المدرسة ، بما فيها من فضائل كإطاعة الوالدين والإخلاص لها ، ولكن لم يكده ينقضي زمن طويل حتى ظهرت مدارس فكرية أخرى لا تمتشى مع آراء التوكوجاوا ، ونشأت أولى هذه المدارس تادى بمشروع عظيم البحث في التاريخ الياباني القديم وذلك برعاية ديموميئو وهو فرع من أسرة توكوجاوا . وسرعان ما انتهى الذين يقومون بهذه الدراسة إلى إدراك حقيق المعركو الشرعى للإمبراطور ، وأخذوا مع الوقت ينادون باعادته إلى سلطانه السابق ، وأضيف إلى نشاط هذه الفئة عمل طائفة أخرى عرفت باسم مدرسة المعرفة القومية ، وكان جل اهتمامها منهجرا في الأصل في الشعر الياباني القديم ، ولهذا سعت إلى لغاش اللغة اليابانية القديمة ، مما أدى إلى التحقيق في الأمثال القديمة للغة اليابانية ، والأخبار التاريخية القديمة . ولما كانت هذه الأخبار والروايات قد وضعت في أزمانها بطبيعة الحال للدعاية للأسرة الامبراطورية وصيغت لتكون حافزا للشعور القومى ، فليس من الغريب إذن أن نجد أتباع هذه المدرسة الحديثين من غلاة المتحمسين للنظم الوطنية والمتحدثين بفضائلها وبخاصة الأسرة الإمبراطورية والديانة والشيتوية .

وفي عام ١٦٣٠ منعت الشوجونية استيراد أى كتب أجنبية فيها ذكر للمسيحية والمؤلفات اليسوعية ، وقد بلغ من شدة التحمس في تطبيق هذا المنع أنه لم يدخل إلى البلاد من الكتب الأجنبية غير عدد قليل ، ولكن الشوجون يوشيون (١٧١٦ - ٤٤) أدرك أن اليابان قد حرمت معرفة لا تقدر بشئ فأباح في عام ١٧١٩ استيراد الكتب العلمية ، وفي عام ١٧٤١ أمر اثنين من العلماء بدراسة اللغة الهولندية ، ولكن لم ينتشر تعليم هذه اللغة إلا في الربع الأخير من ذلك القرن ، وقد تهافت الساموراي على تعلمها لكن يعرفوا الفنون الغربية كالطب والفلك والمساحة والتسليح والتدريبات العسكرية والفنون الحربية ورسم الخرائط والرسم والتصوير وذلك من مصادرها الأصلية ، وفي عام ١٨٠٣ أنشأت

الشوجونية مكتبا لترجمة الكتب العلمية الهولندية ، وكان من نتيجة هذا النشاط أن حصل شطر كبير من الساموراي ، قبل ظهور الاميرال برى ، على قدر كبير من المعارف الغربية واشتد سخطهم على كل محاولة ترى إلى الحد من دراساتهم .

انتهاء فترة العزلة :

أصبح اليابانيون المثقفون في نهاية القرن الثامن عشر أكثر اهتماما بنشاط روسيا في كامتشاتكا ، وكوريل ، وسخالين ، ولم تكن القوات الروسية في هذه المنطقة في مركز يتيح لها تهديد سلامة اليابان ، ولكن التفكير في الخطر حملهم على إدراك افتقارهم إلى استحکامات الدفاع البحري والساحلي ، وفي عام ١٧٩٢ وصلت إلى هو كايدو سفينة روسية بقيادة اللفتنانت آدم لاكسان لإعادة بعض المارين اليابانيين وتطالب بالسماح لها بحقوق الاتجار مع اليابان ، فقبل الربيان بالشكر وسح له بالذهاب إلى نجازاكي لإجراء المفاوضات ، وقد أثرت رواية التجارب التي لاقاها زعيم المارين في بطرسبورج في النواثر الحادثة اليابانية إلى حد أن ما تسودايرا ساد أنوبو رئيس الوزراء تحول فاعتنق سياسة الاتجار ، ولكن لا كيان لم يذهب لسوء الحظ إلى نجازاكي ، وعندما جاءت البعثة الروسية التالية في عام ١٨٠٤ كان الرأي قد تغير وقبول الروس روح عدائية .

وفي أوائل القرن التاسع عشر أصبحت مسألة عزلة اليابان موضع اهتمام دول الغرب البحرية ولا سيما الولايات المتحدة ، إذ كانت السفن التي تنقل الفراء بين شمال غرب الباسيفيكي والصين تمر متفادية خليج اليابان ، وهذا أيضا ما كان يحدث للأسطول الكبير من السفن المشتغلة بصيد الحوت ، وكانت جميع هذه السفن تخشى على الدوام خطر الفرق على شواطئ اليابان كما تخشى المعاملة السيئة التي كان يلقاها من اليابانيين البحارة المنكودون الحظ الذين قد يتركون على الشاطئ بعد غرق سفنهم ، وحتى لو لم تقع كارثة لأية سفينة فإن الرحلة الطويلة الشاقة تهون وتصبح محتملة لو كانت اليابان بلدا صديقا تستطيع أن تلجأ إليه السفن وتزود بالأغذية ومياه الشرب ، وقد ازدادت هذه المشكلة تعقيدا في منتصف ذلك القرن بعد استخدام السفن البخارية التي كانت بحاجة ماسة إلى محطات تزود منها بالفحم ، وظل اليابانيون يراقبون الموقف الدولي بشئ من القلق ، وذلك بواسطة الاتصال بالهولنديين . وكانت الشوجونية مصرة على أن

تبقى اليابان بلدا مغلقا ، ولكنها تأثرت بهزيمة الصين في الحرب البريطانية الصينية الأولى إلى حد حملها في عام ١٨٤٢ على تعديل أمرها السابق بإطلاق النار على السفن دون إنذار فافتتحت ولكنها لم تسمح للسفن بأكثر من التزود بالمياه والواد .

وبدأ المستوطنون الأمريكيون في عام ١٨١٥ مباحثات ترى إلى فتح أبواب اليابان وبذلك في هذا السبيل بعض محاولات فردية للتعامل مع اليابانيين ، ولكن لم يتم تنفيذ أية خطط رسمية إلا عندما زار الكومودور بيدل خليج إدو في عام ١٨٤٦ ، ولكن بعثته انتهت بالفشل ، والسبب الأكبر في هذا أن اليابانيين فسروا أدب الكومودور بيدل بأنه ضعيف ، على أن هذه الاهانات ثم الأخطار التي كان يتعرض لها بحارة السفن الفارقة ، ومطامع رجال الاعمال الأمريكيين في التوسع التجاري في الباسيفيكي والمحاجات الإستراتيجية ، وأمل بعثات التبشير في الظفر بالدخول والعمل على اكتساب نفوس الناس .. كل هذا حمل الحكومة الأمريكية في النهاية على اتخاذ عمل حاسم لمعالجة الموقف ؛ ففي ٨ يولية ١٨٥٣ ألقي أسطول قوى من البوارج الأمريكية بقيادة الكومودور ماثيو كالبريت بيرى مراسيه في خليج أدو ، ونزل بيرى بحفه حرس عسكري قوى إلى البر وسلم خطابا من الرئيس فيلبور يطالب فيه بامتيازات تجارية وإشياء محطات للتزود بالمصم وحماية الأمريكيين الذين تفرق سفنهم ، ثم أطلعت سفنه بعد أسبوع ووعده بالعودة في الربيع القادم بقوة أكبر ليتلقى الرد .

ومع أن الهولنديين كانوا قبل ذلك قد حذروا الشوجونية من البعثة الأمريكية ، إلا أن ظهور بيرى أثار الرعب والفرح بدوجة كبيرة ، ولم تكن الحكومة واقفة بنفسها فأقدمت على خطوة لم يسبق لها نظير ؛ فقد ترجمت خطاب فيلبور وأرسلته إلى رجال الديميو وسألهم الرأي ، وتبين من الردود التي وصلت ، ولا يزال ٥٩ منها موجودا إلى الآن ، أن ٢٥ ردا أبدت فتح أبواب البلاد للتجارة الأجنبية ، و ١٩ لم تستسخ فكرة التجارة الأجنبية ولكنها نصحت بتجنب الحرب ، و ١٥ فقط اقترحت وفرض طلب بيرى رفضا باتا صريحا ، ومع أن هذه الردود لم تكن تمثل أكثر من ٢٠ في المائة من جدد الديميو فإنها أخذت كدليل يوحى بالقرار النهائي الذي وصلت إليه الشوجونية ، وهو المقاومة بجميع الوسائل دون الدخول في حرب وعندما عاد بيرى في شهر فبراير سنة ١٨٥٤ وأوضح بجلاء أن المسألة تنطوي على أحد أمرين وهما : إما عقد معاهدة

أو الحرب ؛ رضع المفاوضون اليابانيون ووقعوا معاهدة كاناجاوا في ٣١ مارس سنة ١٨٥٤ وتقضى بنصوصها بفتح شيمودا الواقعة على خليج ادو ، وها كودات في هوكايدو للسفن الأمريكية التي تعنى التزود بالمواد والأغذية ، وبهذا تمتعت أمريكا بمبدأ الأمة الأكثر رعاية ، ونصت المعاهدة أيضا على تعيين قنصل أمريكي في شيمودا ، وهكذا بعد أن اذعنت الشوجونية للأمريكيين مضت في توقيع اتفاقات مماثلة مع بريطانيا (في ١٤ أكتوبر سنة ١٨٥٤) ومع روسيا (في ٧ فبراير سنة ١٨٥٥) وكان لكليها أساطيل في المياه اليابانية .

وعندما تبين أن المعاهدة أصبحت على وشك التوقيع ، أخذت العلاقات بين أعضاء بعثة ييري والمفاوضين اليابانيين تزداد ودأ وصداقة بعد أن كانت متوترة خلال المفاوضات ؛ فأقبل اليابانيون على زيارة السفن الأمريكية ، وأخذوا يفحصون بشغف واهتمام كل قطعة وآلة فيها ، ودعوا إلى مآدب العشاء ، وهرفوا أسرار الأغذية والمشروبات الغربية حتى أنهم في إحدى الأمسيات عادوا إلى دورم وهم في أشد حالات البهجة والسرور بعد أن أفرطوا في الشراب ، وحدث في إحدى المناسبات أن أقيم للضيوف اليابانيين عرض أو تمثيل في ساعته ، فكان نوعا من المجاملة قابله اليابانيون بهرصة « السومو » ، وهو نوع من المصارعة الأهلية ، ولكن الأمريكيين أسفروا بخيبة أمل عند تبادل الهدايا خلال الحفلات ، وإن كان اليابانيون فرحوا بما تلقوه من بنادق ومسدسات وسيوف ومشروبات وأجهزة تلفراف . ويقال إن الهدية التي أعجبت اليابانيين أكثر من غيرها وحيرت عقولهم كانت النموذج المصغر لخط حديدى وموظفيه والقطارات الصغيرة وهى تجرى على القصبان بسرعة ٢٠ ميلا فى الساعة ، ولكن برغم الروح الودية التى أظهرها المفاوضون اليابانيون ، ظل الأجانب موضوعين تحت رقابة دقيقة لمنع الاتصال بينهم وبين عامة اليابانيين . وكانت السلطات على حق فى مخاوفها لأن شباب الساموراي المتعشقين إلى المعارف الغربية كانوا يتسللون فى ظلام الليل إلى السفن الراسية ويرجون ربايتها أن يأخذهم إلى أمريكا ، وهو رجاء كان الكومودور يشعر بأنه مضطر إلى وقفه عملا بمقتضيات قوانين الضيافة . وكان هؤلاء الهاربون يمدون إذا اكتشف أمرهم لمحاولتهم خرق مبدأ العزلة ، وتدل تضحية هؤلاء الشبان ومجازفتهم بالتمرض للوئ فى سبيل الظفر بفرصة تتبع لهم الحصول على بعض المعرفة عن العالم الخارجى على أن هناك قوى تعمل

جعلها في داخل اليابان لنفس الأبواب الموصدة في وجوههم وفتحها على مصاريحها حتى ولو لم يظهر يرى أو أى أجنبي آخر .

وفي شهر أغسطس سنة ١٨٥٦ ظهر تونستند هاريس في شيمودا كأول قنصل أمريكي ، وما أن حل شهر يونيو سنة ١٩٥٧ حتى نجح في التفاوض على عقد ميثاق خول للربايا الأمريكيين حق الإقامة في شيمودا وما كودات ، وحق التجارة في ناجازاكي وحق التنقل في البلاد . ولكنه لم يرض في جهوده للوصول إلى معاهدة أكثر شمولاً وأوسع نطاقاً مينا الخطر الذي ستواجهه اليابان عندما تنتهي فرنسا وبريطانيا من حروبهما في الصين وتتحولان بعدئذ إلى اليابان . وهكذا تمت الموافقة على مشروع معاهدة في شهر فبراير سنة ١٨٥٨ سمحت للأمريكا بتعيين وزير لها في أدو أو قنصل في جميع الموانئ المفتوحة ، وكان يتعين فتح أدو وأربع موان أخرى للأمريكيين ، وسمح لبحرية الولايات المتحدة بإنشاء مستودعات تموين في بوكوهاما وما كودات وناجازاكي . وتوقعت الشوجونية معارضة شديدة من جانب أعضاء الديميو للمعاهدة ، ولهذا قررت إرجاء التوقيع حتى يتم الحصول على موافقة الامبراطور . وكان المعتقد أن هذا لا يعدو أن يكون مجرد إجراء رسمي ، ولكن قبلاء البلاط دبروا المؤمرات التي انتهت برفض الامبراطور الموافقة على هذه المعاهدة . ولكن الشوجونية التي كانت تتوقع قرب وصول البريطانيين وقعت المعاهدة في شهر يولية سنة ١٨٥٨ ، ووصل البريطانيون في شهر أغسطس من العام ذاته وحصلوا على معاهدة مائة وفي شهر أكتوبر تم توقيع معاهدة أخرى مع الفرنسيين .

سقوط الشوجونية :

كان توقيع هذه المعاهدات إنذاراً بقيام حركة مناهضة للشوجونية تحمل شعار الكراهية للأجانب . وقد تجمع المنشقون من الديميو في البلاط الامبراطوري مخالفين بذلك تقاليد التوكوجاوا ، غير أن لي نازوكي رئيس الوزراء انبرى إلى اتخاذ إجراءات حاسمة حتى بلغت به الجرأة أن اعتقل ديميو الديميو وهو ميتو واحتجزه تحت الحراسة في داره ، ولكن رجال ميتو لم يلبثوا أن اغتالوا لي نازوكي في شهر مارس سنة ١٨٦٠ ، ووقعت في الوقت ذاته اعتداءات على الأجانب ، وقام بها الساموراي الذين اتصفوا بكرهيتهم للأجانب والذين اتخذوا

شعاراً لهم عبارة « مجدوا الامبراطور ، واطردوا البرابرة » . وقتل مترجم هاريس في عام ١٨٦٢ ، وأحرقت دار المفاوضات البريطانية مرتين في ذلك العام ، وفي عام ١٨٦٢ ذبح أنباع ديميو سانسوما أحد الرعايا البريطانيين ويدعى ريتشاردسون . وفي العام التالي أحرقت دار المفاوضات الأمريكية وحذا الوزير الأمريكي حذو زملائه فانسحب إلى يوكوهاما ، فبادر الامبراطور باستدعاء شوجون كيوتو إلى يوكوهاما وأبقاء فيها من شهر مارس إلى شهر يولية من عام ١٨٦٣ . واجتمع فيها أيضا عدد كبير من الديميو لأن الشوجونية كانت قد خففت فعلا قيضتها عليهم بإلغاء نظام الرهان في شهر أكتوبر سنة ١٨٦٢ ، بينما اضطر الشوجون في كيوتو إلى الموافقة على الأمر الذي أصدره الامبراطور في ٢٥ يولية سنة ١٨٦٣ بحد الأجانب من البلاد ، وعلى أى حال لم يحاول أن يطيع هذا الأمر من رجال الديميو غير ديميو شوشو الذي أصدر الأمر إلى قلاعه بإطلاق النار على السفن المارة خلال مضائق شيمونوديكي .

وكان هذا أكثر مما يحتمله المبعوثون الأجانب فقرروا أن يضربوا ضربات مباشرة في الولايات التي أهاقهم ، فدخلت في شهر أغسطس سنة ١٨٦٣ وحدات بحرية بريطانية إلى خليج كاجوشيا وحزبت بالقنابل مدينة كاجوشيا عاصمة سانسوما ، وفي شهر سبتمبر سنة ١٨٦٤ دمر أسطول متحالف قلاع شوشو وهدمها عن آخرها ، ولم تضع هباء هذه الدروس التي أظهرت مدى قوة الغرب ، فقد تأثرت بها شوشو وسانسوما وأخذت سياستها تصليح بالصيغة الغربية ولا سيما في الشؤون العسكرية . وقد أخذ مركز الشوجون يضعف في ذلك الوقت ويضمحل ، واستدعى (الشوجون) مرة أخرى إلى كيوتو في أوائل عام ١٨٦٤ واضطر إلى الموافقة على أن يتولى الامبراطور في المستقبل تعيين الديميو في مناطق نفوذهم . وسمح في الوقت ذاته لبعض الديميو ومنهم ديميو سانسوما وشوشو واشيون أن يعملوا كمشائرين للامبراطور وقد حلول رجال شوشو في هذه المرحلة اختطاف الامبراطور ليكونوا الناطقين باسمه والمعبرين عن إرادته ، ولكنهم طردوا من كيوتو وصدر الأمر إلى الشوجون بتأديبهم ، إلا أنه لم يتمكن من جمع جيش للرحف على شوشو إلا في شهر يولية سنة ١٨٦٦ ، إلا أن جنوده ايتدوا عن آخرهم بواسطة قوات شوشو التي قدربت على الأساليب الغربية في شئونها العسكرية ، ولم يلبث الشوجون أن مات بعد ذلك بشهر واحد ولما لم يكن له ولد ،

فقد خلفه في المنصب عضو من أسرة ميتو فرح التوكوجاوا المناصر للامبراطور .
ووجد هذا الشوجون الجديد نفسه عاطا بمسألة كل مالية وأخرى تصل
بالعلاقات الخارجية بالإضافة إلى الثورة الداخلية ، وأخذت سلطته على البلاط
الامبراطوري وعلى أعضاء الدييمو في الضعف شيئا فشيئا ، فقدم في ٩ نوفمبر
سنة ١٨٦٧ استقالته من منصب الشوجونية إلى الامبراطور الشاب ميجي الذي
ارتقى العرش في ٣ فبراير سنة ١٨٦٧ ، وكان هذا الحادث بدء عهد النهضة
الميجية .

الحكومة الجديدة :

وفي أوائل شهر يناير سنة ١٨٦٨ بادر الامبراطور إلى إبلاغ الشوجون
السابق أنه تم إقامة حكم امبراطوري مباشر ، وأمره في الوقت ذاته بتسليم
جميع ما يملكه ، فثار أتباع التوكوجاوا على هذا الطلب ، ولكن الحكام الجدد
كانوا حازمين في الضرب على أيديهم . غير أنه بقيت بعض جيوب مقاومة متفرقة
في البلاد لمدة تزيد على السنة ، ومع هذا حل الهدوء والسلام في خريف ١٨٦٨
في الأجزاء الهامة من البلاد ، وتمكنت الحكومة الجديدة من تحويل اهتمامها
إلى معالجة مشكلة إنهاء إدارة مركزية .

وشهدت السنوات القلائل الأولى عدة تغييرات في البنيان الإداري ،
فقسمت المناصب الكبيرة ذات السلطة والمكانة بين نبلاء البلاط والدييمو ،
بينما شغلت المناصب الصغيرة المستولة عن التصرف الفعل للسلطات بطائفة من
شباب الساموراي الطموح من ذوي الكفاية من أمثال أوكونا توشيميشي
وكيندو تاكايوشي وجونو شوجيرو ، وإيتاجاكي تايسوكي ، وسوجيتاكيومي ،
وسايجو تاكاموري ، وإيتو هيروبومي ، وأوكومو شيجينوبو ، وياماغاتا
اويتومو ، وإيتو شيمبي ، وإيتو كادرو . وقد جاء أغلب هؤلاء الشبان
البازدين من إقطاعيات توداما الأربع التي قامت بدور هام في إسقاط التوكوجاوا
وهي مقاطعات سانسوما وشوشو وتوسا وهيزن ، ومع أن مناصبهم كانت صغيرة
نسبيا إلا أن نفوذهم في إقطاعياتهم كان كبيرا ، وكانوا الرعاة الحقيقيين للحركة
المناهضة للتوكوجاوا ، ولكنهم مع هذا كانوا بحاجة إلى سند من الأسماء الرنانة
ولم يصلوا إلى المناصب العليا إلا في عام ١٨٧٠ .

وفي ٦ أبريل سنة ١٨٦٨ انعقد اجتماع من نبلاء البلاط والديميو والساموراي ، أدى فيه الإمبراطور يمين الولاء لميثاق الأمة (الملحق رقم ٢) وكان لهذا الميثاق مظهران هامان ، الأول أنه أظهر بوضوح أن نية الحكومة الجديدة متجهة إلى تنفيذ برنامج لصيغ البلاد بصيغة المدنية الغربية ، وبالتالي لن تتسامح بعد ذلك مع أية حركة مناهضة للأجانب ، وقد اتخذت في الواقع تدابير شديدة لضمان أمن الأجانب وسلامتهم من عدوان القتلة من الساموراي . والأمر الثاني هو أن اليمين تضمنت الوعد بإقامة جمعية وطنية للنباشات ، وقد وضع هذا النص لمنع القلق الذي ساد الساموراي في مختلف المقاطعات وذلك بالتأكيد لهم بأنه سيكون لهم صوت في الحكومة ، وسرعان ما تألفت جمعية تضم مثل المقاطعات ، ولكن أثرها كان ضعيفا في مختلف الشئون وما لبثت أن أُلغيت في عام ١٨٧٣ ، على أن هذا النص في اليمين استغله خلال السنوات التي تلت ذلك ، المنادون بقيام جمعية شعبية منتخبة .

إلغاء إقطاعيات الديميو :

لم تكن الحكومة المركزية في عام ١٨٦٨ تملك تحت إشرافها الإداري والمالي غير الممتلكات السابقة للتوكوجاوا ، ولهذا كانت مهمتها الأولى أن تنشر سلطاتها حتى يشمل أملاك الديميو ، وهكذا حملت في شهر مارس سنة ١٨٦٩ ديميو سانسوما وشوشو وتوسا وهين على تسليم سجلات أراضيهم ، وفي شهر يولية صدر الأمر إلى جميع الديميو الذين لم يسلموا هذا السجلات طوعا بأن يحدو حذو زملائهم ، ولتسهيل هذا الإجراء احتفظ بالديميو كحكام على أملاكهم السابقة ومنحوا مرتبات تعادل نصف إيراداتهم السابقة ، كما منح الساموراي من أتباعهم معاشات ، وفي أوائل عام ١٨٧١ حصلت الحكومة على مساهمة عسكرية من قوات سانسوما وغيرها ، وعندما أصبحت لديها هذه القوة التي تمكنها من قمع أية مقاومة ، مضت في شهر أغسطس من العام ذاته في إلغاء الإقطاعيات السابقة وأبدلتها بأقسام إدارية : (عمديات) تولى إدارتها موظفون عيّنهم الحكومة المركزية ، وضد الأمر إلى الديميو وعائلاتهم بالإقامة في أدو التي اتخذت عاصمة للبلاد وأعيدت تسميتها فأصبحت طوكيو .

إصلاحات الحكومة :

صدرت في أوائل هذا العهد الجديد عدة مراسيم قضت على القيود الاجتماعية التي سبق أن فرضتها التوكوجاوا ، وأزيلت الحواجز من الطرق ، وأصبحت حرية التنقل مكفولة ، وبات لكل شخص الحق في اختيار المهنة التي يريد بها ، وسمح للزارع بزراعة المحاصيل التي يريد بها ، وفقد الساموراي حقه في الأخذ بالثأر وألغى نظام طبقة التوكوجاوا إلغاء تاما ، وانقسم اليابانيون ثلاثة أقسام ، فأصبح الدييمو ونبلاء البلاطم طبقة الاشراف ، السكازولو ، ، والساموراي ممن يكونون أعلى الدرجات فهم الطبقة الخاصة ، شيزوكو ، أما الساموراي وغيرهم من الطبقة الدنيا فأطلق عليهم طبقة العامة « هيمن » .

ورغم هذه التفرقة بين الطبقات فقد ضمنت المساواة للجميع أمام القانون ، واضطر الحكام الجدد بعد إلغاء الطبقة العسكرية السابقة إلى إنشاء قواتهم المسلحة ، وقد اعتمدوا في بعض السنوات الأولى على القوات التي استعيرت من إقطاعيات سانسوما وشوشو وتوبا ، ولكنهم أدخلوا في عام ١٨٧٣ نظاما للتجنيد مقتبسا من النظام الألماني ، فكان جميع الذكور فوق سن العشرين مكلفين بتأدية الخدمة العسكرية لمدة ثلاث سنين . واستعين في تنظيم الجيش الجديد بعمدة عسكرية فرنسية لم تلبث ان استبدلت بمستشارين عسكريين من الألمان ، وأُنشئت بحرية صغيرة تحت إرشاد خبراء من الانجليز .

ورأت الحكومة أن أساس الدولة الحديثة لا بد أن يقوم على شعب متعلم ، ولهذا أنشأت في عام ١٨٧١ وزارة للمعارف كلفت بوضع نظام للتعليم ، واضطرت الوزارة إلى أن تبدأ من لا شيء لأنه لم يكن هناك تعليم عام في عهد التوكوجاوا . وأنشئ التعليم الابتدائي على غرار النظام الفرنسي ، ولهذا كان يعتمد على نظام المركزية إلى أقصى حد . وكان كل طفل ملزما بإتمام ثلاث سنوات من الدراسة ، إلا أنه قد أقتصت سنوات قبل أن يواظب على الدراسة أغلب الأطفال الصالحين لها . ولم تلبث الوزارة أن أنشأت مدارس فنية عليا للطب والملاحة والزراعة والتجارة وصيد الأسماك . وافتتح النظام الجامعي للتدريب المهني العالي في عام ١٨٧١ ، وانتهى من تنظيمه في عام ١٨٨٦ ، ولم يكن الفضل وحده الدليل

في هذا الميدان وإنما تأسست جامعات خاصة ؛ فأنشئت جامعة كيوتو عام ١٨٦٣ ودوشيشا في عام ١٨٧٥ ، ووازيديا في عام ١٨٨٢ . وكانت نظم التعليم في عهدهما الأول خاضعة لمؤثرات أمريكية كبيرة ، ولكن هذه المؤثرات لم تلبث في عام ١٨٨٠ وما بعده أن تضائلت وحل محلها التأثير الألماني ، وقد رأينا موري أرينورى وزير المعارف خلال الفترة من عام ١٨٨٥ إلى ١٨٩٥ يؤكد بصراحة مبدأ التعليم لمصلحة الدولة لا لمصلحة الفرد .

البروتنة والبريغ :

كان انتعاش الديانة الشيتوية خلال عهد التوكوجاوا وتأكيدها الحق الإلهي للامبراطور في أن يحكم اليابان ، عاملاً هاماً المبرر القانوني للإطاحة بالشوجونية ، فلا عجب إذا رأينا ساسة ميجي يتمسكون بالشيتوية ويرون فيها وسيلة لتكريز ولاء الشعب الياباني للامبراطور وحكومته ، وكانت الشيتوية في الأصل مزيجاً من عبادة الطبيعة والسلف ، ثم تطورت وأصبحت تقوم على نظريات من الكونيات والسلالات الإلهية ، ويثبت كيف أن « إيزاناغي ، أبا السماء ، وإيزانامي ، أم الأرض قد « أنجبا ، جزر اليابان كما أنجبا عدداً لا يحصى من الآلهة ، وأظهرت كيف أن أماتيراسو أوميكامي إحدى بناتهما أصبحت إلهة الشمس وأرسلت فيما بعد حفيدتها ليؤسس أسرة تتولى حكم اليابان إلى الأبد ، وعندما دخلت الديانة البوذية إلى البلاد في القرن السادس بعد الميلاد أخذت الديانة الشيتوية تتضائل وتضمحل حتى أصبحت معابدها تحت إدارة الكهنة البوذيين الذين ربطوا الهيئات الشيتوية ببعض مقدسات الديانة البوذية ، ولكن الشيتوية مع كل هذا لم تمت ولم يقض عليها نهائياً وإنما استمر أغلب المعابد الكبرى يتلقى التأييد من الهيئات الرسمية وحدثت في نهاية عهد التوكوجاوا حركة انتعاش كبيرة من الناحية المادية فضلاً عن الانتعاش الثقافي المذكور آنفاً ، ومن ثم تأسست عدة طوائف شعبية الشيتوية لكل منها كهنتها الخاصة ومعتقداتها المقررة .

والتي تكون الشيتوية عقيدة دينية رسمية للدولة رؤى من الواجب فصلها عن البوذية وفروعها الطائفية ، وكانت الخطوة الأولى في هذا السبيل طبيعية

الحال هي توخي الدقة والعناية في فصل الطوائف الشعبية للديانة الشينتوية عن الشينتوية الرسمية . وكانت هذه الطوائف تصل في عددها وقتئذ إلى ١٣ طائفة كبيرة ، ولم يسمح لغير شينتوية الدولة بالاحتفاظ بالمعابد (جينجا) التي تسكن فيها الآلهة . وقد أظهرت حكومة ميجي منذ تسلبها السلطة اتجاهاً مناهضاً للبوذية متمصباً ضدها ، فانسحب أعضاء الأسرة الامبراطورية من الطوائف البوذية ، ومنعت إقامة الحفلات البوذية داخل القصر الامبراطوري ، وألغى النظام القديم الخاص بالمعابد المزدوجة ، وصودرت أملاك كثيرة للبوذية ، واعتدى الدماء على بعض المعابد البوذية ودمروها ، ولكن ما إن حل عام ١٨٧٢ حتى اقتضت الحكومة بأن البوذية متغلطة مع الشينتوية في عقلية الياباني العادي إلى حد أنه لا يمكن الاعتداء على إحدهما دون الإضرار بالأخرى ، ولهذا رأت الحكومة التغلغل عن سياستها العدوانية ، وكان موقفها من المسيحية لا يقل عداء ، وواصلت سياسة القمع التي كانت التوكوجاوا قد انتهجتها ، ولكن عندما روى أن هذا الموقف سيضر بالعلاقات الخارجية لليابان أفرج عن الآربعة الآلاف مسيحي الذين كانوا معتقلين في السجون ، وتركت الأوامر والمراسيم المناهضة للمسيحية تقضى وتموت ميتة هادئة .

ومع أن الحكومة أقلمت عن محاولة قمع الديانات الأخرى فإنها واصلت جهودها في إنشاء نظام ديني للدولة . وحتى عام ١٩٣٠ كانت تتولى أمر خمسة ألف كاهن وترعى شئون مائة ألف معبد كانت مرتبة في ١٢ طبقة أعلاها المعبد الأكبر في إيبر وقد كرس لآلهة الشمس ، وكان الذهاب إلى هذه المعابد يعد بمثابة محك لولاء الياباني سواء كان متمنياً إلى الشينتوية أو البوذية أو المسيحية ، واستخدم نظام التعليم وسائر وسائل الدعاية لبث العقائد الثلاث للنظام الديني في نفوس اليابانيين ، وهذه العقائد هي :

أولاً - المقينة التي وصفها د . ك . هولتوم بأنها الامبراطور إله مقدس لأنه امتداد ذمى لأجسام وأرواح الآلهة العظيمة الماضية وبخاصة التي تنتمي منها إلى طبيعة وروح إله الشمس .

ثانياً - الياباني تتمتع بالرعاية الخاصة من قبل الآلهة ولهذا فإن تربتها وأهلها ومؤسستها فريدة في نوعها وتسمو على غيرها .

ثالثاً - إن اليابان وسالة مقدسة ومن دمج العالم بأسره تحت سقف واحد ،
(هاكايشي يو) وهكذا تاح لناسر البشر مزايا التمتع بحكم الامبراطور ،
وانتهجت الحكومة في عام ١٨٦٩ سياسة تقديس أرواح الذين ماتوا في سبيل
الامبراطور .

ضريبة الأراضي :

عندما تولت حكومة مييجي الإشراف على إقطاعات الديميو استمرت في
جباية ضريبة الأرض التقليدية بما جعل لإيراد الدولة يتذبذب تمشياً مع تذبذب سعر
الأرض وكاد يكون من العذر وضع سياسة مالية ثابتة ، ولهذا تقرر لإنهاء هذه
الحالة بفرض ضريبة على الأراضي تجمي تقدماً ، واقتضى هذا أن يكون هناك من
هو مسئول عن كل قطعة أرض ، فأصدرت الحكومة في عام ١٨٧٢ حجة خاصة
بملكية الأرض (تشيكن) ومنحتها للذين يمكنهم أن يثبتوا أنهم يتمتعون بحقوق
الوراثة ، وبهذه الطريقة بدأ نظام الملكية الخاصة للأراضي ، وقدرت قيمة رأس
المال (من الأراضي) على أساس قيمة محصول الأرض الذي تنتجه كل قطعة من
الأرض في عدد من السنوات ثم حددت ضريبة سنوية بنسبة ثلاثة في المائة من
هذه القيمة ، وأصبحت هذه الضريبة حماد ميزانية الدولة وكانت في عام ١٨٧٠
تعادل ٨٠ في المائة من إيراد الحكومة وفي عام ١٨٩٠ كانت نسبتها ٧٠ في المائة
من الإيراد .

وساد الاستياء بين المزارعين بسبب هذا التغيير ، وقد استولت الدولة على
الغابات والمراعي وغيرها من الأراضي التي كان القرويون يستخدمونها على
المساح ، وكان المزارع يتكلف في دفع الضرائب المحلية والعامة نحو ٣٠ أو ٤٠
في المائة من محصوله ، وكان عبء هذه الضريبة في معظم المناطق أثقل مما كان
المزارعون يتكلفون في عهد الديميو ، وفوق كل هذا كان يتعين على الفلاح دفع
الضريبة تقدماً وفي موعد محدد ولهذا كان يضطر إلى الإسراع في بيع محصوله
ما يجعله يتحمل عبء تذبذب سعر الأرض ، واشتد استياء المزارعين مما استحدثته
الحكومة من بدع كرفع الطوائف المتبوءة من المجتمع ، إلى مصاف المواطنين
للغاديين من أمثال طوائف الايتا واليهينين ، وكرهوا نظام التجنيد الذي فرضته
الحكومة واعتبروه ضريبة الدم ، دون أن تكون استمارة أو مجازاً وأخذوه

على ما تحمله هذه التسمية من معنى حرق ، ولم يستسيغوا الضرائب التي فرضت
للهوض بنظام التعليم الابتدائي ، وترتب على هذا كله قيام المزارعين بسلسلة من
حركات التمرد في أوائل العقد الثامن من القرن التاسع عشر ولكنها لم تلبث أن
خفت حدتها في نهاية هذه الحقبة عندما أدى التضخم إلى ارتفاع سعر الأرز
بالإضافة إلى تخفيض الحكومة لضريبة الأراضي إلى ٢٥ في المائة وموافقتها على
قبول جزء منها عينا .

أزمة عام ١٧٨٣ :

ولم يقتصر الاستياء على المزارعين ، فإن عدداً كبيراً من الساموراي أخذوا
يشعرون بأنهم لم يمنحوا إلا مكاناً ثانفاً في النظام الجديد لأن الذين أنشأوا هذا
النظام هم أنفسهم الذين يشرفون على الحكومة ، فقد ضم بعضهم إلى جهاز الدولة
الأخذ في النمو ، وأمنتهم مكاتب الحكومة ووظائف البوليس والقوات
العسكرية ، ودخل البعض الآخر الحياة العملية وأنشأوا أعمالاً مودهرة ، ولكن
كثيرين آخرين لم يستطيعوا التمشي مع هذا التغيير وحلوا إلى العودة إلى الوقت
الذي كان للساموراي فيه شأن كبير ، وظهر هذا الانقسام في التفكير أيضا بين
الساموراي الذين تولوا تأليف الحكومة ، فبعضهم وبخاصة كيد ، وأوكوبو ،
وأوكوما ، وايتو ، وياما جانا ، حولوا ولاءهم لزملائهم من الساموراي إلى ولاء
أكبر للدولة ، ورأوا أن مصلحة الدولة تقتضي تصفية طبقتهم القديمة ، واعتقد
آخرون ومنهم سايجوتا كامودي ، وايتو ، وسوجيا ، وجوتو ، وابتاجا كي أن
الساموراي لا يزالون بمثابة السلسلة الفقيرة للدولة ، وأنه يجب عمل شيء لإفقاذهم ،
وكانت هاتان الفئتان متكافئتين في العدد ولكن اثنين من نبله البلاط اللذين
كانا من الأعضاء البارزين في الحكومة وهما سانجوسانيوشي ، وايراكورا توموي ،
كانا عاملين هامين في ترجيح الفئة الأولى .

ولكن هذا التوازن تذبذب في شهر أكتوبر سنة ١٨٧١ عندما ذهب بعض
أنصار التجديد من أمثال إيتو ، وأوكوبو ، وكيدو ، مع ايراكورا في بعثة إلى
أوروبا والولايات المتحدة ، وكان الغرض الظاهر من الرحلة تعديل المعاهدات غير
المشككة التي ارتبطت بها اليابان خلال حكم التوكوجاوا ، ولكن الغرض
الجهري كان تعلم أكثر ما يمكن تعلمه من فنون وعلوم الغرب لإجراء تغييرات

أبعد مدى في اليابان ، وحاول أعضاء البعثة أن يمنحوا أى تلاعب بأعمالهم في الوطن خلال غيابهم عنه ، فمقدروا اتفاقا مكتوبا مفصلا مع الزعماء الذين بقوا في اليابان ينصر على ألا يحدث أى تغيير جوهرى دون موافقتهم ، ولكن سايچوتا كامورى وغيره من الذين أقلقتهم عنة الساموراي ، رأوا أنه من الواجب الالتجاء إلى شن حرب خارجية لتكون وسيلة لإعادة الساموراي إلى المراكز اللاتفة بهم . وتقرر أن تكون كوريا الضحية الأولى لأنها رفضت عدة عرض اقترحتها اليابان لعقد معاهدة معها أدى إلى وقوع عدة حوادث ضد اليابانيين ، ولكن الهدف الأخير كان الصين ، وعندما سمع أعضاء بعثة إروا كورا بأنباء هذه الأحداث في بلدهم ارتاعوا وعجلوا بالعودة ، وفاضلوا بشدة وعارضوا فكرة شن الحرب خلال المؤتمرات التي عقدتها الحكومة في شهر أكتوبر ١٨٧٣ ، ولم يعترضوا على مبدأ التوسع نفسه ، ولكنهم أصرروا على القول بأنه ينبغي على اليابان أن تركز جهودها وتقتصر نشاطها على تنفيذ الإصلاحات الداخلية ، وقالوا إنه لا يمكن لليابان أن تظفر بالنجاح في مغامرات أجنبية إلا بعد تحقيق هذه الإصلاحات .

وبعد مناقشات عاصفة انهزم سايچو وبرناجه الحربى فاستقال هو ومن يفكرون على نهجه من أمثال إيتو ، وجوتو ، وسوجيا ، وايتاجاكي ، وتركوا الحكومة على كره منهم .

وعاد سايچو إلى مقاطعته كاجوشيا ، وشغل نفسه في إنشاء مدارس خاصة لتعليم أتباعه من الساموراي وتلقينهم مبادئه وأفكاره ، أما الآخرون فعمدوا إلى وسائل أكثر عنفا ، ففي شهر يناير قامت محاولة لاغتيال إيواكورا ، وفي الشهر التالي قاد إيتو في مقاطعة ساجا ٣٥٠٠ من أتباعه وقام بشوة مسلحة ، وقد أخذت هذه الفتنة . ولكن الحكومة رأت أن تخفف ضغطها فصرحت لسايچو تسوجوميشى شقيق سايچوتا كامورى بقيادة قوة من الساموراي أرسلت إلى فرموزا لتأديب أهلها لقتلهم بعض بحارة أوكتاوا ، فأثار هذا العمل المتاعب مع الصين ، ولكن لم تلب هذه المتاعب أن سويت عندما اعترفت الصين بشرعية تصرف اليابان ودفعت لها تعريضا .

ولكن هذه الحملة لم تخفف من ضغط الساموراي لأن الحكومة قامت بأعمال

ذات من شكواهم ، وقد رأيت أن ما تدفعه لهم من معاش منذ عام ١٨٦٩ كلف
حالية البلاد أعباء باهظة ، فمرحت عليهم مشروعا في عام ١٨٧٣ يقضى بأن
يتطوعوا بتخفيض هذا المعاش مقابل دفع مبلغ كبير لم يتقاضونه سندات ذات
قائمة ، ولم يلبث هذا المشروع أن أصبح في عام ١٨٧٦ إجباريا ، ولم تؤد هذه
الوسيلة إلى مجرد تخفيف عبء الدفعات السنوية الكبيرة عن كاهل الخزاة ، وإنما
ربطت أيضا مصالح حاملي السندات بمصلحة الحكومة ، وخرج أغلب الدييمو
السابقين من هذا المشروع بمغرم كبير ، ولكن الساموراي العاديين تمردوا فعلا
من أملهم ، فبدأوا في خريف عام ١٨٧٦ ثورتهم في مقاطعات كوماموتو ،
وياماغوشي ، ولكنها أخمدت بسرعة ، وخشيت الحكومة من قيام ثورة في
ساتسوما ، ولهذا قررت نقل مهمات زسانة مدينة كاجوشيما إلى مكان أمين ،
وكان هذا الإجراء الوقائي بمثابة التذير بالثورة في جنوب كيوشو ، وفي شهر يناير
سنة ١٨٧٧ نزل سايجو تاكاموري إلى الميدان لإقناع الامبراطور من مستشاريه
الشريرين ، فكانت هذه أكبر محنة واجهتها الحكومة المركزية ، ولكن جيشها
الذي أعدته بوساطة التجنيد العام ، وما امتاز به من تسليح قوى ووسائل
مواصلات متزايدة أثبت أنه جدير بالمهمة التي كلف بها ، وفي شهر سبتمبر سنة ١٨٧٧
مات سايجو وسحقّت الثورة .

بروز الأهراب السياسية :

عندما انسحب إيتاجاكي تايسوكي من الحكومة في عام ١٨٧٣ قرر مهاجمة
دعلامه القدامى بالأساليب السياسية بدلا من الأعمال العسكرية ، فنظم في شهر يناير
من عام ١٨٧٤ أول هيئة سياسية علنية في اليابان وأطلق عليها «ايكوكو كوتو»
ولم يلبث أن قدم مذكرة طالب فيها بإنشاء جمعية نيابية (انظر الملحق رقم ٣)
ثم عاد إلى مقاطعته «كوشي» وفي شهر إبريل سنة ١٨٧٤ تولى تأليف هيئة سياسية
أخرى أطلق عليها «ريشيشا» فادت بالإصلاح السياسي ، كما حاولت مساعدة
الساموراي في الوقوف على أقدانهم في الناحية الاقتصادية ، وفي شهر فبراير من
عام ١٨٧٥ انعقد اجتماع في أوساكا لممثلين أوفدتهم الريشيشا والهيئات المماثلة
لها في نواح أخرى من اليابان ، وتم خلاله تأليف حزب وطني دعى «ايكوكوشا»
ولكنه لم يلبث أن انهار في الشهر ذاته عندما أغرى إيتاجاكي بالعودة إلى الحكومة
بعد أن قطع له العهد بإجراء بعض الإصلاحات .

ولكن إيتاجا كد انسحب مرة أخرى من الحكومة في شهر أكتوبر سنة ١٨٧٥ إذ لم يرنح لعجزه في إجراء أى تغيير حقيقى ، وشهدت السنوات التى تلت ذلك حملة كبيرة للدعاية لإنشاء هيئة نيابية ، وروجت مبادئ ميل ، وبتام ، وروسو ، وسنسر بترجيئتها إلى اليابانية واستخدامها في حملة الدعاية ضد الحكومة وكانت الوسيلة الرئيسية لهذه الدعاية بعض الصحف الصغيرة ، وعمدت الحكومة من ناحيتها إلى تمويل بعض الصحف الموالية لها كما استعانت بقانون مطبوعات قاس للغاية أصدرته في شهر يونية سنة ١٨٧٥ لكبت صوت المعارضة ، وفي عام ١٨٧٨ أعيد تنظيم الإيكوكوشا وتولى الساموراي أكثر مناصب الزعامة فيه ، ولكن كان لبلقة أصحاب الأراضي فيه دور هام ، فقد استنكرت فداحة الضريبة على أراضيها وشكت من قلة المنشآت الصناعية ، غير أن الحكومة لم تكن تهتم بالثقل من الأمور ولا سيما بعد تمرد الساتسوما واغتيال أوكونو في عام ١٨٧٨ ، فقدمت بعض الامتيازات المحددة ، وفي عام ١٨٧٨ أنشئت جمعيات تمثيل نيابي في كل مقاطعة ومنحت سلطة مالية محدودة ، وبعد عامين افتتحت جمعيات مماثلة في المدن والقرى ، ولكن الحكومة عمدت من ناحية أخرى إلى إصدار مجموعة من النظم والقوانين في شهر إبريل سنة ١٨٨٠ لتنظيم الاجتماعات العامة والجمعيات والهيئات مما جعل ممارسة النشاط السياسى أمراً محفوفاً بصعاب بالغة ، وأصبح من المستحيل في الواقع قيام أى هيئات وطنية .

وعد بالمرسور :

وعلى الرغم من أن الحكومة تمكنت من قمع الشعب السياسى إلا أنها لم تنفل مع هذا الحاجة إلى إقامة بنية سياسى واضح المعالم في البلاد ، وظل كبار المسؤولين فترة من الزمن يبحثون في هذه المسألة ، وقد ألزم أوكونا شيجونوبو أحد زعماء الأقلية الاستبدادية في الحكومة بجانب الصمت فلم يسبح بأرائه في هذا الشأن ولم يقدم اقتراحه إلى الامبراطور إلا في شهر مارس سنة ١٨٨١ ، وقد صق زملاؤه من أعضاء الحكومة عندما علوا بتوصياته وكان ذلك في شهر يونية ، فقد اقترح إنشاء نظام شبيه بالنظام المعمول به في إنجلترا وطالب بإقامة برلمان ودعوته للاجتماع في عام ١٨٨٣ ، ولم يكن متظراً أن ينفذ شيء من مشروع أوكونا لولا وقوع أزمة أخرى في ذلك الوقت ، فقد قررت الحكومة في نهاية

شهر يولية أن تبيع لاتحاد بعض الشركات في أوساكا المنشآت التي أقيمت في هوكايدو لمساعدة نهضة التعمير والنمو الاقتصادي ، وقد عدا أتباع أوكونا إلى إبلاغ هذه المعلومات سراً للصحف ، فثار غضب الشعب واشتد اشتداداً لم تعرف له حدود عندما اكتشف أن ثمن الشراء لم يكن أكثر من جزء تافه من القيمة الأصلية لرأس المال الذي استثمر في هذه المنشآت وأن بعض المشترين كانوا من الموظفين السابقين في مجلس الإنتاج ، فوقعت اضطرابات خطيرة ، وارتفعت الصيحة بأنه لا مَعْدَى من قيام برلمان لمنع الفساد السياسي ، وفي ليلة ١١ أكتوبر ١٨٨١ تولى الإمبراطور رئاسة اجتماع حضره جميع أعضاء الوزارة ما عدا أوكونا الذي لم يدع إليه ، وقرر في هذا الاجتماع إلغاء صفقة البيع ، وفصل أوكونا ، وإقامة برلمان في غضون عشرة أعوام ، وفي اليوم التالي صدر أمر لإمبراطوري تضمن وعداً للأمة بإنشاء برلمان قبل عام ١٨٩٠ (انظر الملحق رقم ٤) .

وانبرى إنتاجاكي بعد ذلك مباشرة إلى تأليف حزب « جيوتو » ، أي حزب الأحرار ، ونظم أوكونا في أوائل العام التالي حزب « كاشيتو » ، أي الحزب التقدمي ، وأوعزت الحكومة إلى أتباعها فقاموا بتأليف حزب « نيسيتو » ، أي حزب الحكم الإمبراطوري وأرادت بذلك أن يكون لها سند يعزز سياستها ، وحدثت في شهر يونيو ١٨٨٢ إلى تشديد القوانين التي تنظم الاجتماعات والميئات وتسيطر عليها ، وكانت ماهرة في تنحية إنتاجاكي عن المسرح بأن زودته بطريق غير مباشر بأموال للقيام برحلة إلى الخارج .

وفي الوقت ذاته ترتب على سياسة التضييق التي وضعت في عام ١٨٨١ أن اشتد العسر في الريف ، وزاد في شدته سلسلة من النكبات الطبيعية ، وحاول صغار المزارعين ومستأجرو الأراضي تخفيف حدة الحالة فاستخدموا الفروع المحلية للأحزاب في إثارة السخط ضد الضرائب والإيجارات ، وحوال عام ١٨٨٥ وقعت عدة اضطرابات في مختلف ربوع البلاد ، وقد خشي زعماء حزب جيوتو من التورط في هذا العصيان وكانوا على أية حال غير راضين عن المطالب الاقتصادية المتطرفة ، فعمدوا إلى حل الحزب ، كما أوقف حزب كاشيتو نشاطه .

العلاقات الخارجية :

كان من بين المشاكل الأولى التي واجهت عهد مييجي في العلاقات الخارجية وضع حدود لليابان ، ففي الشمال تمت تسوية الحدود بمعاهدة أبرمت في عام ١٨٧٥ وقضت بضم ساخالين (كارافوتو) إلى روسيا ، وضم جزر كوريل (شيشما) إلى اليابان ، وفي العام ذاته اعترفت الدول بسيادة اليابان على جزر بونين (أوجاساوارا) ، وفي عام ١٨٧٩ أقامت اليابان حكما مباشرا في أوكيناوا (ريوكيوس) وقبل أن يحل عام ١٨٨١ حصلت من الصين على الاعتراف بهذا الأمر الواقع ، وفي عام ١٨٧٩ أبرمت اليابان معاهدة تجارية مع الصين منحت بمقتضاها كل دولة منهما امتيازات للأخرى ، ولكنها لم تتضمن النصر على أن تعامل إحداها الأخرى معاملة الدولة المفضلة ، ولهذا لم تحصل أية منهما على الامتيازات التي ظفرت بها الدول الغربية من قبل ، ولم تتمكن اليابان من عقد معاهدة تجارية مع كوريا إلا في عام ١٨٧٦ منحت اليابان بمقتضاها امتيازات ، ونصت على فتح ثلاث موانئ .

وبينما كان اليابانيون يودون التمتع بسلطات قتصيلة في كوريا ، همهم سخط شديد على الامتيازات الممنوحة للدول الغربية في اليابان ، ولم يكن هذا أقل مرادة لهم من تقديم حق وضع التعريفات الجمركية ، وهو الحق الذي حصلوا عليه بمقتضى معاهدة عام ١٨٦٦ ، فقد كانت حكومة مييجي تبذل ، منذ توليها الحكم ، كل جهد في تعديل المعاهدات غير المتكافئة . فوقمت الولايات المتحدة في عام ١٨٧٨ معاهدة تنازلت فيها عن امتيازاتها في التعريفات الجمركية ، ولكن هذا الاتفاق لم ينفذ قط لأنه كان مشروطا بإبرام معاهدات مماثلة مع جميع الدول الأخرى . وقد أقام إينوي كاورو وزير الخارجية ، في السنة الأشهر الأولى من عام ١٨٨٢ بسلسلة من المحادثات مع مبعوثي الدول في طوكيو ولكنها لم تثت إلى نتيجة ما ، وإن كان قد أوحى إلى اليابانيين بأن الامتيازات الأجنبية لن تنتهى إلا عندما تصل قوانينهم إلى مستوى القوانين الغربية ، وهذا ما حل بطبيعة الحال على التمهيل بتنقيح مواد القانون الياباني ، فقام إينوي بسلسلة من المحادثات الأخرى في عام ١٨٨٦ — ١٨٨٧ ، وبذل الزعماء اليابانيين خلال هذه الفترة أقصى جهودهم ليثبتوا للمفاوضين الأجانب أن اليابان أصبحت دولة غربية الصبغة ،

ولكن هذه المفاوضات انقطعت فجأة عندما عرف أن اينوى كان مستعداً لفتح البلاد بأسرها للأجانب يرحلون فيها ويفدون كما يشاءون ، وأنه برضى بإفشاء حاكم عتلة يابانية أجنبية للنظر فى القضايا التى يكون فيها أحد الخصوم من الأجانب ، فأرغم اينوى على الاستقالة ، واشتد سخط الشعب إلى حد حمل الحكومة فى شهر ديسمبر سنة ١٨٨٧ على إصدار قانون المحافظة على الأمن خول للبوليس السلطة فى اتخاذ التدابير العاجلة لمكافحة الجماعات السرية والاجتماعات العامة ، والمحرضين على الشعب وما شابه ذلك . وسمح لوزير الداخلية أيضاً بمنع أى مشبوه من الاقتراب إلى مسافة سبعة أميال ونصف الميل من القصر الامبراطورى ، ولم يلبث الجنرال ياماجاتا وزير الداخلية أن بادى إلى نفي نحو ثلثائة شخص ويدهم لقيف من كبار الصحفيين أمثال أوزاكي يوكو ، وعين أوكوما وزيراً للخارجية كوسيله لتهدئة الشعب ، فاتبعت سياسة مفاوضة كل دولة على حدة ، وشدت فى الوقت ذاته القيود على الأجانب حتى أصبحت إقامتهم محفوفة بالمناعب وتمكن من الظفر بقدر من النجاح فى مفاوضاته مع المكسيك ، والولايات المتحدة ، وروسيا ، وألمانيا ، ولكن انجلترا ظلت على عنادها إلى ما قبل الحرب الصينية اليابانية .

ويصح اعتبار هذه الفترة قاتحة عهد مناهضة الروح الأجنبية فى اليابان ؛ فقد استنكر الوطنيون اليابانيون أن تعد قوانينهم ومؤسساتهم أقل شأناً من مثيلاتها الغربية ، وقامت جماعات جعلت رسائلها المحافظة على الثقافة القومية ، وكانت تنهج أحياناً نهجاً ثقافياً ، فعادت مثلاً إلى الاهتمام بالتقاليد الكونفوشية ، حتى لقد نص عليها فى أمر امبراطورى صدر منظمًا للتعليم فى عام ١٨٩٠ (انظر الملحق رقم ٦) . وعدوا فى أحيان أخرى إلى أعمال مباشرة كما فعلت الجنينوشا ، وهى جمعية وطنية متطرفة سرية أسسها توياما ميتسودو ، وتولى أحد أعضائها إلقاء قنبلة على أوكوما فى ١٨ أكتوبر سنة ١٨٨٩ مما أدى إلى بتر إحدى ساقيه ، وأصبحت الاغتيالات السياسية من الأعمال الوطنية المرموقة ، حتى إن أوكوما بعث بهدية مالية إلى أسرة الشخص الذى حاول اغتياله ، وفى عام ١٩٢١ حضر أوكوما ، وتوياما احتفالاً لتخليد ذكرى مرور ٣٣ عاماً على هذا الحادث .

التطورات الاقتصادية في أوائل عهد حكومة ميحي :

كان زعماء حكومة ميحي مستبشرين في المحافظة على استقلال اليابان ، وكانوا بعيدى النظر إلى حد جعلهم يدركون أن القوات العسكرية للبلاد لا يمكن أن يكون لها أثر يذكر إلا إذا اعتمدت على اقتصاد حديث قوى يمكنه أن يسد مطالبها ، ولهذا كانت مسألة إقامة اقتصاد عصري من أول المهام الجوهرية التي كرس لها هؤلاء الزعماء جهودهم ، وكانت البداية قد وضعت فعلا خلال عهد التوكوجاوا بإنشاء مقاطعات الشوجونية والديميو ، وكانت مقاطعات سوتسوما في مقدمة المقاطعات في هذه الناحية ، فقد أنشأت قبل عام ١٨٨٠ فرنا عاكسا للحرارة ، ووحشا لبناء السفن ، ورسالة ، وما أن حل عام ١٨٦٦ حتى كانت قد استوردت آلات نسج القطن من إنجلترا واستقدمت فنيين لهذه الصناعة ، وفي هذه الفترة أيضا كانت بدأت نشاطها في هذا المظهر فأنشأت حوض يوكوسوكا المشهور ، وتولت حكومة ميحي رعاية معظم هذه المنشآت وأضافت إليها بعض المؤسسات الاستراتيجية التي أقامتها بنفسها ، كما أنشأت مصانع نموذجية في ميايدين أخرى كنسج القطن ، ولف الخيوط الحريرية ، والقرميد ، والأسمنت ، والأصواف ، ومسحوق النشا ، وكان الغرض الأساسي منها سد الحاجات الضرورية العاجلة ولتكون نموذجا لتحذية المؤسسات الخاصة ، وفي عام ١٨٧١ افتتح البريد والبرق ، وفي العام التالي له انتهى مد أول خط حديدي وقبل أن يأتي عام ١٨٩٣ أصبحت الخطوط الحديدية ممتدة إلى مسافات بلغت أطوالها ألفي ميل ، وتولت الحكومة بنفسها حفر المناجم ، وبعد عام ١٨٨٠ تقرر أن تنسحب الدولة من ميادين الصناعة والتعدين ، وهكذا بيعت هذه المنشآت إلى مختلف المؤسسات الخاصة ذات الخطوة بأسعار منخفضة للغاية ، وكان هذا هو الوقت الذي وضع فيه كثير من شركات مجموعة زاياباسو أسس مستقبلها وثرواتها .

وقد خلق هذا النشاط الاقتصادي مشكلتين للحكومة وهما : كيف يمكن تركيز استثمار رؤوس الأموال في داخل البلاد ، وكيف يمكن الحصول على العملة الأجنبية لتحويل صفقات الواردات الكبيرة من المهمات والمساعدات الفنية من الخارج ، ولما كانت الزراعة هي المورد الرئيسى للإيراد فقد أصبح لا ممدى من

فرض ضرائب باهضة على هذا الجانب من الاقتصاد للحصول على رأس مال للصناعة ، فكان ثمن الواردات يدفع بمصادرات من المنتجات الزراعية كالحبوب والفاى والأرز وأنواع أخرى ، وقد تيسر ذلك بفضل الزيادة الكبيرة فى الإنتاج الزراعى ، وكانت فى الواقع زيادة خارقة للبالوف وتمت بتكاليف يسيرة بفضل استخدام بذور متفقا ، وتحسين وسائل الرى والصرف ، وطريقة استخدام الأرض ، وترتب على هذا أن زادت مساحة الأراضى المزروعة خلال الفترة بين ١٨٧٨ - ٨٢ و ١٨٨٨ - ٩٣ بنحو سبعة فى المائة ، كما ازداد الإنتاج بنسبة ٢١ فى المائة ، فى حين لم يزد عدد السكان إلى أكثر من ١٥ فى المائة ، وتم امتصاص هذا الفائض بالضرائب ونظام صناديق التوفير البريدية الذى أنشئ فى عام ١٨٧٥ ، هذا إلى أن التضخم النقدي نشأ من استخدام الحكومة للطابع فى طبع الأوراق المالية دون مقابل كان بمثابة ضريبة غير منظورة ، وازدادت كمية التفسد بازدياد البنوك الأهلية التى رخص لها بإصدار أوراق نقد تصل قيمتها إلى نحو ٨٠ فى المائة من رأس مالها الذى كان أغلبه سندات ، إبدال المعاشات ، ولكن الحكومة صمدت مع هذا إلى وضع سياسة انكماش بعد ١٨٨١ وصدرت عملة قابلة للتحويل ، وعهد أمر إصدارها إلى بنك اليابان فى عام ١٨٨٢ ، وكان المورد الوحيد للأموال الذى أصرت الحكومة على رفضه رفضا باتا هو القروض الأجنبية ، إذ كانت تخشى قبل عام ١٨٩٥ أن تترن هذه القروض بأغراض سياسية فلم تعقد سوى قرصين صغيرين .

وفى عام ١٨٩٤ حققت اليابان تقدما كبيرا فى تصنيع البلاد ، ولكنها ظلت مع هذا بلدا زراعيا ، فكانت الفلاحة هى العمل الرئيسى لنحو ٧٠ فى المائة من الأسر ونحو ٨٤ فى المائة من سكان القرى التى لا يريد عدد سكانها عن ١٠,٠٠٠ نسمة ، ولم يكن فيها أكثر من ٢٠٠ مصنع تدار بالبخار ونحو أربعائة ألف مغزل أو أقل قليلا ، ونحو ألف مصنع تدار بالقوى الآلية ، وكان إنتاج الصلب يكاد يكون معدوما ، أما الحديد الزهر فكان المستخرج منه لا يسد أكثر من أربعين فى المائة من حاجة البلاد ، وكانت السفن الأجنبية فى ذلك الوقت تنقل نحو تسعين فى المائة من تجارة اليابان الخارجية .

أصدار الدستور :

أسندت إلى إيتوميرويو مهمة إعداد الدستور الذي وعد به الامبراطور ،
فقضى الفترة من عام ١٨٨١ إلى ٨٣ في أوروبا يدرس الدساتير الغربية ، وعندما
عاد إلى اليابان بدأ مهمته الفعلية في وضع الدستور ، وبادر إلى إدخال تغييرات
تمهيدية في الآداة الحكومية ، وفي عام ١٨٨٤ أنشئت طبقة الامراء والإشراف ،
ووزعت رتبها على نبلاء البلاط القديم (كوجي) والديميو السابقين ، ومختلف
رعماء الحكومة ، وفي عام ١٨٨٥ أعيد تنظيم الجهاز الإداري وتألفت حكومة
على أساس النظام الألماني ، وأصبح إيتو أول رئيس وزارة ، وما حلت
سنة ١٨٨٨ حتى كان مشروع الدستور قد أعد ، وتألف مجلس خاص لاستعراض
عمل إيتو ، فمقدت عدة اجتماعات دارت فيها المناقشات وأسفرت عن إدخال
تغييرات طفيفة على المشروع ثم أقره ، وفي ١١ فبراير من عام ١٨٨٩ أصدر
الامبراطور الدستور في احتفال أقيم في القصر الامبراطوري ، وكانت هذه هي
المرّة الأولى التي علم فيها الشعب شيئاً عن نصوص هذا الدستور ..

الفصل الثاني

اليابان تصبح قوة عالمية

وسنور ميجي :

حدد دستور ميجي جزءا من كيان الدولة اليابانية (انظر الملحق رقم ٧) . وللإلزام التام بالموقف يجب أن نأخذ في الاعتبار بعض القوانين والمراسيم الإضافية إلى بعض العادات غير المنصوص عليها في القانون ، فقد جمع الامبراطور في يديه جميع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ، ولكنه لم يكن يمارسها إلا إذا أثير عليه بذلك . وكان مستشاروه السياسيون هم رئيس الوزراء وأعضاؤها أو ما يطلق عليهم عادة الحكومة ، فلم يكن لترقيعه أى مفعول إلا إذا اقترن بتوقيعات الوزراء ، وكان في مزاوئله سلطة تعيين رئيس الوزراء وهي من أكبر سلطاته ، يعتمد على مشورة الساسة الذين وضعوا أسس هذه النهضة وهم ايتو ، وياماغاتا ، وماتسوكاتا ، واوياما ، وايتو ، وجاء بعدهم كورودا ، وكاتسورا ، وسايونجي ، وعرفت هذه الفترة باسم الساسة الكبار ، وعند ما يتم تعيين رئيس الوزراء يقبل الامبراطور توصياته بشأن اختيار أعضاء الوزارة ، ولا يلبث هؤلاء أن يتولوا بعد ذلك جميع السلطات السياسية المكفولة للامبراطور .

ولكن دستور ميجي وضع بعض القيود التي تحد من استخدام هذه السلطات ، وأنشئ بمقتضى نصومه برلمان يضم مجلسا للأشراف ومجلس نواب ، وتضمن مجلس الأشراف أعضاء منحوا حق العضوية مدى الحياة وهم من يحملون ألقابا تعادل لقب أمير ومركز . أما الأعضاء الآخرون وهم من يحملون ألقاب الكونت والفيكونت والبارون فينتخبهم وملازم الأشراف ومدة عضويتهم سبع سنوات ، وتضمن المجلس فئة أخرى من الأعضاء عينوا بأمر امبراطوري لدى الحياة وكانوا عموما من كبار الموظفين ، وسمح أيضا لكبار دافعي الضرائب في كل

مقاطعة بانتخاب عضو أو عضوين لتمثيلهم في المجلس ، وتكون مدة عضويتهم سبعة أعوام . وقد أقيم هذا المجلس ليكون قوة محافظة تحد من تطرف مجلس النواب وكان ناجحا في أداء هذه المهمة . وقد اختير أعضاء مجلس النواب بالانتخاب الشعبي ، غير أن قانون الانتخاب نص على شروط من ناحية الأملاك يجب توافرها في الناخبين ، فلم يرد عدد الناخبين الذين توافرت فيهم هذه الشروط على ٤٩٠ ألفا .

وكانت سلطات البرلمان التي تقاسمها المجلسان من نوعين وهما : المالية والتشريعية ؛ فكان على الحكومة أن تقدم للبرلمان في كل عام مشروعاتها وخططها الخاصة بالنفقات والإيرادات وأن تقدمها على شكل ميزانية ، وهي لا تستطيع إدخال أى تغيير في نسبة أى ضرائب جديدة إلا بموافقة البرلمان ، ولا يمكنها التعاقد على قروض بغير هذه الموافقة . ولكن هذا البرلمان لم يكن مع هذا يملك من السلطات النهائية ما تملكه عادة المجالس التشريعية ، وتستخدمه بشكل يكفل لها فرض سلطاتها على السلطة التنفيذية . وكان مسموحا للحكومة أن تصدر مراسيم مالية طارئة إذا اقتضت الحاجة عندما لا يكون البرلمان منعقدا في دورته . على أن تعرض هذه المراسيم فيما بعد على البرلمان . وحتى إذا رفضها البرلمان تكون الأعمال التي اتخذت بموجبها شرعية وناظدة ، وكانت هناك بعض قيود أخرى تحد من سيطرة البرلمان على الناحية المالية ، وأقوى هذه القيود ما ورد في المادة ٧٨ التي نصت على أنه إذا لم يتيسر للبرلمان إقرار الميزانية ، استمرت الميزانية القائمة معمولاً بها إلى العام التالي . وبعبارة أخرى كانت السلطة المالية الوحيدة التي يملكها البرلمان هي الحق في منع الحكومة من إجراء زيادة في الإيراد .

وكان لا معدى أيضا من الظفر بموافقة البرلمان إذا أريد فرض قانون جديد ، ولكن حتى هذا الحق أيضا كان مقترنا بقيود كثيرة ؛ فقد أحصى الدستور المسائل التي ينبغي أن تعالج بالقوانين ، فإذا طرأت أية مسألة أخرى أمكن أن تعالجها بمرسوم . ومن بين أهم المسائل التي نص عليها الدستور الحقوق التي ضمنها للرعايا اليابانيين ، وجميعها وصفت بعبارة « وفقا لنصوص القانون » وكانت حتى هذه المسائل المحصاة في الدستور يمكن أن يصحح موضع

حرم سوم تصدره الحكومة بشأنها إذا طرأ على خلال عطلة البرلمان ، على أن يعرض على البرلمان عند عودته للاجتماع في دورته الجديدة . وقد أقرت للإمبراطور بعض سلطات تتمدى سلطة البرلمان ، منها العلاقات الدبلوماسية ، وإعلان الحرب ، وعقد الصلح ، وتكوين الهيئة التنفيذية ، ومربيات الموظفين المدنيين والعسكريين ، وحق العفو ، وتخفيف الأحكام ، وإعلان حالة الحصار ، وإدخال التعديلات الدستورية وتظيم وراثه العرش ، وتعيين الأوصياء ، وفي إمكان الإمبراطور — أى الحكومة — أن يصدر الأوامر اللازمة لتنفيذ القوانين ، أو التي تقتضيها صيانة السلام العام والأمن ، وتوفير الرفاهة للراعايا . وكان عمل البرلمان يخضع لإشراف الحكومة التي كانت لها السلطة في دعوته للانعقاد ، وتعطيله ، وحله . فإذا لم تدعه الحكومة إلى الانعقاد في دورة خاصة أو لم تمد أجل الدورة العادية ، فلا يجتمع البرلمان إلا مرة واحدة في العام مدة ثلاثة أشهر ، أو على الأصح لا تزيد هذه الفترة على شهرين ، لأن البرلمان يتعطل شهرا بمناسبة رأس السنة .

ولعل خير سلاح استخدمه البرلمان في فضاله مع الحكومة هو حق الاستجواب الذي يجوز استعماله لإثارة أية مسألة ، وكان يجوز أيضا لأى المجلسين أن يوافق على قرارات يلوم الحكومة أو عدم الثقة بها ، ولكن لم يكن لهذه القرارات أى تأثير من الناحية القانونية ، ولم ينتج البرلمان في إقرار مبدأ المسؤولية الوزارية ، ولهذا كان الأثر الوحيد لقرارات كهذه هو استشارة الراى العام ضد الحكومة .

وهناك جزء هام آخر في الكيان الحكوى وهو المجلس الخاص الذى أنشئ بعد أن روى أنه من الخطر البالغ السماح للحكومة وحدها بمزاولة تلك السلطات الواسعة التي يملكها الإمبراطور ، وكان من المتعين الظفر بموافقة هذا المجلس على التعديلات الدستورية والقوانين والمراسيم المسئلة للمستور ، ومراسيم الطوارئ . والمراسيم المالية الملحة والمعاهدات ، والاتفاقات الدولية ، وإعلان الأحكام العرفية ويتألف المجلس من رئيس ونائب رئيس و ٢٤ مستشارا كما يضم أعضاء الوزارة .

وهناك سلطة واحدة استبعت من اختصاص الوزارة ، وهى سلطة القيادة العليا للقوات المسلحة (انظر الملحق رقم ٥) ، وكان المستشارون الوحيدون

للإمبراطور في مزاوله هذه القيادة هم رئيس هيئة أركان حرب الجيش ، ورئيس هيئة أركان حرب البحرية ، ووزير الجيش ، ووزير البحرية . وقد بدأ هذا النظام بإنشاء هيئة رئاسة أركان حرب الجيش عام ١٨٧٨ التي اعترف بها ضمن نظم رئاسة الوزارة في عامي ١٨٨٥ و ١٨٨٩ ، وعلى الرغم من أنه لم يرد ذكر هذا النظام في دستور ميخى إلا أنه لم يعد أمرا خارقا للقانون . أما منصبها وزارتي الجيش والبحرية فقد اقتصر في شغلها على ضباط عاملين في الخدمة العسكرية وهذا أمر يرجع العمل به إلى ما قبل عهد الدستور ، وكان العمل بهذين النظامين عاملا كبيرا في تقوية الناحية العسكرية في الدولة اليابانية ، لأن الأول يسمح لها باتخاذ أى حل دون انتظار موافقة مجلس الوزراء ، كما يتيح النظام الثاني القضاء على أى حكومة ، وذلك بالامتناع عن ترشيح أى عسكري لمنصب وزير الجيش أو وزير البحرية ، أو بسحب هذين الوزيرين أو أحدهما من الوزارة ، ولكن يصح لمجلس الوزراء من الناحية الفنية أن يقدم النصح إذا كانت لأعمال القيادة صلة بالنواحي المالية ، أو بحقوق الرعايا والتزاماتهم ، أو بالعلاقات الدبلوماسية .

العمل بالنظام الجديد :

أجريت في أول يولية سنة ١٨٩٠ الانتخابات لمجلس النواب ، وفي شهر نوفمبر من العام نفسه افتتحت الدورة الأولى للمجلس ، وأعيد تأليف حوزي الجيوتو ، والكابشتو ، ولكن لم يتمكن أحدهما من السيطرة على المجلس ، لأن النواب اتجهوا منذ البداية إلى الانتظام في بعض الكتل ، المائة . وكان هذا المجلس بسبب تحديد حق الانتخاب ، يمثل في جوهره طبقات أصحاب الأملاك وبخاصة أصحاب الأراضي الزراعية الذين كان كل منهم أن يحملوا الحكومة على تخفيض الضرائب والإقلال من نفقاتها ، وكانت الحكومة من جانبها مصرة على الحصول على أكبر قدر ممكن من الأموال عن طريق مجلس النواب حتى يمكنها أن تنضم في تنفيذ برنامجها الاقتصادي وتوسعها العسكري . وعند ما قدمت الميزانية الأولى للمجلس خفضها بنحو ١٠ في المائة أو أكثر قليلا . الأمر الذي ضائق ياما جاتا ورئيس الوزراء ، ولكنه تردد في حل أول مجلس نواب في البلاد لتلا يحدث أثرا سيئا ، ونجحت الحكومة في النهاية في أن تقر بعض الأعضاء على تغيير أقرعهم واستطاعت بهذا استعادة بعض التخفيض .

وفي شهر مايو سنة ١٨٩١ حل مانسوكاتا وزير المالية محل ياماغاتا رئيس الوزراء. فقدم ميزانية ضخمة لمجلس النواب الثاني دعا فيها إلى التوسع البحري ، وإنشاء مصانع للصلب ، وتأميم الخطوط الحديدية ، ولكن مجلس النواب رفض هذه الميزانية فبادر إلى حله ، وأجريت الانتخابات في شهر فبراير من عام ١٨٩٢ وقرر وزير الداخلية أن يفوز فيها باي ثمن ، فتوسع في استخدام الرشوة والقوة معا فقتل وجرح عدد كبير من الناس ، واشتد الانتقاد حتى في دوائر الحكومة ، ولم يلبث مجلس الاشراف أن وافق على قرار بولم وزير الداخلية ، وعندما انعقد مجلس النواب الثالث في شهر مايو من عام ١٨٩٢ وافق على قرار بصدم الثقة بالوزارة ، فجاهله مانسوكاتا ولكنه اضطر في النهاية إلى الاستقالة عندما انسحب وزير البحرية والبحرية لاستنكارهما فصل وزير الداخلية من الوزارة .

وانتخبت هيئة كبار الساسة ، ابتو لرياسة الوزارة الجديدة ، ولكن واضح الدستور لم يكن أحسن حظا من سبقوه في مهمة محاولة حل البرلمان على التعاون مع الهيئة التنفيذية ، فقد عاود البرلمان الرابع عند اجتماعه في شهر نوفمبر سنة ١٨٩٢ تأجيل الميزانية وبعث بمذكرة إلى « العرش » يلوم فيها ايتو الذي بادر إلى الحصول من الامبراطور على رسالة لم يكتف فيها برفض المذكرة بل أعلن أيضا للبرلمان أنه « الامبراطور ، قدم تبرعا شخصيا لخزانة البحرية ، وأنه أمر جميع الموظفين بالتبرع بعشر مراتباتهم . وهكذا تمكن ايتو بفضل استغلال مكانة الامبراطور عن الظفر بالموافقة على الميزانية . ووقعت في الدورة التالية للبرلمان في شهر نوفمبر سنة ١٨٩٣ حادثتان كبيرتا الأهمية ، فقد تعرضت ثقة الشعب في البرلمان عندما طرد هوشو تورو رئيس مجلس النواب من المجلس بسبب رشوة متصلة بإنشاء جورمة الأوراق المالية . أما الحادثة الثانية فقد وقعت عندما طلب مجلس النواب من الامبراطور أن يفصل أحد الوزراء ، فكان الرد على هذا أن أبلغ البرلمان أن تعيين الوزراء وفصلهم من اختصاص الامبراطور ، وأنه ليس للبرلمان أن يتدخل في هذه الشؤون .

ولكن البرلمان تهيأت له خلال هذه الدورة فرصة لمهاجمة الحكومة . فقد انخذ من مسألة تعديل المعاهدة سلاحا للتيار بحملته . ولا عجب فقد كانت هذه مسألة وطنية ولهذا تعذر على الحكومة الصمود أمام حملة النقد ، فبادر ايتو إلى حل

البرلمان وأجريت انتخابات البرلمان السادس الذي انعقد في شهر مايو ١٨٩٤ ، واستعد مجلس النواب للموافقة على قرار بانتقاد مسلك الحكومة في العلاقات الخارجية ، فلم يجد أيتمندوحة من حل هذا البرلمان ، وعندما بدأت الانتخابات الجديدة نشبت الحرب بين الصين واليابان ، ومنح البرلمان الحكومة كل ماطلبته ، ودارت في الوقت ذاته مفاوضات لتعديل المعاهدات غير المتكافئة وانتهت بالنجاح ووقعت في ١٦ يولية سنة ١٨٩٤ معاهدة أوكي — كوبرلي التي ألغيت بمقتضاها الامتيازات الأجنبية في عام ١٨٩٩ واستعادت اليابان حق فرض التعريفة الجمركية . ووقعت معاهدات مماثلة مع دول أخرى ، وما أن حل عام ١٩١١ حتى كانت اليابان قد استعادت جميع حقوقها كدولة ذات سيادة .

الحرب الصينية اليابانية :

كان لليابان في أوائل العقد التاسع من القرن التاسع عشر مفوضية في كوريا . وكان التجار اليابانيون يبدون نشاطا كبيرا في هذا البلد ، وكانت سياسة اليابان في ذلك الوقت ترمي إلى الظفر بالاعتراف باستقلال كوريا من الدول المعنية بالامر ، وكان ههما خاصة إلى جانب هذا أن لا تعتبر الصين كوريا قطراً تابعاً لها ، فقد شعرت اليابان أن وقوع كوريا في أيدي دولة أخرى يعد خطراً عسكرياً كبيراً عليها ، كما أنها كانت ترى في كوريا الميدان الطبيعي الذي تنمو فيه مصالح اليابانيين وتوسع ولم ترد اليابان أن تفلت منها هذه الفرصة بأن يسبقها غيرها إليها ، وفيما يختص بالشئون الداخلية في كوريا انحازت الحكومة اليابانية عادة إلى جانب الذين ينادون بإدخال الإصلاحات الغربية فيها ، لأنها رأت أن هذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن به ضمان استقلال كوريا ، ولكن هذا التأييد لراغبي الإصلاح أثار بطبيعة الحال عداوة المحافظين من أهل كوريا ، فلم تلبث الحرب أن نشبت بين المصلحين والمحافظين في عام ١٨٨٢ ولكن القوات الصينية بقيادة يوان شيه كاي تدخلت وأعادت الأمن إلى نصابه بعد أن قتل فريق من الموظفين اليابانيين ، فأرسلت اليابان حملة أرغمت الكوريين على توقيع معاهدة شيمبولو واعترفوا لليابان فيها بحق استبقاء قوات لحراسة المفوضية اليابانية في كوريا ، وكان الصينيون قد ظفروا أيضاً بهذا الامتياز ، وأخذوا منذ ذلك الوقت يؤكدون سيادتهم على كوريا . وفي عام ١٨٨٤ تمكن المصلحون بمساعدة

اليابانيين من اعتقال ملك كوريا وإقامة حكومة جديدة ، فتدخلت الصين وأطلقت سراحه ، وقد ساد التوتر وظلت الحالة فترة من الزمن تنذر بقيام الحرب ، ولكن ايتوزار لي هونج شانج كبير الموظفين الصينيين في تيانجين واتفق على تسوية المشكلة بأن تنسحب قوات الدولتين في غضون أربعة أشهر ، وتعهد الطرفان أن لا يرسلتا قوات إلى كوريا بغير إخطار كتابي ، وأن يتولى تدريب الجيش الكوري مدربون من دولة ثالثة .

ولم يطل الوقت حتى كان يوان شيه كاي المقيم الصيني في كوريا قد تمكن من فرض سيطرته على الحكومة الكورية ، فشعرت اليابان بأن جميع مافعله قد تهدد هباً . وفي شهر يونيه من عام ١٨٩٤ تمردت طائفة دينية كورية فطلبت الحكومة الكورية من الصين أن ترسل قواتها لإخماد الفتنة ، ولكن اليابانيين أرسلوا أيضا قواتهم ، ف وقعت الأزمة ، ولم يبد أحد من الطرفين استعدادا للانسحاب ، وفي ٢٥ يولية من عام ١٨٩٤ التقت ثلاث سفن حربية يابانية بالسفينة « كوشنج » المعدة لنقل الجنود والتي كانت تحمل إمدادات لكوريا ، فأطلقت السفن التي كانت تحرسها النار على السفن اليابانية فكان هذا الحادث إيذانا ببدء الحرب الصينية اليابانية .

وكان الاعتقاد الذي ساد في بادئ الأمر بين كثيرين من المراقبين الأجانب هو أن اليابان ستخرج منهزمة في هذا النضال مع جارتها الكبيرة ، ولكنهم كانوا غلطين في تقديرهم هذا ، فإن المعدات وتدريب الجنود اليابانيين كانوا يفوقان معدات الصين وتدريب الجنود الصينيين ، وكان اليابانيون يفوقون الصينيين في قدرتهم على تركيز القوات بنجاح ، وقد تقابل الأسطول الياباني بالأسطول الصيني الثمالي وطرده من البحر ، ولا عجب فإن الأسطول الصيني كان قد أصابه الضعف بسبب فساد الحكومة الصينية ، وأخيرا طرد الصينيون من كوريا . وفي شهر نوفمبر وصل اليابانيون إلى منشوريا واستولوا على ميناء بورت آرثر ، وفي شهر فبراير سنة ١٨٩٥ سقطت ميناء وى هاى وى الواقعة في شبه جزيرة شان تونج بعد أن حاصرها اليابانيون وأسروا الأسطول الصيني .

وفي شهر مارس ذهب لي هونج شانج إلى اليابان للتفاوض على الصلح ، وفي ١٧ أبريل ١٨٩٥ وقعت معاهدة شيمونوسيكي التي اعترفت فيها الصين باستقلال كوريا ، وتنازلت بمقتضاها اليابان عن جزيرة فرمودا وبشكادور

وشبه جزيرة لياوتونج ، ووافقت على دفع ٢٠٠ مليون تاييل ، وسمح لليابان باحتلال وي هاي وي ديتا يتم دفع التعويض ، ويجرى توقيع معاهدة تجارية مناسبة ، وكان الأمر الأخير هاما للغاية لأنه أسفر عن المعاهدة التجارية الصينية اليابانية التي عقدت في عام ١٨٩٦ . وهي معاهدة أتاح لليابان الامتيازات ذاتها التي كانت الدول الغربية تتمتع بها في الصين ، كما أتيح لها حق تشغيل المصانع في الموانئ التي ورد ذكرها في المعاهدة ، ولكن اليابان لم تفز بجميع أسلحتها ، ففي ٢٣ أبريل من عام ١٨٩٥ قدمت لها كل من روسيا وفرنسا وألمانيا مذكرات متشابهة تنصحا فيها بإعادة شبه جزيرة لياوتونج إلى الصين ، وتبين بجملاء أن روسيا كانت مصرة على القتال إذا لم ترضح اليابان للطلب ، ولما رأت اليابان أنها منفردة وليست في حالة تسمح لها بقتال ثلاث دول كبرى أذعنت للطلبات ، ولكنها ظفرت مع هذا بتعويض إضافي قدره ٣٠ مليون تاييل .

فصل أول وزارة مزينة :

عندما انتهت الحرب كرس إيتو الذي كان لا يزال رئيسا للوزارة جهوده للظفر بتأييد حزبي ، وقد استجاب حزب الجنيتو لدعوته ، وكوفئ الحزب على هذا الولاء بتعيين زعيمه إيتا جاكى وزير للداخلية . ولكن هذا التمين أثار حمة من النقد شديدة أدت إلى استقالة إيتو . وفي شهر سبتمبر سنة ١٨٩٦ خلفه في رئاسة الوزارة ماتسوكاتا الذي رأى أنه لا مهرب له من التعاون مع البرلمان ، فعين أوكونا ووزيرا للخارجية ، ومنح بعض المناصب لأعضاء الحزب الجديد الذي أسسه أوكونا وسماه « شيمبوتو » أى الحزب التقدمي . وفي شهر يناير سنة ١٨٩٧ نشر سكرتير مجلس الوزراء ، وهو من أعضاء حزب الشيمبوتو ، مقالا حمل فيه على موظفي القصر الامبراطوري ، مما اضطر الوزارة إلى تعطيل مجلة الحزب التي نشر فيها المقال ، فأوقع هذا الحادث الفارقة بين الشيمبوتو وماتسوكاتا ، واستتبع ذلك أن خرج أوكونا وأتباعه من الوزارة في شهر نوفمبر قبيل انعقاد البرلمان الحادى عشر ، ووقف مجلس النواب موقف معارضة شديدة للحكومة ووافق على قرار بعدم الثقة بها ، وعلى أثر هذا حل ماتسوكاتا البرلمان ، ثم استقال من رئاسة الوزارة ، وجاء إيتو وألف وزارته الثالثة ، ولكنه لم يتمكن من إغراء أوكونا ولا إيتا جاكى على الانضمام إليها ، وعندما اجتمع البرلمان الجديد

في شهر مايو سنة ١٨٩٨ رفض مشروع قانون زيادة ضريبة الأراضي التي كانت تدفع إليها الحاجة لتعزيز القوة العسكرية ، فاضطر إيتو إلى حل البرلمان .

وفي شهر يونيو سنة ١٨٩٨ اندمج حزب الجيوتو في حزب الشيمبوتو ، وأصبح الاثنان حزباً جديداً أطلق عليه «كنسيو» ، وكانت هيئة كبار الساسة تجتمع في ذلك الوقت لبحث فيما يجب عمله لمعالجة المحنة التي وصلت إليها المشروعات المالية للحكومة ، ورأى ياماجاتا أن الحل هو تعطيل الدستور والتخلص من سيطرة البرلمان على التواحي المالية ، ولكن إيتو اعترض وقال إن هناك وسيلتين فقط للخروج من هذا المأزق وهما إما أن يتولى هو تنظيم حزب سياسي ، أو أن تسند مسؤولية الحكم إلى حزب الكنسيو ، وعندما انتهى الأمر بموافقة ياماجاتا وسائر الساسة الكبار على السيل الثاني ، طلب من زعماء الحزب الجديد تأليف الوزارة ، فأصبح أوكوما رئيساً للوزارة وإيتاجاكي وزيراً للداخلية ، ووزعت سائر المناصب الوزارية على أعضاء شعبتي الحزب ، وأبعد البيروقراطيون عن مناصبهم وحل محلهم أعضاء من الحزب ، ووضعت خطط ومشروعات كبيرة لإعادة تنظيم الهيئة الإدارية وتخفيض النفقات ، وقد ظفر الحزب في انتخابات أغسطس بنحو ٨٥ في المائة من مقاعد البرلمان ، ولكن شعبتي الحزب اختلفتا على توزيع الأسلاب ، واضطرت الوزارة إلى الاستقالة في شهر نوفمبر سنة ١٨٩٨ وانتهز ياماجاتا غياب إيتو في الصين وتولى رئاسة الوزارة ، ووافقت شعبة الجيوتو القديم على تأييد ياماجاتا في مقابل تبني الحكومة مشروعات بقوانين لزيادة مرتبات أعضاء البرلمان ، وتخفيض تأمين الاقتراع من ١٥ ين إلى ١٠ وادخل نظام الاقتراع السري . وتمكن ياماجاتا بفضل تأييد شعبة الجيوتو ، والأصوات الأخرى التي استطاع الحصول عليها بالرشوة ومخالف أنواع الضغط من فرض قانون زيادة ضريبة الأراضي ، وأصدر أيضاً بعض القوانين والنظم الخاصة بالخدمة المدنية ، والتي تحول دون عودة البيروقراطيين إلى الوظائف . ولكن يمنع أي وزارة حاوية تهيء في المستقبل من تغيير هذه النظم اشترط وجوب الحصول على موافقة المجلس الخاص على أي تغيير أو تعديل يراد إدخاله ، وعهد بوصفه منسوق الجيش الياباني الحديث إلى إبعاده عن سيطرة الأحزاب ، ولهذا أعاد النص في القانون على أن لا يتولى الوزارات العسكرية إلا الضباط الذين هم في الخدمة العسكرية فعلاً .

وعندما استقال ياماجاتا في شهر اكتوبر سنة ١٩٠٠ خلفه في رئاسة الوزارة إيتو ، الذى أصبح في الشهر السابق رئيسا لحزب سياسي جديد أطلق عليه « سيوكاى » ، ورغم الوسائل الدكتاتورية التى استخدمها فى مزاوله رياسته للوزارة اجتنب أغلبية ساحقة من أعضاء مجلس النواب وضمهم إلى حزب سيوكاى ثم أخذ يؤلف وزارة كان جميع أعضائها المدنيين من أعضاء الحزب . وقد ساعدته الأغلبية الكبيرة على تمرير ميزانيته الضخمة فى مجلس النواب ، ولكن مجلس الأعيان عبر عن سخطه على إيتو لاستسلامه للبدأ الحزبى بالامتناع عن الموافقة على الميزانية ، فاضطر إيتو إلى استصدار أمر إمبراطورى لأعضاء مجلس الأعيان يأمرهم فيه بالموافقة على الميزانية ، وفى شهر مايو سنة ١٩٠١ نصب خلاف فى الوزارة على المشروعات المالية ، ومن ثم استقال إيتو ، وتولى الحكم بعده الجنرال كاتسورا تارو أحد أنباغ ياماجاتا ، واستطاعت وزارة كاتسورا البقاء فى الحكم إلى شهر يناير سنة ١٩٠٦ ، وكانت مشكلتها الرئيسية الظفر بموافقة البرلمان على الاعتمادات العسكرية المتزايدة فى ضخامتها ، وأخيراً نصح كاتسورا فى الحصول على هذه الموافقة بفضل استخدام مزيج من المهادنة ، والرشوة ، والصف ، وحل البرلمان ، ثم نشبت الحرب الروسية اليابانية فأقذته من متاعب البرلمان .

الحرب مع روسيا والتفرب إليها ١٨٩٥ — ١٩١٤ :

هيأت الحرب الصينية اليابانية مركزاً عظيماً لليابان فى كوريا ، ولكنها فقدته فى نهاية عام ١٨٩٥ عندما شبت ثورة فى كوريا اشترك فيها اليابانيون وأدت إلى قتل ملكة كوريا والتجاء الملك وولى عهده إلى السفارة الروسية حيث أصبحا خاضعين للنفوذ الروسى ، وحاول اليابانيون فى السنوات التى تلت ذلك أن يحصلوا من روسيا على اعتراف بالمركز الخاص الذى كانت تتمتع به اليابان ، وبدا مرتين كأنهم نجحوا (اتفاق ياماجاتا — لوبانوف فى يونية ١٨٩٦ ، وميثاق نيتشى — روزن فى ٢٨ إبريل ١٨٩٨) ولكن الروس لم يعابروا كثيراً هذين الاتفاقين ، وجاءت الامانة الكبرى فى عام ١٨٩٨ عندما ظفرت روسيا ، خلال فترة التهاوت على الامتيازات ، بقطعة أرض استأجرتها فى شبه

جوزيرة لياوتونج وحصلت على امتيازات سكك حديدية في منشوريا ، وأقامت اليابان منطقة نفوذ لها في إقليم فوكين المواجهة لفورموزا ، ولكن هذا لم يعوضها عن الظلم الذي وقع لها في مسألة شبه جزيرة لياوتونج .

وفي عام ١٨٩٩ عندما نشبت ثورة البوكسر في الصين ، أرسلت اليابان قوات للاشتراك مع حملة الحلفاء لانقاذ المفاوضات في بيكين ، وكان مسلك اليابانيين حيداً إلى حد استرعى المراقبين الأجانب وأحدث أثراً طيباً فيهم ، ولكن هذه الثورة أثارَت مع هذا مناعب جديدة مع روسيا التي دفعت بمجيئها إلى منشوريا وظلت تتحرش بالصينيين وتضغط عليهم ليسلبوا لها بالإشراف على المنطقة ، وأخيراً وافق الروس ، في شهر إبريل سنة ١٩٠٢ ، على أن الخوف المشترك من روسيا حمل اليابانيين والانجليز على التقارب ، وفي ٣٠ يناير عام ١٩٠٢ تم توقيع الماهدة الانجليزية اليابانية . ونصت هذه الماهدة التي حددت مدتها بخمس سنوات على الاعتراف بمصالح بريطانيا في الصين ومصالح اليابان في كوريا ، كما نصت على أنه إذا اضطرت إحدى الشريكتين إلى الدخول في حرب مع أكثر من قطر دقاعا عن نفسها ، انضمت الشريكة الأخرى إليها واشتركت في الحرب .

وعندما اتهمت مجلة السحاب روسيا ، كانت قواتها لا تزال باقية في منشوريا ، وفي شهر يونية سنة ١٩٠٣ قرر اليابانيون التنازل عن منشوريا لروسيا ، على أن تبقى كوريا لليابان ، وفي شهر أغسطس سنة ١٩٠٣ بدأ السفير الياباني في روسيا المفاوضات لهذه الغاية ، ولكن الروس لم يكونوا على استعداد لتسليم كوريا ، وعندئذ قرر اليابانيون أن الحل الوحيد هو الحرب ، وفي ٧ فبراير سنة ١٩٠٤ قطعت العلاقات الدبلوماسية ، وفي اليوم التالي هوجمت بورت آرثر .

ونجح اليابانيون نجاحاً ساحقاً في البر والبحر ، وفي شهر مارس سنة ١٩٠٥ أجليت القوات الروسية عن جنوب منشوريا ، وفي شهر مايو من العام ذاته كانت البقية الباقية من الأسطول الروسي قد دمرت في معركة تسوشيما ، ولكن الحرب كانت مع هذا عبثاً ثقيلًا على موارد اليابان المادية والبشرية ، فلا عجب إذا وجدناهما ترهب بمؤتمر الصلح الذي انعقد في بورتسموث واعتبرته لانقذاً ، وقد تم توقيع معاهدة بورتسموث في سنة ١٩٠٥ . وقد اعترفت فيها روسيا بمصالح اليابان في كوريا ، ونقلت اليابان حقوقها في لياوتونج والجزء الجنوبي من سكة

حديد منشوريا ، وتنازلت عن سخاين في جنوب خط عرض ٤٠° وأراد
المفاوضون اليابانيون المطالبة بمويض ، ولكن الزعماء العسكريين اليابانيين
أصرّوا على إنهاء الحرب .

وعندما تجددت المحالفة البريطانية اليابانية في شهر أغسطس سنة ١٩٠٥ ،
لم يشر فيها إلى استقلال كوريا وإنما اعترفت بحق اليابان في الإشراف عليها ،
وفي مقابل هذا امتد نطاق المحالفة إلى الهند . وكانت الحكومة الأمريكية قبل
ذلك ببعثة أساييس قد أطلقت يد اليابان في كوريا في مقابل التعهد باحترام
الفيليبين (مذكرة تافت - كاتسورا) . وفي ٢١ ديسمبر سنة ١٩٠٥ فرضت
اليابان الحماية على كوريا ، وكانت فرنسا في ذلك الوقت تشمر بالقلق على الهند
الصينية واحتمال التورط في حرب مع إنجلترا ، ولهذا وقعت معاهدة مع اليابانيين
في شهر يونيو سنة ١٩٠٧ اعترفت فيها كل طرف بمصالح الطرف الآخر في الشرق الأقصى
وفي صيف عام ١٩٠٧ اجتمع الروس واليابانيون ووقعوا عدداً من
الاتفاقات منها بروتوكول سرى يقضى بتقسيم منشوريا . وكانت العلاقات
بين أمريكا واليابان قد تدهورت في ذلك الوقت نتيجة للتدابير التي اتخذت
ضد اليابانيين على ساحل المحيط الهادى ، وبسبب سياسة الباب المغفول
التي انتهجها اليابان في منشوريا . وفي عام ١٩٠٧ ساد الخوف من الحرب ، وواجه
الرئيس تيودور روزفلت هذا الموقف باستخدام العصا الغليظة (رحلة الأسطول
الأمريكى حول العالم) ، والرد اللين (ميثاق التحكيم الأمريكى اليابانى في مايو سنة
١٩٠٨ ، واتفاق المتلتمان في فبراير سنة ١٩٠٧) . واعتقد اليابانيون أنهم
حصلوا على اعتراف أمريكا بمركزهم الخاص في منشوريا وذلك بعد المذكرات
التي تبودلت بين روت وتاكاهيرا في نوفمبر سنة ١٩٠٨ ، ولكن هذا الاعتقاد
تبدد عندما اقترح فوكس وزير الخارجية الأمريكية في شهر ديسمبر سنة ١٩٠٩
تدويل الخطوط الحديدية في منشوريا . وكان الرد على هذا أن وقعت روسيا
واليابان معاهدة في شهر يوليو سنة ١٩١٠ تعهدا فيها بالاشتراك في العمل دفاعا
عن مصالحهما ، وبعد شهر واحد ضمت اليابان كوريا إليها ، وفي عام ١٩١٢
تموز التحالف الروسى اليابانى بمعاهدة أعادت تأكيد تقسيم منشوريا ، وأعطيت
روسيا بمقتضاها النصف الغربى من منغوليا الداخلية . بينما أخذت اليابان
النصف الشرقى .

السياسة المرافقية (١٩٠٥ - ١٩١٤) :

غضب الشعب الياباني عندما علم أن معاهدة بورنسموث لم تتضمن أية مادة تنص على التعويضات ، فعمدت حوادث الشعب في طوكيو ، وأعلنت الأحكام العرفية ، واستقال كانسورا ، وتولى رئاسة حزب سيوكاي ، وتم خلال حكمه تأميم الخطوط الحديدية الكبرى . و انتهى الأمر به إلى الاستقالة في شهر يولية سنة ١٩٠٨ لأنه لم ينجح في حل العسكريين على تخفيض اعتمادات ميزانيتهم ، وعاد كانسورا إلى رئاسة الوزارة بتأييد من حزب سيوكاي الذي رأسه سايونجي وفي شهر أغسطس سنة ١٩١١ استقال بسبب المناصب التي واجهها لإقرار الميزانية وحل محله مرة أخرى سايونجي الذي أعلن أن الأمة تنفق أكثر من مواردها ، واتخذ سياسة الانكماش ، وسعى إلى تأجيل تنفيذ برنامج التوسع البحري وإنشاء الفرقتين الجديدتين في الجيش . وقد عارض أويهارا وزير الجيش سياسة الانكماش ، ولكن سايونجي أصر على المضي فيها فاستقال وزير الجيش في شهر ديسمبر سنة ١٩١٢ ، وطبعاً لم يزود الجيش الحكومة بوزير آخر فاضطر سايونجي إلى ترك المنصب رغم أن حزبه سيوكاي فاز بأغلبية ساحقة في انتخابات شهر مايو ، وعندئذ عاد كانسورا إلى المسرح السياسي من جديد ، وكان قد تركه ليتقلد وظيفة في البلاط الإمبراطوري ، وتمكن من الحصول على أمر إمبراطوري موجه إلى البحرية التي كانت ترفض ترشيح وزير يأمرها فيه بتزويده بوزير ، وعندئذ بدأ في تنظيم وزارته ، وكان حزب سيوكاي لا يزال غاضباً لما حدث ، فاعترض على هذا الموقف ، واشتدت معارضته في البرلمان ، وأخذ كانسورا ينظم خروجه في مجلس النواب ، ولكنه لم يتمكن من الحصول على أغلبية ، ودير خطة تلقى سايونجي بمقتضاها أمراً إمبراطورياً يقضى عليه بأن يحمل حزبه على تأييد الحكومة ، ولكن سايونجي لم يفعل ذلك وإنما استقال من رئاسة الحزب . وقد أدت اساءة كانسورا استغلال هيئة الإمبراطور إلى إثارة شعور الشعب إلى حد قامت معه حوادث شغب كبيرة في طوكيو يوم ١٠ فبراير عام ١٩١٣ . واشترك في هذه الحوادث عشرات الألوف من أهالي المدينة فاضطر كانسورا في اليوم التالي إلى ترك منصبه . ومنذ ذلك الوقت لم يعد في الإمكان استخدام الأوامر الإمبراطورية كسلاح سياسي ، وتولى الحكم بعد ذلك الاميرال ياماموتو

حومى ، وألغى التقليد المنيع بوجوب اختيار وزيرى البحرية والجيش من الضباط العاملين ، وقضى بأن يشمل الاختيار الضباط العاملين وغير العاملين على السواء ، ولكن لم يكن لهذا العمل الأثر المنفود ، واضطر ياماموتو إلى الاستقالة فى شهر أبريل سنة ١٩١٤ بسبب ما كشف من فساد فى البحرية (مسألة سيمفس) . وعندئذ عادت هيئة كبار الساسة أدراجها إلى السياسى المخضرم أوكوما ، وأثار الجيش بعض المتاهب ، ولكنه وافق أخيرا على ترشيح وزير عند ما وعد أوكوما بأن يقدم للجيش الفرقتين الجديدتين .

التطورات الاقتصادية : ١٨٩٤ - ١٩١٣

بدأ نظام البنوك اليابانى يستقر فى البلاد ؛ فى عام ١٨٨٢ أنشئ بنك اليابان وأصبح البنك المركزى . وقبل ذلك بعامين أنشئ بنك يوكوهاما ليتولى تمويل التجارة الخارجية ، وفى عام ١٨٩٦ نظم بنك الرهون العقارى بحيث يقدم قروضا طويلة الأجل على العقارات ، وبعد أربعة أعوام أنشئ البنك الصناعى اليابانى لتقديم قروض طويلة الأجل بضمانات يجرى التفاوض عليها ، وعند ما توسعت اليابان الى ماوراء البحار نظمت المؤسسات المالية بشكل يساعد الاستغلال الاقتصادى للأراضى الجديدة ؛ فى عام ١٨٩٩ أنشئ بنك فرموزا (تايوان) وفى ١٩٠٨ أنشئت شركة النهضة الشرقية ، وفى عام ١٩٠٩ تأسس بنك كوريا ، وتمكنت الحكومة بطريق هذه البنوك الشعبية بالرسمية من إصدار قروض للناطق الاقتصادية التى تريد تميمتها والنهوض بها .

وحدثت تغييرات كبيرة فى مائة الدولة خلال هذه الفترة ، كما نمت الميزانية نمواً ظاهراً فبعد أن كانت قبل الحرب الصينية اليابانية ٨٠ مليون ين فقط . ارتفعت فى عام ١٩١٣ إلى ٦٠٠ مليون ، والسبب الأكبر فى هذه الزيادة هو ازدياد النفقات الخاصة بالأغراض العسكرية والنهوض بالصناعة وهى نواح قد لاتأتى بريح ولكنها أعترت كبيرة الأهمية من ناحية الدفاع الوطنى ، واستثمار أراضى الامبراطورية فيما وراء البحار ، وقد استعانت الحكومة لتغطية النفقات المتزايدة بوسيلتين ، أحدهما زيادة إيراداتها برفع الضرائب إلى درجة عالية وفرض الاحتكار على التبغ والكافور ، والوسيلة الثانية عقد بعض القروض

الأجنبية حتى وصل الأمر في عام ١٩١٣ إلى أن أصبح أكثر من ٨٠ في المائة من دين اليابان الوطني في أيدي الأجانب ؛ إذ أن الحكومة شرعت بعد نجاحها في الحربين الصينية والروسية بأنه من السهل عليها أن تتخلى عن سياستها القديمة التي تجنب بمقتضاها عقد القروض الأجنبية ، وترتب على هذا النجاح أيضا أن أصبحت اليابان بلدا صالحا لاستثمار رؤوس الأموال الأجنبية ، وبذلك تمكنت الحكومة المحلية والشركات الخاصة من عقد قروض ، وبعد أن كانت اليابان في عام ١٨٩٣ دولة غير دائنة ولا مدينة ، أصبحت في عام ١٩١٣ دولة مدينة بأكثر من بليون ومائتي مليون ين .

وأصبح عدد سكان اليابان في عام ١٩١٣ نحو ٥٦ مليون نسمة ، فقد أخذ تعدادهم يزداد منذ عام ١٨٧٠ بنسبة ٤٧ في المائة ، وقد استوعب الريف أغلب هذه الزيادة حتى عام ١٩٠٠ ، ولكن بعد هذا التاريخ أخذت الزيادة تظهر بوضوح في المراكز والمدن ؛ وقبل عام ١٩١٣ كان حوالى ٧٣ في المائة من السكان يعيشون في أماكن يقل تعدادها عن ١٠.٠٠٠ نسمة ونحو نصف السكان يعملون بالزراعة . وكان إنتاج الأرض قد ازداد بنحو ٣٠ في المائة ، ولكن اليابان أخذت بعد عام ١٩٠٠ في استيراد الأغذية ، وازداد تعداد العمال وانخفضت مساحة الأراضي المزروعة وأصبحت لا تزيد على ١٦ في المائة من مجموع أرض اليابان . وهكذا باتت هذه المزرعة المثالية مزروعة صغيرة تافهة ، حتى أن ثلثي المزارع كانت في عام ١٩١٠ لا تزيد مساحة الواحدة منها على فدانين ونصف الفدان ، ومع هذا فقد ظهرت منذ عهد النهضة زيادة كبيرة في الأراضي المؤجرة في الفترة الواقعة بين ١٨٦٨ و ١٩١٠ ارتفعت نسبة الأراضي الزراعية المؤجرة من ٢٠ في المائة إلى ٤٥ في المائة ، ولم يكن هناك أكثر من ربع المزارعين من يملكون كل الأرض التي يعملون فيها ، وكان المستأجرون يدفعون من ٤٥ إلى ٦٠ في المائة من محصولاتهم نظير الإيجار .

وأخذت الصناعة اليابانية خلال هذه العشرين سنة تخطو خطوات واسعة في سبيل النمو ، حتى أصبح عدد الذين يعملون في المصانع في عام ١٩١٤ نحو مليون شخص . وقد حدث أهم تطور في ميدان صناعة المنسوجات . ولا عجب فان تقاليد اليابان من حيث وفرة النساء العاملات من ذات الأجر الزهيد وقلة تكاليف آلات النسيج ؛ حقق لها هذه المزية الكبيرة ، فكان ثلاثة أعماس

عمال المصانع يعملون في هذه الناحية من الاقتصاد القوى ، وكذلك أخذت الصناعات للثقيلة وصناعة العدد والآلات تنمو وتتقدم خلال هذه الفترة وفي عام ١٩٠١ بدأت مصانع الحديد الحكومية في مواصلة عملها ، وتأسست بعض الشركات الحرة ، ولكن جميعها لم تنتج في عام ١٩١٣ أكثر من ٤٨ في المائة من الحديد الزهر ، و ٢٣ في المائة من الصلب الذي تحتاج إليه البلاد ، وهذا مرجعه إلى قلة الحديد الخام ولحم السكر ، وقد أدت الحاجة إلى رؤوس أموال كبيرة تستخدم في الصناعة الثقيلة وصناعة العدد والآلات إلى سيطرة مجموعة زايانسوفي هذا الميدان ؛ فقد كانت البنوك الخاصة التي تملكها خير مورد تستمد منه الأموال اللازمة . ووضعت الحكومة سياسة منح المساعدة للؤسسات الصناعية ، وبفضل هذه السياسة واصلت البحرية التجارية نموها حتى بلغت حمولة الأسطول التجارى في عام ١٩١٣ مليوناً ونصف مليون طن وكان ينقل نصف التجارة الخارجية ، وتقدمت أيضاً صناعة بناء السفن بفضل المساعدات الكبيرة التي كانت الحكومة تقدمها ، وتمكنت هذه الصناعة من بناء سفن حربية في الحرب العالمية الاولى .

وفي هذه السنوات ازدادت أيضاً التجارة الخارجية بنحو سبعة أضعاف ما كانت عليه ، وبلغ معدل قيمتها في نهاية هذه الفترة أكثر من بليونين في العام . وكان الحرير الخام ، والسلع الحريرية ، وغزل القطن والسلع القطنية تواف أكثر من نصف صادرات اليابان ، وفي عام ١٩١٣ قدمت اليابان ربع صادرات العام من غزل القطن ، ولعل العامل الأكبر في هذا الارتفاع المدمش في الصادرات مرجعه الرخاء الذي كان يعم العالم وانعدام الحواجز التجارية ، ورغم ربحية كفة الميزان التجارى لمصلحة اليابان خلال الفترة بين ١٨٨١ و ١٨٩٣ فقد تميزت هذه الفترة بسمج كبير في الأبواب المنظورة وغير المنظورة في الميزانية . وقد وازنت اليابان حساباتها الدولية بحصيلة القروض الأجنبية التي سبق أن شرخناها زرع هذا فقد بلغت الأذمة في نهاية ١٩١٣ حالة رهية من العسر بد معها أن ماليتها ستتهار إذا لم توقف اسرافها في الاتفاق على النواحي العسكرية والتوسع الاستعماري .

الحرب العالمية الأولى :

تم في عام ١٩١١ تجديد المحاهدة البريطانية اليابانية لمدة عشرة أعوام أخرى برغم معارضة قسم كبير من رأى العام البريطانى . وقد شعرت الحكومة البريطانية بضرورة استمرار هذا الحلف حتى تستطيع تخصيص أسطولها لتأدية مهامه فى المحيط الاطلنطى . وعند ما نشبت الحرب فى شهر أغسطس سنة ١٩١٤ طلب البريطانيون من اليابان دعم السفن الحربية الألمانية فى الشرق الأقصى ، ولكنهم امتنعوا عن مطالبتها بإعلان الحرب خوفا مما قد تفعله فى الصين وجزر المحيط الهادى ، ولكن وزارة أوكوما قررت دخول الحرب برغم طلب بريطانيا أن لا تفعل هذا وفى ١٥ أغسطس سنة ١٩١٤ هب اليابانيون إلى ألمانيا بإنداز نهائى يطالبونها فيه بسحب جميع سفنها الحربية من المياه الصينية واليابانية أو نزع سلاحها ، وأن تسلم كياشو المستأجرة (شانتونج) لليابان بقصد إعادتها فى النهاية إلى الصين . ولم ترد ألمانيا على هذا الطلب أعلنت اليابان الحرب عليها فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩١٤ ، وسقطت تسينجتاو فى ٧ نوفمبر ، واستولى اليابانيون على الأراضى المستأجرة وجميع المصالح الألمانية فى إقليم شانتونج ، وبدأت القوات اليابانية أيضا فى حراسة جميع الخطوط الحديدية فى الإقليم برغم معارضة الصين ، واحتل الأسطول اليابانى فى الوقت ذاته الجزر الألمانية فى المحيط الهادى ، وتجاهلت اليابان بعد ذلك طلبات الحلفاء بأن توفد قوات وأساطيل إلى أوروبا ، وقصرت اشراكها فى الحرب على حراسة القوافل فى المحيط الهندى والبحر الأبيض المتوسط

الآثار الاقتصادية للحرب العالمية الأولى :

كان الاقتصاد اليابانى قبيل الحرب العالمية الأولى فى حالة خطيرة من الناحية المالية ، وفى نهاية عام ١٩١٣ وصلت الحسابات الدولية إلى حالة من العسرحملت الحكومة على التفكير فى عقد قرض أجنبى لكن تدفع فوائده الديون الأجنبية القائمة ، وجاءت الحرب فكانت نعمة أنقذت اليابان ، فانها لم عليها الطلبات من دول الحلفاء التى أقبلت على الشراء منها دون اعتراض على السعر ، ونعمولت

أسواق الدول المحيطة في جميع أنحاء العالم وبخاصة في آسيا نحو اليابان تطلب منها السلع التي لم تتمكن الدول الصناعية الغربية من تزويد هذه الأسواق بها ، وهكذا ازدادت الصادرات بنحو ٤٠ في المائة في حجمها وبنحو ٣٠٠ في المائة في القيمة ، وحدث اتساع هائل في مدى الإنتاج الصناعي ، وارتفعت نسبة عدد العمال في المصانع بنحو ٧٠ في المائة وتضاعفت البحرية التجارية وازدادت أرباحها إلى عشرة أضعاف . وبلغ صافي ربح اليابان في حساباتها الدولية من ميزان تجارتها المنظورة وغير المنظورة خلال الفترة الواقعة بين ١٩١٤ — ١٩١٩ أكثر من ثلاثة بلايين ين ، وهكذا تحولت اليابان لجأء من دولة مدينة إلى دولة دائنة وأصبح سائر العالم مدينا لها بأكثر من بليون ين .

العوامل والعشرون ملابا :

كانت سياسة اليابان حيال الصين خلال السنوات الأولى بعد الحرب الصينية اليابانية تنحصر في منع الصين من أن تكون غنية للدول الكبرى . . . تقسمها فيما بينها لأنها شعرت بأنها لم تبلغ من القوة الحد الذي يمكنها من منافسة هذه الدول في التقسيم ، ولهذا أيدت روح الود بعض الطوائف كطائفة المصلحين في عام ١٨٩٨ وسن يات سن ، لأنها شعرت أن التطور والتجديد هما السيلان الوحيدان لإقناذ الصين ، ولكن هذا الموقف تغير بعد الحرب اليابانية الروسية ؛ فقد اعترفت الصين في معاهدة كومورا لعام ١٩٠٥ بنقل حقوق روسيا في جنوب منشوريا إلى اليابان ، فأقنع هذا بالإضافة إلى بعض أعمال أخرى اليابان بأنها تستطيع الاعتماد على تعاون أسرة مانشو .

وفي عام ١٩٠٧ شعرت الحكومة اليابانية أنها مضطرة إلى مطالبة سن يات سن بمغادرة اليابان ، ولكنها خففت من أثر هذه اللطمة بتقديم هدية له قدرها ٧٠ ألف ين ، وكان أكبر مانع في اليابان مناجم الفحم ومناجم الحديد ومصانع التي كانت تملكها في الصين الوسطى شركة هانيبينج ، وهي شركة كانت تعد من أكبر العوامل وأهمها في تشغيل مصانع ياواتا للحديد ، وفي عشرة الأعوام الأولى من القرن العشرين قدمت اليابان بعض القروض لهذه الشركة محاولة بذلك الظفر بالاشراف على إنتاجها .

وكانت الثورة الصينية في عام ١٩١١ مفاجأة للحكومة اليابانية وقد أخذت بها على غرة ، ولم تكن لها سياسة مرسومة تواجه بها ثورة كهذه ، ولم تعرف إلى أى فريق تقدم تأييدها ، ولهذا لم يكن لها أثر كبير في التضال القائم في سبيل الاستيلاء على السلطة . وخرج يوان شيه كاي مظفراً من هذا الكفاح ، ولكن صنيات سن كان مشتركاً في الحكومة ، وذهب إلى اليابان في عام ١٩١٣ وأنشأ بالتعاون مع بعض كبار رجال الأعمال اليابانيين اتحاد الصناعة الصينية . وكانت عملية تولتها مجموعة زايانسو ، ولكن يوان سحق على حين غرة حزب صنيات سن في الصين ، ونصب نفسه دكتاتوراً . وبدأ التنافس بينه وبين اليابانيين على الإشراف على شركة هانبيجينج ، واتسم به الأمر إلى حل المشكلة لمصلحة الصين بأن أصدر في شهر نوفمبر سنة ١٩١٤ مرسوماً أعلن فيه تأميم المناجم ، وأتبع ذلك بأمر أصدره في شهر يناير سنة ١٩١٥ ملقياً به منطقة شانتونج الحربية .

وظهر في اليابان رأى أخذ ينمو على مر الشهور بأن انفصال الدول الغربية في عاربة بعضها بعضاً أتاح فرصة ذهبية لتسوية مشكلة الصين بطريقة رضى عنها اليابان وتكون في مصلحتها ، وكان اقتدار اليابان إلى رؤوس الأموال من العوامل التي أقعدتها عن منافسة الدول الغربية في سبيل الظفر بحقوق اقتصادية في الصين . أما الآن فقد أصبحت الفرصة مهيأة للحصول على هذه الحقوق بطريق الضغط السياسي ، وفي نفس الوقت تصون مصالح اليابان في منشوريا وشانتونج وشركة هانبيجينج ، ولم يلبث السفير الياباني بناء على تعليمات من كاتوكومي وزير خارجية أوكوما أن قدم في ١٨ يناير سنة ١٩١٥ مذكرة سرية إلى الرئيس يوان تضمنت ٢١ مطلباً (انظر الملحق رقم ٨) . وقد قسمت هذه المطالب إلى خمس مجموعات : تقضى المجموعة الأولى منها بمنح اليابان الحقوق التي كانت لآلمانيا في شانتونج إلى جانب امتيازات لبناء خطوط حديدية إضافية ، وتقضى المجموعة الثانية بمد أجل حقوق اليابان في منشوريا من ٢٥ عاماً إلى ٩٩ عاماً وتوسيع نطاق نشاط اليابان فيها ، وطلبت اليابان في المجموعة الثالثة الإشراف على شركة هانبيجينج وإنتاجها ، والمجموعة الرابعة تمنع الصين من أن توجر لاية دولة ثالثة أى ميناء أو خليج أو جزيرة واقعة على شاطئ الصين ، واشترطت المجموعة الخامسة أن تستعلم الصين مستشارين يابانيين في الشؤون السياسية والمالية

والعسكرية ، وان تشترك اليابان في حفظ الأمن في المدن الهامة ، وأن تحصل حل امتيازات إضافية في السكك الحديدية ، وأن تحصل على حق احتكار المناجم والموانئ والخطوط الحديدية في فوكين .

وعندما أذاعت الصين هذه المطالب حدث فيها وفي العالم الخارجي من الاثر ما حمل اليابان على تعديل موقفها ، وتم توقيع الاتفاقات النهائية في ٢٥ مايو سنة ١٩١٥ ، وهي اتفاقات جملتها من شاتونج منطقة نفوذ يابانية في مقابل الرجوع عن فكرة تأجيرها ، وقضت بمد أجل حقوق اليابان في منشوريا إلى ٩٩ عاما ، ونحلت لليابان وحدها حقوق بناء موانئ وخطوط حديدية في فوكين واضطرت اليابان إلى الاكتفاء بهذه الامتيازات إلى أن مات يوان ووقعت الصين في أيدي طائفة من العسكريين ، فتسكنت اليابان - بتقديم قروض نيشيهارا إلى عصبة انقوا الفاشدة في يوكين - من الحصول على امتيازات عسكرية خاصة. ظلت سارية إلى وقت سقوط تلك العصبة في عام ١٩٢٠ . واتفقت هذه الفئة أيضا اتفاقا سريريا اعترفت فيه بمركز اليابان في شاتونج .

اضطرابات الأورو في عام ١٩١٨ :

استقال أوكوما في شهر أكتوبر سنة ١٩١٦ من رئاسة الوزارة وأوصى بأن يخلفه في المنصب كاتوكومي الذي كان في ذلك الوقت يعمل في تنظيم حزب سياسي جديد أطلق عليه كنسيكاي أي الجمعية الدستورية ، ولكن هيئة كبار الساسة التي لم يكن فيها عندئذ غير ماتسوكاتا ، وياماغاتا ، وسايونجي عارضت كاتو الذي لم يخف عداؤه لياماغاتا ، وانقطع عندما كان وزيرا للخارجية عن إرسال نسخ من أعمال وزارته إلى هذه الهيئة ، ولهذا رفضت اقترح أوكوما فيما يتعلق بمنصب رئاسة الوزارة ، واختارت له الجنرال الكونت تيراوشي الحاكم العام لكوريا الذي بادو إلى حل البرلمان المعادي له ، وأجرى انتخابات ظفر فيها حزب السيوكاي المؤيد للحكومة بالأغلبية . وكانت من بين المشاكل الجوهرية التي واجهت الحكومة موضوع مستوى الأسعار التي تضاعفت تقريبا بعد نشوب الحرب ، وقد ارتفعت الأجور أيضا ولكن ارتفاعها لم يكن متمشيا مع نسبة ازدياد الأسعار ، مما أدى إلى تضائل الأجور الحقيقية . وفي شهر أغسطس سنة ١٩١٨ ثار بعض نساء صيادي الأسماك في قرية توياما احتجاجا على

ارتفاع سعر الأرز ، ولم تلبث هذه الحركة أن انتشرت في مختلف أنحاء البلاد فاضطرت السلطات إلى الاستعانة بالجيش ل تهدئة الحالة ، واستقال تيروشي في شهر سبتمبر ، وعندئذ وقع اختيار هيئة الساسة الكبار على هارا تاكاشي وهو الرجل الذي سلم له سايمونجي زعامة حزب السيوكاي في عام ١٩١٣ ، وكان هارا أول رئيس وزارة لا يحمل لقباً من ألقاب النبلاء ، وأول من يخرج من صفوف مجلس النواب ليتولى هذا المنصب ، ويمكن تلخيص برنامج هارا في هذه العبارة : توسيع نطاق التعليم والمواصلات والصناعة والتسلح . وقد ظل على علاقات طيبة مع هيئة كبار الساسة ومجلس الأعيان ، كما كانت صلاته بالبروقراطيين حسنة ، ولا يجب فقد كان بعض أعضاء وزارته من قدماء البروقراطيين ، وقد جنبته أغلبية المنظمة خبير تنظيم في مجلس النواب كل المتاعب في المجلس ، ولكنه مع هذا لم يبذل جهداً في سبيل النهوض بالحكم البرلماني ، فكان يتخذ قراراته بمشاورة السلطات في خارج نطاق الحزب ثم يبلغ الحزب بما يجب أن يفعله . وكانت وزارته تؤدي عملها بيسر وسهولة عندما أصابته مذبلة أبله مغموه فسقط قتلاً في ٤ نوفمبر سنة ١٩٢١ ، وخلفه في رئاسة الوزارة تاكاهاشا كوديكبو وزير المالية ، ولكنه لم يتمكن من جمع طواقم حزبه والتأليف بينها وأخيراً استقال في شهر يونيو سنة ١٩٢٢ .

محمد سيبريا :

قرر الحلفاء الغربيون في شهر يولية سنة ١٩١٨ إرسال قوات إلى سيبريا ، ولم يكن الدافع لهذا القرار مجرد الرغبة في إنقاذ القوات التشيكية المحصورة هناك وإنشاء جبهة قتال شرقية ، وإنما دفعهم إلى اتخاذها أيضاً الخوف من أن تفرد اليابان بالعمل ؛ إذ كانت قد أرسلت فعلاً في شهر إبريل من ذلك العام قوة بحرية نزلت في فلاديفوستك واحتلتها ، وكان الإحماء العسكريون اليابانيون يرون في حالة الفوضى الداخلية في روسيا فرصة لا تعوز لاحتلال سيبريا الشرقية ، أو على الأقل إقامة دولة صديقة فيها تكون بمثابة حاجز بينها وبين روسيا . ولكن هذا النوع من التفكير قوبل بمعارضة كبيرة في دوائر الحكومة ، حتى تيروشي نفسه لم يكن واثقاً بحكمة هذه الخطوة ، ولكن الجيش كان مصراً على رأيه . وعندما نزلت حملة الحلفاء أرسلت اليابان ٧٥ ألف جندي أي ما يعادل

ثلاثة أمثال عدد جنود حملة الخلفاء بأسرها ، وعندما انسحبت قوات هذه الحملة
التبرية في عام ١٩٢٠ بقى الجيش اليابانى ، وفى ذلك العام استغل اليابانيون
حدث قتل بعض الرعايا اليابانيين فى بلدة نيكولايفسك فى سيبيريا وانفذوه
ذريعة لاحتلال سخالين الروسية ، ولكن التفقات الباهظة لهذه العملية وقلة
التأنيج المرجوة منها أدت فى ذلك الوقت إلى تدمير شعبي كبير من هذه المغامرة
ومع هذا بقيت القوات اليابانية فى سيبيريا حتى جاء وقت انعقاد مؤتمر
وشنطن .

اليابانيون فى فرساي :

حاول اليابانيون خلال الحرب العالمية الأولى أن يضمّنوا مقانهم فى الصين
بالتفاهم مع الدول الأخرى ، فى شهر يولية سنة ١٩١٦ عقد حلف دفاعى بين
روسيا واليابان مدته خمسة أعوام ، وكان الغرض منه حماية مصالح الدولتين
فى الصين ، وفى أوائل عام ١٩١٧ عقدت اليابان معاهدات سرية مع روسيا
وانجلترا وإيطاليا وفرنسا اعترفت فيها هذه الدول بحق اليابان فى شانتونج
والبحر الألمانى فى المحيط الهادى الواقعة شمال خط الاستواء . والظاهر أن
أمريكا أيضاً أبدت موافقتها فى المذكرات التى تبودلت فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١١
بين لانسج وإيشى ، وكان اهتمام الوفد اليابانى فى فرساي منحصراً فى شانتونج
وجور المحيط الهادى ، ولكنه اهتم أيضاً بالحصول على بيان المساواة العنصرية .
ولهذا اقترح أن يتضمن ميثاق عصبة الأمم مادة تنص على هذه المساواة ، ولكن
اعتراض استراليا وخوف ولسن من استثارة الراى العام فى ولايات أمريكا
على ساحل المحيط الهادى أديا إلى رفض الاقتراح ، وأسندت إلى اليابان مهمة
الانتداب على جور المحيط الهادى باعتبار أنها تتفق وطبيعة الأشياء ، ولكن
معارضة مندوبى الصين أثارت عذبة كبيرة حول مسألة نقل حقوق ألمانيا فى
شانتونج إلى اليابان ، ولكن اليابان حصلت فى النهاية على ما أرادت ، لأن
ولسن — وهو المندوب المهم الوحيد الذى عارض فى هذا النقل — اضطر إلى
التساهل لئلا يمنع اليابانيين من الانسحاب من عصبة الأمم كما فعل الايطاليون ،
وأخيراً أصبحت اليابان واحدة من الأعضاء الخمسة الدائمين فى مجلس العصبة ،
وهذا اعترف رسمياً بأنها إحدى الدول العالمية .

مؤتمر واشنطن :

كانت اليابان وإنجلترا والولايات المتحدة عام ١٩٢٠ في سباق كبير للتسلح البحري ، مما أدى إلى رواج الإشاعات عن قرب وقوع الحرب بين اليابان وأمريكا وهو أمر أقلق أقطارا كاستراليا وكندا لأنهما لم تريدا التورط في حرب مع الولايات المتحدة يجرهما إليها تنفيذ التحالف الياباني الإنجليزي ، كما أثار حركة تنمر بين دافعي الضرائب بسبب فداحة التسليح ، وهكذا اضطرت الدول البحرية أخيرا أمام هذا الضغط إلى عقد مؤتمر في واشنطن للنظر في تحديد التسليح . وبدأ المؤتمر جلساته في شهر نوفمبر سنة ١٩٢١ ، ولما كان القلق السائد في المحيط الهادئ أم بواعث الخوف من الحرب قد أصبح هذا المؤتمر البحري في الواقع مؤتمرا للشرق الأقصى . وقد أسفر عن ثلاث معاهدات هامة ، ففي ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ وقعت فرنسا وإنجلترا واليابان والولايات المتحدة ميثاق الدول الأربع الذي نص على المحافظة على الحالة الراهنة ، في المحيط الهادئ ، وأدى هذا الميثاق إلى إنهاء الحلف الياباني الإنجليزي ، وفي ٦ فبراير سنة ١٩٢٢ عقدت معاهدة الدول البحرية الخمس ، وقضت بإقصاص حوالة الأساطيل سفنا يبلغ مجموعها بضع مئات الآلاف من الأطنان ، وأن تكون نسبة الأساطيل بين الولايات المتحدة وإنجلترا واليابان كنسبة ٥ : ٥ : ٣ ، وأن لا يزيد الحد الأقصى للسفن الحربية الكبيرة على ٣٥ ألف طن ، وحاملات الطائرات على ٢٧ ألف طن ، وأعلنت هدنة بحرية مدتها عشرة أعوام ، وحددت حوالة مجموع السفن الحربية الكبرى ، كما نصت على المحافظة على الحالة الراهنة ، في الاستحكامات الممتدة بين هاراي وستغافورة تقريبا . وكانت هذه المعاهدة مفيدة لليابان ، لأنها جعلت من الأسطول الياباني قوة لا يمكن أن يتحداها في المياه الآسيوية أى من الأسطولين الإنجليزي أو الأمريكي بمفرده ، وأقنعتها أيضا من الخراب المالي بسبب التسابق في التسليح البحري .

أما المعاهدة الثالثة فهي ميثاق الدول التسع التي وقعت في ٦ فبراير ١٩٢٢ ، وكان الغرض منها احترام ومراعاة سلامة أراضي الجمهوريات الصينية واستقلالها السياسي والإداري . وبينما كان المؤتمر الذي تمتصت عنه هذه المعاهدة منعقدا

دارت محادثات بين وفدى اليابان والصين حول مسألة شاتونج وانتهت بموافقة اليابان على إعادة الأراضي المستأجرة وسحب قواتها في غضون ستة أشهر ، وأعيدت سكة حديد تسينجتاو — تسينان إلى الصين : على أن تدفع الصين قيمتها وتشترك اليابان في إدارتها إلى أن يتم دفع القيمة . وأعلنت اليابان أيضا في مؤتمر واشنطن أنها ستسحب من سيبريا بأسرع ما يمكن ، وفي شهر أكتوبر سنة ١٩٢٢ جلت آخر القوات اليابانية من الولاية الساحلية ، ولكنها استمرت في احتلال شمال سخالين .

الفصل الثالث

الفترة بين مؤتمر وشنطن ويوم النصر على اليابان

عود إلى الوزارات غير الحزبية :

عندما سقطت وزارة حزب سيوكاي التي كان يرأسها تا كاهاشي في شهر يونية سنة ١٩٢٢ ، لم تعرض هيئة كبار الساسة رياسة الوزارة لعل كاتو كومي زعيم حزب المعارضة ، كنسيكاي ، وإنما لجأت إلى الأميرال كاتو نوموسا بورو الذي كان وزيراً البحريّة في وزارة تا كاهاشي ، ولم يلبث حزب سيوكاي أن بادى إلى التعمد بتأييده لكي يتجنب قيام وزارة من حزب كنسيكاي . وليس من شك في أن السبب في اختيار الأميرال كاتو لرياسة الوزارة هو أن هيئة كبار الساسة شعرت أنه لا يمكن لغير زعيم عسكري موطن النفوذ أن يتفد برنامج زرع التسليح البحري وسحب الجيش من سيبريا ، وقد توفي الأميرال كاتو في شهر أغسطس سنة ١٩٢٢ ولم تكن وزارته تضم أعضاء من الأحزاب . وعادت هيئة كبار الساسة إلى اختيار رئيس وزراء غير حزبي وهو الأميرال ياماموتو جومي الذي عاد لتأليف وزارته الثانية ، ودعا للانضمام إليها زعماء الأحزاب الثلاثة وهم تا كاهاشي (حزب سيوكاي) ، وكاتو (كنسيكاي) ، ولينو كاي تسويوشي (نادي كا كوشين) . ولكن لم يقبل منهم الانضمام إلى الوزارة غير لينو كاي ، ولهذا اعتبر خائناً للحركة الحزبية ، ولم يبق الوزارة في الحكم إلا إلى شهر ديسمبر ١٩٢٣ حينما استقالت بسبب المحاولة التي دبرت لاختيال الأمير هيروميتو ولي العهد .

وعادت هيئة كبار الساسة التي كانت حينئذ تضم ماتسوكاتا ، وسايونجي فقط إلى رفض قيام وزارة حزبية ، وأوصت في هذه المرة باختيار الكونت كيورا كيجو وهو من البيروقراطيين ، وأصبح عضواً في مجلس الأعيان ، وقد اختار وزراءه من أعضاء مجلس الأعيان وأكثرهم من زملائه البيروقراطيين السابقين ،

ولم يلبث زعماء الأحزاب الثلاثة تاكاهاشي ، وكاتو ، وإينو كاي ، أن قروا تنظيم حركة ائتلافية لإرغام الهيئة على العودة إلى اختيار وزارات حزبية ، وقد انضم إليهم في هذه الحركة الصحفيون في طوكيو ، ولكن أكثر من نصف أعضاء البرلمان من حزب سيوكاي انسحبوا وتولوا تأليف حزب جديد أطلقوا عليه « سيوهوتو » الذي أيد كيورا ، ولما لم تكن الحكومة عندئذ حائزة للأغلبية بادرت إلى حل البرلمان ، وأجرت انتخابات في شهر مايو سنة ١٩٢٤ ، وقد ظفرت فيها الحركة ائتلافية بأغلبية ساحقة ، فاستقال كيورا ، وتأثر ساينوي - وهو العضو الوحيد الذي بقي على قيد الحياة من هيئة كبار الساسة - بالتأييد الشعبي الكبير الذي كان يتمتع به كاتوكوي ، فطلب إليه أن يصبح رئيسا للوزارة فعمل على تأليف وزارة ائتلافية في ١١ يونيو سنة ١٩٢٤ ضمت الأحزاب الثلاثة .

اضطرابات اجتماعية :

كان للدعاية المبثوثة لمبادئ الديمقراطية باعتبارها نظاما للحكم إبان الحرب العالمية الأولى بعض الأثر في اليابان ، وأضيف إلى هذا أثر الثورة الروسية في عام ١٩١٧ ، وتمخض عن هذا قيام حركة شعبية تنادي بالانتخابات العامة وإقامة ديمقراطية برلمانية صحيحة . وكان زعماء هذه الحركة من أساندة الجامعات من أمثال الأستاذ يوشينو ساكوزو الأستاذ في جامعة طوكيو الامبراطورية ، وكان من أثر نقودهم أن بدأ الطلاب بتنظيم أنفسهم في أندية وجمعيات تأسست للبحث في المسائل السياسية والاجتماعية ، وفي عام ١٩١٨ نظم يوشينو هيئة ريميكاي وهي هيئة كرسست جهودها لنشر المبادئ الديمقراطية ، وما أن حل عام ١٩٢٤ حتى اتحدت هيئات الطلبة وكونت الاتحاد القوي لجمعيات دواست العلوم الاجتماعية . واتجهت الصحف أيضا وجهة الحرية ، وأصبحت المجلات كمجلة « شوكورون » ، والصحف كصحيفة « طوكيو أساهي » أدوات لنشر هذه المبادئ الجديدة ، وقد كان الجوهر الذي تهبأ بفضل هذا النشاط عاملا كبيرا في نجاح حركة الأحزاب في عام ١٩٣٤ .

وعندما اقتربت الحرب من نهايتها أخذت الحركة العمالية في الظهور كما برزت الحركة النقابية . وقد سبق أن بذلت جهود في العشر السنوات التي بدأت بهام ١٨٩٠ لتأليف نقابات عمال ولكنها باءت بالفشل . وجاء قانون صيانة السلام في عام ١٩٠٠ متضمناً من القيود على الحركة العمالية ما جعل من المتعذر على هيئات العمال أن تقوم لها قائمة . ولكن سوزوكي يونجي أنشأ في عام ١٩١٢ ما أطلق عليه « يوايكاي » ، وهي عبارة عن هيئة خيرية عمالية قامت على أساس مبدأ التعاون بين رأس المال والعمال . وتمنحت الصواب الاقتصادية في عام ١٩١١ - ١٩١٩ عن تأليف بعض النقابات ، وفي عام ١٩٢١ عمد سوزوكي إلى تحويل هيئته « يوايكاي » إلى الاتحاد الياباني لنقابات العمال ، وأخذت الهيئات العمالية تزداد عدداً حتى وصلت في عام ١٩٢٧ إلى ما يزيد على خمسمائة هيئة بلغ عدد أعضائها أكثر من ثلثائة ألف ، ولكن هؤلاء الأعضاء كانوا يؤلفون نسبة لا تزيد على ١٥ في المائة من عمال المصانع في اليابان ، وكان من الصعب تنظيمهم لأنهم كانوا يتألفون من عدد كبير جداً من الفتيات اللواتي يعملن مؤقتاً . وكان أول عمل عنيف قام به العمال ذلك الإضراب الذي نظمته عمال أحواض دكاواساكي لبناء السفن في شهر يولية سنة ١٩٢١ حين قام نحو ثلاثين ألف عامل بمظاهرة طالت شوارع كوبي .

ولم تبد الحكومة حتى عام ١٩٢٠ أى اهتمام بحماية العمال ، وقد صدر في عام ١٩٠٥ قانون التعدين وفي ١٩١١ قانون للمصانع ، ولكن تنفيذهما تأخر إلى عام ١٩١٦ للسماح لأصحاب العمل بتنظيم أمورهم ، ولم يطبق القانونان إلا على المؤسسات التي تستخدم ١٥ عاملاً أو أكثر ، ونصاً على أن يكون عدد ساعات العمل للنساء والأطفال دون الخامسة عشرة ١١ ساعة في اليوم ، واشترط ألا يقل سن التوظيف عن ١٢ عاماً . وفي عام ١٩٢١ أنشئ مكتب اجتماعي في وزارة الداخلية لرعاية شؤون العمال ، وفي العام التالي له صدر قانون التأمين الصحي وفي عام ١٩٢٣ عدل قانون المصانع ، وانخفض عدد ساعات العمل للنساء والأطفال إلى عشر ساعات في اليوم ، واشترط أن لا تقل سن الخدمة عن ١٤ عاماً ، ولكن القانون لم ينفذ إلا في عام ١٩٢٦ وكان تطبيقه على أكثر صناعات التسيج في عام ١٩٣١ . وقد صدر في عام ١٩٢٩ أمر بمنع النساء والأطفال من العمل بعد الساعة الحادية عشرة مساءً . أما التشريع الوحيد لتحديد ساعات

العمل للذكور فلم يصدر إلا في عام ١٩٣٠ - ١٩٣٢ عندما حدد الحد الأعلى لساعات العمل بمشر ساعات لعمال المناجم والبناء والمواصلات والنقل .

الحركة السياسية اليسارية :

تألف حزب اشتراكي شرقى فى عام ١٨٨٢ وكان يضم فى الواقع فريقا من المشغولين بالزراعة ، ولكن الحكومة بادرت إلى حله . أما الحركة اليسارية الأصلية فقد ظهرت فعلا فى عام ١٨٩٨ عندما تولى فريق صغير تنظيم جمعية لدراسة الاشتراكية ، وقد اتسعت هذه الجمعية وتألفت منها فى عام ١٩٠١ الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، ولكن الحكومة لم تلبث أن حلتها فى اليوم الذى تأسس فيه ، وبذلك بعض محاولات أخرى لتأسيس حزب اشتراكي ولكنها باءت جميعها بالفشل . وقد حدث انقسام داخل الحركة بين الداعين إلى التمسك بالاصول البرلمانية ، وبين المنادين بالعنف ، وكانت الحكومة تبذل كل جهد للقضاء على هذه الحركة فاعتقلت فى صيف عام ١٩١٠ كوتوكو ونجهر و آخرين كانوا يتآمرون على قتل الامبراطور مييجي ، وبعد محاكمة سريعة سريعة نفذ حكم الإعدام فى كوتوكو وأحد عشر متهمًا آخرين ، وكانت الصدمة العنيفة التى أصيب بها الشعب لبشاعة الجريمة التى وجهت إلى هؤلاء المتهمين عاملا قويا فى اختفاء الحركة الاشتراكية .

ولكن غليان الفكر خلال الحرب أدى إلى عودة التفكير فى الاشتراكية ، ولم يلبث أن ظهر إلى الوجود فى عام ١٩٢٠ اتحاد النقابات الاشتراكي الياباني ، ولكنه حل على الفور ، ولم يفت هذا فى حصد بعض المشغولين وزعماء نقابات العمال وزعماء المزارعين فواصلوا محاولاتهم لتنظيم أنفسهم تنظيميا سياسيا . وقد ازدادت هذه الجهود بعد الموافقة على منح حق الانتخاب العام للرجال فى عام ١٩٢٥ ، فتألفت فى شهر ديسمبر من ذلك العام حزب المزارعين والعمال ولكن لم تكد تمضى ثلاث ساعات على تأليفه حتى أصدرت الحكومة أمرا بحله بدعوى أنه هيئة خاضعة للشيوعيين . وتألفت أحزاب أخرى بعد ذلك فى خلال العقد الثالث من القرن الحالى ولم تعترض الحكومة عليها ، ولكن هذه الأحزاب تبذرت شيئا لا تقاسم أعضائها واختلافهم فى الرأى ، وتمكنت أحزاب الطبقة العاملة من الظفر بثمانية مقاعد فى انتخابات عام ١٩٣٠ . وفى عام ١٩٣٢ اتحد

الاشتراكيون من معتدلين ومحافظين في حزب واحد أطلق عليه حزب الشعب الاشتراكي ، وتمكنوا بعد ذلك من الظفر بمكاسب كبيرة في الانتخابات .

وزارات حزب كفسيكاي :

يرجع لوزارة كانوا الائتلافية الفضل في موافقة البرلمان على بعض التدابير الهامة ، ففي شهر مارس سنة ١٩٣٥ تمت الموافقة على مشروع قانون بمنح الرجال حق الانتخاب وهو قانون يسمح لكل ياباني يزيد عمره على الخامسة والعشرين بالانتخاب . وهكذا ازداد عدد الناخبين من ثلاثة ملايين إلى أكثر من ١٢ مليوناً ولكن البرلمان ذاته أقر قانون سياسة لمنع اتساع مدى الانتخابات إلى الحد الذي يثير الغضب والاضطراب ، وهو قانون يحرم الدعوة إلى تغيير الكيان السياسي للبلاد أو إلغاء الملكية الخاصة ، وكل مخالفة لهذا تعرض المخالف لعقوبة السجن لفترة تمتد إلى عشرة أعوام . وكانت سياسة الوزارة ترى أيضاً إلى تخفيض النفقات العسكرية ، فتمكنت بالتعاون مع أوجاتى وزير للمرية من إلغاء أربع فرق من الجيش ، ولكن هذا لم يتم بغير ثمن وإنما كان في مقابل إدخال نظام التدريب العسكري في الجامعات والمدارس الثانوية . وقد استخدمت الأموال التي توفرت من جراء تخفيض قوة الجيش في الإتفاق على تهديد مهمات الجيش وجعلها مهمات حديثة .

وانتخذ شيدهارا كيجورو وزير الخارجية في وزارة كاتو سياسة التراضي حيال الصين لمحاول علاج الأثر السيء الذي نشأ عن مسألة شانتونج والواحد والعشرين مطلباً ، ولم يكن في نيته التسليم بأى حق من حقوق اليابان في جنوب منشوريا . ولكنه شعر بأنه ينبغي لليابان أن تتعلم في معالجة الصين ، كيف تكيف سياستها وتقيم علاقات ودية تسمح لليابان بالتوسع في نشاطها التجاري ، ولهذا تجنب استخدام القوة في الصين وإنما حاول على النوام تسوية الحوادث التي تقع بالمفاوضات ، وأقام أيضاً علاقات عادية مع روسيا ، وقد نصت المعاهدة التي عقدت بين روسيا واليابان في عام ١٩٢٥ على قبول روسيا معاهدة بورتسموث ، ومنح اليابانيين حقوق الصيد وتمديد الديون القيسرية ، ووافقت اليابان على الانسحاب من شمال سخالين وحصلت نظهر هذا على امتيازات في استغلال الزيت

والقمح والخشب وتهددت الائتلاف بالامتناع عن الاشتراك في أى دعاية تهدد بالخطر أمن إحداهما أو نظامها الداخلى .

وكان كاتو وحزبه (كنيكاي) حريصين على تخفيض نفقات الحكومة وموازنة الميزانية ، ولكن حزب السيوكاي خيب أملهما في هذه الناحية ، فاضطر إلى تعديل وزارته في شهر أغسطس ١٩٢٥ فأصبحت تتألف من حزب الكنيكاي وحده . ولكن كاتو توفي فجأة بعد بضعة أشهر ، وحل محله في رئاسة الحزب ورياسة الوزارة واكانسوكي ريجيرو وزير الداخلية ، وعهد الكنيكاي إلى السيطرة على مجلس النواب بالدخول في تحالف مع حزب سيوى هوتو ، ثم وقعت في ربيع عام ١٩٢٧ أزمة اقتصادية خطيرة حاولت الوزارة معالجتها بمرسوم طوارئ . يسمح لبنك اليابان بتقديم قروض تبلغ ٢٠٠ مليون ين ، ولكن المجلس الخاص رفض الموافقة على هذا الإجراء فاضطر واكانسوكي إلى الاستقالة ، وحدث ذلك طلب إلى الجنرال البارون تاناكا كاجيشى زعيم حزب السيوكاي تولى رئاسة الوزارة وكان قد اعتزل الخدمة في الجيش وأصبح سياسيا .

الأزمة الاقتصادية في عام ١٩٢٧ :

انتهى في شهر مارس سنة ١٩٢٠ الراج الاقتصادي الذي نشأ نتيجة للحرب وما أعقبها من حركة تعمير ، وأخذت الأسعار تندهور ، فدخلت الحكومة وصرحت لبنك اليابان بعقد قروض كثيرة ، وهذا تمكنت من وقف تيار التندهور . وقد فعلت الحكومة هذا لأن الأموال والواردات يعتمد عليها نظام البنوك التجارية محسبة معقودة لشركات مختلفة ، فلو هبطت المواد التي تعامل فيها هذه الشركات هبوطا كبيرا ، لتموض نظام استيفاء الديون المصرفية للخطر ، وكانت الحكومة تأمل أن يصبح في الإمكان إذا اتسع لها الوقت أن تبسوى هذه الديون شيئا فشيئا وبذلك تتجنب الأزمة . وكان من نتيجة هذه السياسة أن ظلت الأسعار اليابانية في مستوى أعلى من مثيلاتها في سائر أنحاء العالم ، ولهذا أخذت الصادرات تتضائل بينما ارتفعت الواردات ، وبدأت اليابان تشعر بصعاب كبيرة في موازنة حساباتها الأجنبية . وما زاد في تعقيد الأمور وقبح الزوال الرهيب في عام ١٩٢٣ الذي تمتم معه صرف قروض جديدة فازدادت الأسعار ارتفاعا ،

وكان برنامج الانكماش الذى التزمته وزارتا كاتو وواكانسوكى يرمى إلى خفض الأسعار لكي يقضى زيادة تجارة الصادرات وموازنة التجارة الخارجية ، وقد جرت مباحثات فى البرلمان خلال ربيع عام ١٩٢٧ حول المشروعات المالية للحكومة يئس للشعب أن جزءا كبيرا من أموال بنك فرموزا محتجز فى ديون لا قيمة لها ، فبادر الأفراد إلى سحب أموالهم منه ، وسرعان ما امتدت هذه الحركة إلى البنوك الأخرى ، ودأت وزارة واكانسوكى وقف هذا الاتجاه الخطير فتقدمت بمرسوم الطوارئ السابق الذكر وهو المرسوم الذى يصرح لبنك اليابان بتقديم قروض تبلغ مائتى مليون ين ، ولكن رفض المجلس الخاص لهذا المرسوم أدى إلى إغلاق بنك فرموزا و ٣٥ بنكاً أخرى ، فأعلنت حكومة تاناكا أمرا بتأجيل دفع الديون ، وأصدرت بموافقة المجلس الخاص مرسوما للطوارئ . يرخص لبنك اليابان تقديم قروض بسبعائة مليون ين إلى البنوك .

وكان لهذه الأزمة المالية بعض النتائج الهامة منها أولا تصفية عدد كبير من الشركات التى لم تكن قائمة على أساس سليم وتحسين مركز الصناعة اليابانية فى مجال المنافسة ، وثانيا زادت من سيطرة مجموعة زايياستو على الاقتصاد اليابانى ، ولم تكن بنوك هذه المجموعة قد تأثرت بالأزمة ولهذا ازداد الإقبال على إيداع الأموال فيها مما عزز موارد رؤوس أموالها ، وأفادت هذه المجموعة من فشل الشركات وتدهورها فالتهمت هذه الفرصة واشترت عدة مصانع لتحكم بذلك حلقات امبراطوريتها الصناعية .

وزارة تاناكا :

المعروف أن تاناكا جاء إلى حزب السيوكاى من الجيش ورغم هذا فقد ألف وزارة كان جميع أعضائها من الأحزاب فيما عدا وزارتي الحرية والبحرية فكان هذا أكثر مما ذهب إليه الوزارات الحزبية الأخرى . وقد سارت على عكس السياسة المالية التى أتتهجتها الوزارة التى سبقتها واتخذت مبدأ التوسع فى ميزانيتها وزيادة المنصرف على الإيرادات ، ولعل أهم ناحية بارزة فى السياسة الداخلية التى اتبعتها تاناكا هى إخلاصه فى محاولة القضاء على الأفكار المتطرفة وبخاصة الشيوعية .

وقد تأسس الحزب الشيوعي الياباني في طوكيو يوم ٥ يولية سنة ١٩٢٢ ، وما أن عرف البوليس بوجوده حتى قام بحملات اعتقال واسعة ، وكان من نتيجة محاولة اغتيال هيرو هيتو في شهر ديسمبر سنة ١٩٢٣ أن اشتدت هذه الحملات ، ولم يكده يحمل عام ١٩٢٤ حتى كان جميع أعضاء الحزب في السجن ولم ينج منهم غير عدد ضئيل ، غير أنه تسلل من روسيا بعض زعماء جدد أخذوا يعملون بحرس وحظر في تكوين الحزب من جديد ، وظل عدد الأعضاء يزداد وينمو حتى بلغ حدا كبيرا في عام ١٩٢٧ ، ولكن حكومة تاناكا شفت في ١٥ مارس سنة ١٩٢٧ غارات واسعة النطاق شملت جميع ربوع البلاد واعتقلت نحو ١٥٠٠ منهم بالشيوعية ، وقامت بهجوم آخر في شهر إبريل من العالم التالي اعتقلت فيه ألفا آخرين . وواصلت الوزارات الأخرى التي جلت بعد ذلك حركة مطاردة الشيوعيين حتى لم يصبح في اليابان في عام ١٩٣٥ أى نشاط شيوعي منظم . وبهذه المناسبة أصدرت حكومة تاناكا مرسوما تقصد به عقوبة مخالفة بعض مواد قانون صيانة السلام لعام ١٩٢٥ ، فبعد أن كانت أقصى عقوبة عشرة أعوام أصبحت الإعدام ، وفي شهر إبريل سنة ١٩٢٨ منعت الحكومة أيضا قيام جمعيات طلبة لدراسة العلوم الاجتماعية ، وكانت حماسها في قمع الحركات المتطرفة مثلا احتذته سائر الوزارات الحزبية التي جاءت بعدها . فلم يحدث أى تراخ من جانب البوليس في مراقبة كل وسائل النشر والضرب على أبهى القائمين بها .

وقرر تاناكا الذي كان يتولى وزارة الخارجية إلى جانب الرئاسة انتخاب سياسة حيال الصين أشد من السياسة التي اتبعها شيد هارا (انظر الملحق رقم ٩) ، فلم يكده يمضى زمن على تسلم وزارته الحكم حتى أرسلت القوات إلى شانتونج بدعوى أن القلاقل التي أنارتها حركة الكومنتانج في الشمال كانت تهدد بالخطر أرواح اليابانيين وامتلاكهم في هذه المنطقة ، وقد انسحبت هذه القوات عندما قرر شانج كاي شك وقف العمليات الحزبية ، ولكن عندما تحرك شانج كاي شك من جديد صوب الشمال أرسلت القوات اليابانية على عجل إلى مدينة تسينان في شانتونج ، ولم يلبث القتال أن نشب في شهر مايو سنة ١٩٢٨ بين اليابانيين وقوات الكومنتانج ، واستولى اليابانيون على المدينة ولم ينسحبوا من المقاطعة إلا عندما وافق الصينيون على تقديم الاعتذار ودفع التعويض ، وترتب على

هذا الحادث اشتعال شعور العداء اليابانيين ، وحدث حوالى ذلك الوقت ان قام بعض ضباط الجيش اليابانى باغتيال شانج تسولين زعيم المحاربين فى منشوريا . وحلوا بذلك لإثارة ذريعة يحتلون بها منشوريا ، وكانت لهذا الحادث نتيجةتان : الأولى حدوث تقارب بين شانج تسولينج وريت شانج تسولين وبين الكومنتانج بما مهد مركز اليابان فى منشوريا بالخطر ، والنتيجة الثانية اضطراب تانا كالى الاستقالة فى شهر يولية سنة ١٩٢٩ .

وزارتنا هاماجوشى ووا كاتسوكى :

على أثر سقوط وزارة وا كاتسوكى فى عام ١٩٢٧ ، اندمج حزب كينيكاي وسيوى هوتو فى حزب واحد أطلق عليه منسيو ، وتولى رئيسه هاماجوشى يوكو رئاسة الوزارة وعاد شيدهارا إلى منصب وزير الخارجية ، وانتهجت اليابان مرة أخرى سياسة التوفيق مع الصين ، ولم تكن اليابان حتى عام ١٩٢٩ قد سدت الثغرة بين ولاداتها وصادراتها ، واتبعت وزارة هاماجوشى سياسة الاقتصاد فى نفقات الحكومة لكى تخفض الأسعار إلى الحد الذى يزيد فى قدرة اليابان على المنافسة فى الأسواق العالمية ، وقامت أيضا بحملة شديدة لتشجيع الأفراد على تخفيض الاستهلاك وزيادة استخدام المنتجات المحلية ، ثم أعدت حركة لتنظيم الصناعة وتخفيض نفقاتها وأسعار التصدير .

ولما كان من الصعب تخفيض الميزانية بمنير تخفيض التسليح ، قررت وزارة هاماجوشى دخول مؤتمر لندن البحرى فى عام ١٩٣٠ الذى انتهى بمعاهدة نصت على أن تطبق النسبة التى قررها مؤتمر وشطن بشأن السفن الحربية الكبرى على الطرادات وسائر السفن الحربية الصغيرة . ولكن البحرية اليابانية لم يرضاها هذا القرار ، وظهرت اقتسامات علنية فى طوكيو ، ولكن هاماجوشى حصل أخيرا على موافقة البحرية وإن اضطر فى مقابل ذلك إلى منح رئيس هيئة أركان حرب البحرية حتى الاضرار على أية اتفاقات تجرى فى المستقبل ، وعلاوة على هذا فإن أغلب المال الذى توفر بمقتضى هذه المعاهدة كان يتعين تقديمه للبحرية لتوسيع قوتها الجوية وسائر الوحدات التى لم تحددها المعاهدة . وقد أدى كل هذا إلى اشتداد الشعور المناهض للحكومة فى الأوساط المتطرفة فى وطنيتها ، وبلغ

حدا دفع شابا متعصبا إلى إطلاق النار على هاماجوشي في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٠ . وكان البرنامج الاقتصادي سببا آخر في أن هاماجوشي أصبح غير محبوب من الشعب ، إذ لم يكن هذا البرنامج يوضع موضع التنفيذ حتى حدث الكساد العالمي في عام ١٩٢٩ ، فبطلت صادرات اليابان في عامي ١٩٢٩ و ١٩٣٠ إلى أكثر من ٣٠ في المائة ، وتدهورت الأحوال الصناعية ، وقد تحملت وزارة حزب منسيو قدرا كبيرا من اللوم على هذه المتاعب ، وعرضت للعمليات . وقد ظل هاماجوشي على قيد الحياة إلى أغسطس سنة ١٩٣١ بعد أن اعتزل الحكم في شهر إبريل من تلك السنة وخلفه في المنصب وا كاتسوكي ريجيرو الذي احتفظ بجميع أعضاء الوزارة تقريبا عن كانوا في الوزارة السابقة واتجه السياسة ذاتها .

نمو الوطنية المتطرفة :

ازداد عدد معتنقي فكرة الوطنية المتطرفة في الحقبة الثالثة من هذا القرن حتى كاد يعادل تقريبا عدد الأحرار ، واشتد نشاطهم كملتهم الأحرار ، وقد سبق أن ألف أوكاواشومي في سنة ١٩١٨ حزب الروسوكاي لمحاربة نفوذ يوشينوسا كودو ، وفي سنة ١٩١٩ تآلفت جمعية داي نهون كوكوسيوكاي (أي الجمعية الوطنية لليابان العظمى) برعاية شخصيات تمتد من أكبر الشخصيات في البلاد واشتد الإقبال على الانضمام إليها حتى أصبح عدد أعضائها مليوناً . وفي عام ١٩٢٤ تولى البارون هيرانوما كيشيرو تأليف جمعية كوكوهونشا (أي جمعية الأساس الوطني) وهي هيئة كرست جهودها لحماية نظام الحكم الوطني ، وكان هيرانوما من البيروقراطيين السابقين ، وأصبح نائب رئيس المجلس الخاص ثم رئيسه ، كما تولى رئاسة الوزارة ، وانتمى إلى عضوية هذه الجمعية أكثر الشخصيات البارزة في الميدان السياسي وقواد البحرية والجيش وكبار رجال الأعمال . وقد أصبحت جمعيات الشبان وجمعيات الشابات التي انتشرت في ذلك العهد حتى وصلت إلى كل قرية قريبا ، أداة قوة لبث المبادئ الوطنية ، وهي مهمة كانت جمعية الحرس الإمبراطوري الاحتياطي تؤديها منذ زمن طويل . وعندما اشتد الكساد الذي بدأ في عام ١٩٣٩ وأخذ بعض بنابه في الريف وهبط سعر الأرز وكسد سوق الحرير الخام ، بدأت مئات من جماعات الوطنيين تظهر في القرى . وبرغم كثرة أوجه الاختلاف بين هذه الجماعات ، فإنها كانت

تشارك في بعض السبات ؛ فهي تسمى لمناهضة الحكومات الحزبية والأعمالية ، وتبدي استعدادها لاستخدام العنف .

ولما كان أغلب مجندي الجيش من القرى ، فإن الاضطراب أخذ يسرى إلى الجيش . وفي نهاية الحقبة الثالثة من هذا القرن ، كان أكثر صفار ضباط الجيش من أسر الطبقة الوسطى في القرى أو البلدان الريفية الصغيرة ، فلا عجب إذا أظهروا المظف على الشكاوى الصادرة عن هذه الأوساط . وقد قام بين هؤلاء الضباط الصفار بعض جمعيات صغيرة ، ولعل خير مثال لها الساكورا كاي (أى جمعية الكرز) التي تأسست بين ضباط الميدان في طوكيو خلال شهر سبتمبر سنة ١٩٣٠ . ودبرت هذه الجمعية مؤامرة في شهر مارس ١٩٣١ لإقامة دكتاتورية عسكرية ولم توضع موضع التنفيذ ، لأن كبار القواد رفضوا القيام بالأدوار التي خصصت لهم . ودبر فريق آخر من الضباط والمدنيين مؤامرة لاغتيال جميع أعضاء الوزراء وتولي السيطرة على الحكومة ، ولكن المؤامرة اكتشفت بمحض الصدفة واعتقل زعمائها في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٣١ أى قبل الموعد المحدد لتنفيذها بثمانية أيام .

حادثة منشوريا :

بلغ التوتر بين الصين واليابان بشأن منشوريا حدا أنفد بالانفجارات في صيف ١٩٣١ ، وكان القائد العسكري شانج هسوليانج يتقرب شيئا فشيئا إلى حكومة فانكبين ويسمح للحكومتانج بإغراق منشوريا بالدعاية ، لاستعادة الحقوق المنصبة ، . واختط الصينيون لأنفسهم سياسة استخدام رأس المال المحلي في النهوض باقتصاديات هذا الأقليم . وأنشئت شبكة صينية من الخطوط الحديدية شيئا فشيئا لتعادل الخطوط الحديدية اليابانية في جنوب منشوريا ، ولتحويل البضائع إلى الموانئ التي يسيطر عليها الصينيون مثل ينككو وهولوتاو بدلا من ميناء ديرن اليابانية . وأجرت اليابان مفاوضات لحل مشكلة هذه الخطوط الحديدية ولكنها انتهت بالفشل قبل انتهاء شهر يونيو سنة ١٩٣١ ، وتخرج مركز اليابانيين في منشوريا وهم الذين حرصوا على بقاءه بدقة وحذر ، وبدأ كأنه سيفلت زمامه من أيديهم . وعند هذا الحد قرر الجيش الياباني تسوية المسألة بالقوة ، وقام فعلا بهجوم في ١٨ سبتمبر سنة ١٩٣٢ دون التشاور مع وزارة واكاسوكي ، فبادرت

الصين إلى توجيه النداء لعصبة الأمم التي طلبت إيقاف إطلاق النار . ولكن الجيش الياباني كان قد وضع الخطط لاستقلال منشوريا واتخاذها قاعدة اقتصادية ، ولهذا لم يكن يخضع لمجرد الأقوال . وفي شهر ديسمبر تألفت لجنة ليتون بواسطة عصبة الأمم وأوفدت لتحقيق في الأمر ، وبعد هذا بقليل هاجمت البحرية اليابانية القوات الصينية في شنغهاي . وقد انتهى هذا الجانب من الحرب في شهر مايو سنة ١٩٣٢ ، ولكن أثبتت في ذلك الوقت أيضا دولة منشوكو المستقلة ، في منشوريا ، وهي لها بآخر سلالة أباطرة مانشو وهو هنري بوبو ونصب حاكما اسميا لها . وفي شهر أغسطس ظهرت سيطرة الجيش الياباني بأجلى صورها بتعيين قائد جيش كواتونج حاكما عاما لمقاطعة كواتونج وسفيرا لدى منشوكو . وفي شهر فبراير سنة ١٩٣٣ حملت عصبة الأمم بتقرير ليتون ووافقت على قرار بسياسة عدم الاعتراف بـ منشوكو ، فلم تلبث اليابان أن أعلنت في ٢٧ مارس سنة ١٩٣٣ انسحابها من العصبة .

اختفاء الوزراء الحزبية :

أثبتت وزارة واكاتسوكي الثانية عدم قدرتها على السيطرة على نشاط الجيش وأعماله ، وأرغمت في النهاية على التخلي عن الحكم في شهر ديسمبر سنة ١٩٣١ عندما رفض وزير الداخلية حضور اجتماعات مجلس الوزراء وقد تصرف أداشي كنزو ووزير الداخلية ذلك التصرف لأنه أراد إقامة وزارة « اتحادية قومية » ، ولكن ساينومي — العضو الوحيد الباقي في هيئة كبار الساسة — أوصى بتنصيب إينووكي تسونوشي الذي أصبح زعما لحزب السيوكاي في عام ١٩٢٩ بعد وفاة تاناكا . وقد أبدت الوزارة الجديدة حساسة كبيرة في تأييد مغادرة الجيش في منشوريا ، وأظهرت استعدادها لتقديم اعتمادات مالية ضخمة ، وكانت الاضطرابات الشعبية قد أصبحت خطرة للغاية ، حتى إن إينو ي جونسوكي وزير المالية في الوزارة السابقة اعتبر في شهر فبراير سنة ١٩٣٢ مسئولا إلى حد ما عن الأزمة الاقتصادية فقتله عضو في إحدى الجمعيات الوطنية المتطرفة ، وفي الشهر التالي أختيل أيضا البارون دان تاكوما رئيس مجلس إدارة ميتسوي ، وكانت هذه الجرائم من تدبير انقياف من ضباط البحرية والجيش وبعض المدنيين عن أطلقوا على أنفسهم اسم « إخوان الدم » ، وقد اغتالت هذه الطغمة لإينووكي رئيس الوزراء

في ١٥ مايو سنة ١٩٣٧ ، وهاجمت المقر المركزي لبوليس طوكيو ، وبذلك اليابان ، وبذلك ميتسويشي ، ودار كبير موظفي الخاصة الامبراطورية ، ومقر حزب السيوكاى . وتبين بجلاء أن هذه الحملة كانت موجة ضد الاحزاب ومجموعة زايانزو ، والمعتدلين من مستشارى الامبراطور .

ولما كان الجيش قد رفض ترشيح أحد رجاله لتولى منصب وزارة الجيش في وزارة حزبية جديدة ، فإن سابونجى التجأ إلى أحد العسكريين المعتدلين وهو الاميرال سايتوما كوتو ، الذى سبق أن أبدى الاستعداد لقبول رئاسة وزارة معتدلة مسئولة ، وقد ضمت وزارته أربعة أعضاء من حزب السيوكاى وثلاثة من المينيتو ، ولم يكن الرجل اليابانى العادى يهتم كثيرا إذا لم تؤلف وزارة حزبية لأن سمعة الاحزاب ظلت فترة طويلة سيئة ، حتى إنه في عامى ١٩٢٩ - ١٩٣٠ ظهرت فضائح شملت أعضاء البرلمان ، وأقنعت الشعب بأن الاحزاب كانت تضم طائفة من الساسة الفاسدين الذين لا يهتمون بغير جمع المال . وشعر أكثر اليابانيين بأن الاحزاب أصبحت في النهاية عاصمة لسيطرة مجموعة الازيائتسو ؛ فخلع السيوكاى لسيطرة المينسوى ، والمينيتو لسيطرة الميتسويشي ، وظهر أن الاحزاب كانت تتلاعب بالحكومة لمصلحة هذه المؤسسات المالية .

ولم تبد الوزارة الجديدة معارضة قوية لخطط الجيش ونشروعاته في منشوريا ، ولكنها لم تتمكن من إرضاء العناصر المتطرفة . وقد طالبت محكمة « إخوان النمل » وأصبحت متبرا للوطنيين المتطرفين ومتنسفا للشعور المناهض للأعمالية . وقد أحبطت مؤامرة دبرتها جماعة أطلقت على نفسها « قوات العناية الالهية » ، قبيل تنفيذها في شهر يولية سنة ١٩٣٣ ، وكانت هذه المؤامرة ترمى إلى التخلص من جميع مستشاري الامبراطور والوزراء وزعماء الاحزاب وكبار رجال الأعمال .

وقامت في الوقت ذاته حملة منظمة للقضاء على التفكير الحر ؛ فعمد هاتومايا لإشيرو وزير المعارف في وزارة سايتو إلى إقالة الأستاذ تاكيكاوا من أساتذة كلية الحقوق في جامعة كيئو الامبراطورية فاستقال جميع أعضاء هيئة التدريس في الكلية احتجاجا على هذه الإقالة ، ولكن الوزارة ظلت ثابتة في موقفها وطردت كثيرين

من الأساغة الأحرار الآخرين . واستمر هذا الضغط أيضا في عهد وزارة
الأميرال أو كادا ، وهو أيضا من المعتمدين من رجال البحرية ، وقد خلف
سايتو في رئاسة الوزراء خلال شهر يولية سنة ١٩٣٤ ، وفي ذلك الوقت أصبح
الأميرال الأكبر ، للوطنيين ، منعقدا على الأستاذ مينوي تاتسوكيشي الذي ظل
عدة سنوات أستاذا مرموقا المسكنا في مادة القانون الدستوري في كلية الحقوق
بجامعة طوكيو الإمبراطورية . وقد عبر في كتبه الدراسية عن الدستور الياباني
(وهي كتب كانت واسعة الانتشار) عن رأيه بأن الإمبراطور ليس سوى
« أداة » أو عبارة أخرى موجهة من أجهزة الدولة . ولكن المفكرين الراجعيين
واحوا يؤكدون أن هذا الرأي فيه اعتداء على نظام الحكم القوي ، وقاموا
في عام ١٩٣٥ بتأليف « اتحاد لحماية نظام الحكم القوي » ، وقد وافق مجلس
الأعيان والنواب على قرارات مناهضة لمينوي ، وأصدر الجيش تعليمات لجميع
موظفيه باستنكار نظرية « الأداة » ، وأخيرا صدرت وزارة أو كادا بياناً رسمياً
قيلت فيه النظرية ، وفي شهر سبتمبر سنة ١٩٣٥ استقال مينوي من عضوية مجلس
الأعيان . وترتب على هذا الحادث أن أنشئ في وزارة المعارف مكتب جديد
للاضطلاع بمهمة لشرح فكرة « توضيح نظام الحكم الياباني » في مدارس اليابان .

حادث شهر فبراير سنة ١٩٣٦ :

حدث خلال العشرة الأعوام التي أعقبت عام ١٩٣٠ أن قامت في الجيش
الياباني جماعات عديدة متضاربة الآراء ، وإن كان هناك في الحقيقة اتجاهان
فكريان : أحدهما يمثل الكودوها (شعبة الطريق الإمبراطوري) وهي هيئة
مؤلفة من صغار الضباط الذين يريدون أن يتولى الجيش السلطان وأن يؤلف دولة
اشتراكية ، والاتجاه الآخر يمثل التوس ها (شعبة السيطرة) وهي هيئة تتألف
من كبار ضباط الجيش الذين وإن كانوا يؤيدون فكرة زيادة سيطرة الجيش
في الداخل وسياسة التوسع في الخارج .. فهم يودون تحقيق هذه الأهداف ضمن
النظم الاجتماعية والاقتصادية القائمة ، وقد شعرت هذه الهيئة بالقلق في عام
١٩٣٤ بسبب أعمال العنف التي قامت بها هيئة الكودوها ، وقررت قمع نشاط
هذه الهيئة ، فكانت الخطوة الأولى تنحية كبار الضباط المؤيدين لهيئة الكودوها
من المناصب العليا ، فأرغم الجنرال أرا كي وزير البحرية على التخل عن منصبه

في شهر يناير سنة ١٩٣٤ . وحدث هذا أيضا الجنرال مازاكي المفتش العام الذي أقبل في شهر يولية سنة ١٩٣٥ ، وعندئذ بدأ الجنرال ناجاتا رئيس خدمة الجيش عملية قتل الضباط المتهمين لميعة الكودوها إلى مراكو بعيدة عن طوكيو ، وأخلت الميعة تمرد وازداد هذا التمرد ظهورا في شهر أغسطس سنة ١٩٣٥ عندما دخل ضابط برتبة لفتنانت كولونل (يوكاشي) كان قد نقل من منصبه ، إلى مكتب الجنرال ناجاتا في وزارة الجيش وقته ، واشتدت الأزمة وبلغت أقصى حدودها في ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٦ عندما تمرد صفار الضباط في الفرقة الأولى بعد أن تلقوا أوامر بالسفر إلى منشوريا ، ومن ثم قادوا ١٤٠٠ جندي واستولوا على الأحياء الوسطى في طوكيو ، وحاولوا اغتيال أو كادوا رئيس الوزراء الذي لاذ بالفرار واختفى عن الأنظار . ولكنهم نجحوا مع هذا في قتل المفتش العام للجيش ، وتا كاهاشي كوريكيو وزير المالية ، والأميرال سايتو الذي كان قد أصبح حامل أختام الإمبراطور ، واستمر الأمر كذلك إلى ٢٩ فبراير وعندئذ فقط أمكن حلهم على الاستسلام ، وقرر الجيش القضاء على العصيان بين صفوفه فبادر إلى إعدام زعماء المتمردين ، وقد أفاد الجيش من هذا الحادث قائدين ؛ فقد نجح في القضاء على الكودوها المناهضة للأعمالية بما هيأ المزيد من التعاون بين زعماء الجيش واليابانوسوكا أن الزعماء المدنيين في الحكومة أصبحوا في خوف من معارضة مطالب الجيش لتلايحدث تمرد آخر .

وتولى رئاسة الوزارة بعد ذلك دبلوماسي محترف وهو هيروتا كوكي ؛ فقد شكل وزارة في ٩ مارس سنة ١٩٣٦ ، وكان تشكيلها من إملاء الجيش ، وقدم التأكيدات بأن يستجيب لأوامر الجيش ويؤيد خطته ، وفي شهر أغسطس من العام ذاته اتفق رأى الوزارة سرا على طائفة من المبادئ الأساسية للسياسة القومية ، وكان أكثرها من وحى الجيش ، وهي مبادئ تدعو إلى مواصلة التوسع في الخارج ، وزيادة التسليح لتوفير الاستعداد لشرق آسيا ، والقضاء على الاتحاد السوفيتي كمدور خطر على التعاون الاقتصادي بين اليابان والصين ومنشوكو ، وفشر النفوذ الياباني في جنوب شرق آسيا . ولكن برغم انصباح هيروتا لرغبات الجيش كانت القيادة العليا للجيش تريد أن يكون أحد قوادها رئيسا للوزارة ، ولهذا استقال وزير الجيش في شهر يناير سنة ١٩٣٧ بدعوى أن أحد أعضاء البرلمان أهانه ، ولكن الحقيقة كانت هي إزغام هيروتا على التحل

عن منصبه وحاول سايونجى تصيب الجنرال أوجا كى - المعروف باعتداله - رئيسا للوزارة، ولكن الجيش حال دون ذلك برفضه أن يكون أوجا كى وزيرا للجيش. وفي النهاية تحققت للجيش غايته وكلف الجنرال هاياشى سنجورو بمهمة تأليف الوزارة فألفها من رجال عسكريين وبيروقراطيين عتريفين للدلالة على الروابط القوية التى أخذت تنمو بين هاتين الفئتين من النوة ، ولكن هاياشى أثبت أنه غير كفء فى الإدارة ولم يلبث أن حل محله فى شهر يونية سنة ١٩٣٧ الأمير كونوى فوجيامو وقد عمل على أن يكون على علاقات طيبة مع الجميع ، ولم يكده كونوى يمضى شهرا فى الوزارة حتى بدأت الحرب الصينية اليابانية .

الحرب الصينية اليابانية :

استأق الجيش اليابانى فى كوانتونج العمليات الحربية ضد الصين فى شهر يناير سنة ١٩٣٣ بالاستيلاء على جيهول وهى الولاية المتغولية الداخلية بمجة أنها جزء من منشوكو ، وسعى أيضا إلى دخول ولاية هوبي فى شمال الصين ، غير أن القوات الصينية هنا أبدت مقاومة أكثر نجاحا ، ولكن اليابانيين أصابوا مع هذا مغائم كبيرة بفضل هدنة نانجىكو التى أعلنت فى ٣١ مايو سنة ١٩٣٣ ووضعت حدا للقتال ، وتم بمقتضاها إنقاء منطقة هولاء من السلاح بمددة من منطقة بينج - تينتين شمالا إلى السور العظيم ، ونصت أيضا على سحب جميع القوات الصينية وألقت مهمة المحافظة على النظام على طاق قوة بوليس صديقة لليابان ، وتبين بجلاء أن الجيش اليابانى لم يقنع بمنشوكو وإنما كان ينوى استيعاب شمال الصين ، وأيد هذا البيان الذى أصدره فى شهر يناير سنة ١٩٣٤ هيروتا كوكى الذى كان عندئذ وزيرا للخارجية وجاء فيه أن اليابان تتحمل عبء المسؤولية الكاملة فى حفظ السلام فى شرق آسيا ، وتلا ذلك بيان أماو المشهور الذى كان بمثابة مبدأ مونرو ، يابانى لشرق آسيا وقد حذر الدول الأجنبية من تقديم أى نوع من المساعدات العسكرية أو الفنية أو المالية للصين (انظر الملحق رقم ١٠) .

وواصل جيش كوانتونج اليابانى فى عام ١٩٣٥ ضغطة العسكرية على طول السور العظيم ، ونجح فى شهر يونية فى حمل الصينيين على الموافقة على سحب جميع قواتهم من شامار وهى إحدى ولايات منغوليا الداخلية ، وإنهاء جميع عمليات

الكومبتانج الحربية في الولاية . وفي شهر يولية عقد اتفاق هو - أو ميزو وتضمن التناحيات ذاتها التي طبقت على ولاية هوبي ، وفي نهاية العام أخذ الجيش الياباني في شمال الصين (الذي كان مرابطا في منطقة بينج - تيتسين بمقتضى برتوكول البوكسر) يتآمر مع بعض الصينيين على تأليف حكومة سورية في منطقة هوبي العلواء من السلاح ، واضطرت حكومة نا تكن إلى تأليف المجلس السيامي لهوبي وشاهار ومنحته نوتا من الاستقلال الذاتي وذلك لكي تحبط هذه المؤامرة اليابانية ، وبهذا الوضع فصلت - في الواقع - هذه المنطقة عن سلطان الحكومة المركزية ، وفي ذلك الوقت وضع هيرونا الذي أصبح رئيسا للوزراء برنامجا من ثلاث نقاط لتسوية النزاع بين الصين واليابان وذلك في شهر اكتوبر سنة ١٩٣٥ ويقضى هذا البرنامج أولا بأن تقمع الصين النشاط المناهض لليابانيين ، وثانيا بأن تعترف بمشوكو ، وثالثا أن تقبل مساعدة اليابان في القضاء على الشيوعية .

وجرت مفاوضات استغرقت أغلب عام ١٩٣٦ لحل حكومة نانكن على قبول هذه النقاط الثلاث ، ولكن القوات المنغولية الخاصة لليابانيين قامت في شهر نوفمبر سنة ١٩٣٦ بغارة على ولاية سيوان فقطعت الصين على أثرها المفاوضات .

وفي ربيع عام سنة ١٩٣٧ اشتد شعور الكراهية لليابان بين الشعب الصيني بحيث أدرم شيانج كاي شك على تشديد موقفه حيال اليابان ، وحمله حتى على الدخول في مفاوضات مع أعدائه الألداء الشيوعيين الصينيين . ولم تكن هيئة أركان الحرب في طوكيو متلطفة على القتال ، وقد أجرت دراسة للوقوف في ذلك الوقت فكان من نتيجةها توصية الجيش ألا يفعل شيئا يثير الصينيين أو الروس ، ولكن ضباط الجيش الياباني في شمال الصين وفي كوانتونج كانوا يعتقدون رأيا مخالفا ، ففي شهر يونية سنة ١٩٣٧ بعث توجو هيديكي رئيس أركان حرب جيش كوانتونج في ذلك الوقت يحذر طوكيو ويطلب منها أن تبادر بالضرب قبل أن يتفق شيانج كاي شك مع الشيوعيين ، وهكذا عندما وقعت في ٧ يولية سنة ١٩٣٧ حادثة في لو كوشياو (جسر ماركو بولو) واشتبك فيها جنود من الصينيين واليابانيين ، حمل الضباط اليابانيون المحليون على توسيع رقعة هذا الاشتباك ونحوه إلى حرب شاملة برغم رفض هيئة أركان الحرب فكرة الحرب الشاملة ومعارضة وزارة

كونوى ، وفي نهاية شهر يولية أصبحت الصين الشمالية مسرحا للحرب ، وفي شهر أغسطس نشب القتال في شنغهاي ، وواصلت الحكومة اليابانية مفاوضاتها مع حكومة نانكن ، ولكن انتصارات اليابانيين جعلت الشروط التي أصر عليها الجيش زداد شدة وتصبح بطبيعة الحال متعذرة القبول من جانب الصينيين ، وأخذت المدن تسقط الواحدة بعد الأخرى في أيدي اليابانيين ، فسقطت نانكن في شهر ديسمبر سنة ١٩٣٧ ، وكاتون في أكتوبر سنة ١٩٣٨ ، وهانكو في الشهر ذاته ، ولكنهم كلما تقدموا وتوغلوا في داخلية البلاد اشتدت المقاومة واضطرتهم حرب العصابات وعودة الطرق الجبلية إلى التوقف ، وسرعان ما أصبح حادث الصين هذا مغامرة استنفدت الموارد المادية والبشرية اليابانية بغير مقابل .

النظام الجبرير في اليابان :

كانت المهمة الرئيسية لوزارة كونوى التي تولت الحكم في ٤ يولية سنة ١٩٣٧ هي إعداد الأمة لمقتنيات الحرب الصينية ، فأدخلت نظام التدريب العسكري الإلجباري في جميع المدارس ، وأطالت مدة التجنيد ، وأنشأت وزارة للشئون الاجتماعية تلبية لرغبة الجيش الذي كان قلقا على الحالة البدنية للقوة العاملة في البلاد ، وقدمت إلى البرلمان مشروع قانون التأمين الصحي القوي .

ولكن تظفر سياسة الحكومة بالتأييد المطلوب تألف مجلس استشاري للوزارة في شهر أكتوبر سنة ١٩٣٧ وعين له ممثلون بجميع فئات الأمة ، وأنشئ في الوقت ذاته اتحاد لتعبئة الروح القومية ، وأسندت وزارة المعارف إلى الجنرال أراكى الذي استغل مرافقتها خير استغلال للسلطة ، وأنشئ مجلس للتخطيط في شهر ما يوسنة ١٩٣٧ لتنسيق أعمال الحكومة ، وفي عام ١٩٣٨ أنشأ كونوى أيضا مجلس وزراء داخلي يتألف منه شخصيا ومن وزراء الخارجية والمالية والجيش والبحرية وذلك لتيسير اتخاذ القرارات الحكومية . ولكن أخطر خطوة اتخذتها الوزارة كانت إصدار قانون التعبئة في شهر مارس سنة ١٩٣٨ ، وقد خول الحكومة السلطة التامة لتصرف في جميع موارد اليابان بمقتضى مراسيم بدلا من القوانين .

واستقال كونوى في شهر يناير سنة ١٩٣٩ ، وجاءت بعده في تتابع سريع ثلاث وزراء وهي وزارة هيرانوما (من يناير إلى أغسطس سنة ١٩٣٩) ،

وزارة الجزال أبي (أغسطس إلى يناير ١٩٤٠) ، وزارة الأميرال يوناي (يناير إلى يولية ١٩٤٠) . وليس في جميع هذه الوزارات ما يستحق الذكر سوى عدم قدرتها على اتخاذ قرارات حاسمة . وما لبث كونوى أن ألف وزارته الثانية في ٢٢ يولية سنة ١٩٤٠ ، وأعلن برنامجا كبيرا لتجديد ، الأمة (انظر الملحق رقم ١١) وكان خلال الفترة التي ابتعد فيها عن الحكم يعمل جاهدا في تأليف حزب جديد أطلق عليه اسم جمعية مساعدة الحكم الإمبراطورى ، وفي شهرى يولية وأغسطس حلت جميع الأحزاب نفسها وانضم أعضاؤها إلى الجمعية التي افتتحت رسميا في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٤٠ ، وكان لهذه الهيئة نظام هرمى يصل بها إلى كل قرية وبلدة في الريف ، وكانت في الواقع وسيلة لإبلاغ رغبات الحكومة للشعب والمحافظة على الصلة بالرأى العام .

الاقتصاد اليابانى بعد عام ١٩٣٠ :

على أثر سقوط وزارة المنسيتو في نهاية عام ١٩٣١ اتخذت الحكومة سياسة التضخم ، ويرجع الفضل الأكبر فيها لكاهاشى كوريكيو الذى كان وديرا للباية من شهر ديسمبر ١٩٣١ إلى فبراير ١٩٣٦ ، وكان همه الأول إنعاش إقتصاديات البلاد ، ولكن الزيادة الكبيرة التي ظهرت في النفقات كان أكثرها في القسم العسكرى من ميزانية الدولة ؛ فقد ارتفعت نفقات هذا الجزء من ٣١ في المائة في عام ١٩٣١ إلى ٤٧ في المائة في عام ١٩٣٦ ، ولم يحاول تا كاهاشى موازنة الميزانية بزيادة الضرائب ، وإنما عمد إلى سد العجز السنوى ببيع سندات لبنك اليابان وبذلك ازدادت العملة المتداولة مما أدى إلى خفض سعر اللين ، ولما شعر تا كاهاشى في عام ١٩٣٦ أن عرضه قد تحقق أراد أن يعود إلى نظام الميزانية المتوازنة ، ولكن العسكرين بلغوا من القوة داخل الحكومة حدا أصبح من المستحيل معه إجراء توازن في الميزانية ، واستمرت اليابان في اتباع سياسة العجز في الميزانية إلى أيام الحرب العالمية الثانية وخلالها .

وكان للأجراء الذى اتبعه تا كاهاشى بتخفيض سعر اللين أثر هام في تجارة اليابان الخارجية ، فقد أدى إلى رواج تجارة الصادور بفضل رخص الأسعار بالعملة الأجنبية ، حتى ازدادت هذه الصادرات في عام ١٩٣٦ بنحو ٢٠ في المائة

بما كانت عليه في عام ١٩٢٩ ، وكانت المنسوجات لا تزال أهم سلع الصادرات وعلى الأخص القطنية منها ، ولكن بمصر السلع المتنوعة أخذت تحتل مكانة كبيرة في هذه التجارة . وعمدت اليابان إلى توسيع نطاق صادراتها ولكن على حساب تخفيض الأسعار ، ولما كانت أسعار السلع التي تستوردها آخذة في الازدياد فقد أصبحت الأساليب التي تستخدمها في تجارتها الخارجية غير مشرة ، كما أن اشتداد المنافسة على الأسواق العالمية أدى إلى زيادة القيود بواسطة التمريرة البركية ونظام الحصص ، واستغل اليابانيون من معتنقي مبدأ التوسع هذا الموقف ، وقالوا إن غزواتهم تكسب اليابان أسواقاً كبيرة ، ولكن الأمر كان على التقيض من ذلك ؛ فكلما ازدادت اليابان في هذا الاتجاه كحل لمشاكلها ، ساعد ذلك في القضاء على الأسس التي يجب توافرها لاقتصادها ألا وهي ضمان حرية التجارة ونوغير العملة القابلة للتحويل .

وقد ازداد عدد سكان اليابان خلال الفترة الواقعة بين عام ١٩٣٠ و ١٩٤٠ من ٦٤ مليوناً و ٤٥٠ ألف نسمة إلى ٧٣ مليوناً و ١١٤ ألفاً . وكانوا في العام الأخير موزعين توزيعاً متساوياً بين الريف والحضر ، وقد ظلت الحالة سيئة في الناحية الزراعية إلى أن وقعت الحرب الصينية فارتفعت أسعار المنتجات الزراعية ، وارتفع أيضاً الإنتاج الصناعي ارتفاعاً ضخماً ، فازداد في السنوات العشر من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٩ بأكثر من ٨٠ في المائة ، وكان أكثر الزيادة في الصناعات الثقيلة التي ارتفع إنتاجها إلى أكثر من خمسة أمثال ما كانت عليه ، بينما لم يرتفع إنتاج الصناعات الخفيفة بأكثر من ٣٠ في المائة ، وفي نهاية هذا العقد فقدت الصناعات الخفيفة مركزها السائد القديم ، في حين ارتفع إنتاج الصناعات الثقيلة إلى ما يعادل ثلاثة أرباع مجموع الإنتاج الصناعي للبلاد . وهذا يبين مدى ازدياد التركيز في التسلح وصناعة السلع الرئيسية الاتاجية في الداخل ، وفي بلاد الامبراطورية في الخارج ، واقترن هذا التوسع في الإنتاج بازدياد الكفاية الفنية وتنوع السلع المنتجة ، وبما إن حل عام ١٩٣٧ حتى أصبح في إمكان اليابان أن تصنع جميع العدد والآلات اللازمة للصناعات الحديثة ، وقد استمر هذا التقدم العظيم إلى عام ١٩٣٧ دون تدخل حكومي ، ولكن عندما اشتدت المنافسة بين مختلف فروع الاقتصاد اضطرت الحكومة إلى اتخاذ التدابير لفرض سيطرة أشد .

العلاقات مع ألمانيا وروسيا :

أدى احتلال اليابان لمنشوريا إلى قيام موقف شاذ للاتحاد السوفيتي الذي يسيطر على الخط الحديدي الشرق الصيني ، وفي شهر سبتمبر ١٩٣٢ عرضت روسيا السوفيتية بيع الخط ، وبعد مفاوضات متقطعة طويلة انتهى الأمر بالاحتاج في عام ١٩٣٥ . وفي العام التالي ثارت الخصومة بين اليابان والاتحاد السوفيتي عندما وقعت الأولى ميثاق مناهضة الكومنترن مع ألمانيا وإيطاليا في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ، والظاهر أن ما حمل اليابان على إبرام هذا الميثاق هو اشتداد شعورها بالعزلة في الميدان الدبلوماسي بعد انسحابها من عصبة الأمم . وقد ازداد هذا الشعور عندما فسخت معاهدة وشنطن البحرية في ديسمبر سنة ١٩٣٥ وانسحبت من مؤتمر لندن البحري في شهر يناير سنة ١٩٣٦ وقد اتفقت على أن تكون مدة هذا الميثاق خمس سنوات ، وأن يجري التعاون وتوحيد الجهود في سبيل قمع الشيوعية . وتضمن الميثاق بعض مواد سرية تنص على التفاور إذا اعتدى الاتحاد السوفيتي أو هدد بالاعتداء على إحدى الدول الموقعة عليه ، ونص أيضا على منع إبرام أى اتفاق سياسي مع الاتحاد السوفيتي . وقد عمد الاتحاد السوفيتي إلى الانتقام ؛ فرفض أن يؤجر اليابانيين إلى آجال طويلة مصايد الاسماك في شمال المحيط الهادى ، وأخذ يدخل كل عام في مساومات طويلة معهم .

وفي نهاية تلك الحقبة تمكن جيش كواتونج من فتح عرمت بالاشتباك المسلح مع جيش الشرق الأقصى السوفيتي ، وفي شهر يولية سنة ١٩٣٨ حول احتلال سانج كوتنج وهي بقعة على الحدود بين منشوكو وسيبيريا تدعى روسيا ملكيتها وقامت معركة كبيرة اضطر فيها اليابانيون إلى الانسحاب . وفي أوائل صيف سنة ١٩٣٩ طالبت منشوكو ببعض الأراضي في منغوليا الخارجية وأرسلت قواتها لاحتلال بومانان ، ونشبت هنا أيضا معركة كبيرة استخدم فيها العناد الثقيل . وفي وسط هذه المعركة ترددت الأنباء المثيرة بأن ألمانيا عقدت ميثاق عدم اعتداء مع الاتحاد السوفيتي ، ولم تكن اليابان مستعدة لمواجهة قوة روسيا الكاملة ولهذا بادرت إلى تسوية هذا النزاع . ورغم ما في عمل ألمانيا هذا من خرق لميثاق مناهضة الكومنترن فقد انضمت اليابان في شهر سبتمبر سنة ١٩٤٠

إلى الميثاق الثلاثي ، وكان غرضها الاسامي هو الحصول على اعتراف من ألمانيا بالنظام الجديد في آسيا . وقد نص هذا الميثاق الذي اتفق على أن تكون مدته عشرة أعوام على أن تقدم الدول الموقعة عليه المصادقات الكاملة لاية واحدة منها تعرض للاعتداء من دولة ليست مشتركة الآن في الحرب الاوربية ولا في النزاع الصيني الياباني . وجرى بعد ذلك تبادل مذكرات سرية وافقت فيها ألمانيا على أنه ليس هناك ثمة حاجة إلى إعلان حرب إذا وقع اعتداء من دولة ثالثة ، ووعدت بمساعدة اليابان في إبرام ميثاق عدم اعتداء مع روسيا . وقد أصدر هتلر نفسه تعليمات بمنع تسرب الانباء إلى اليابان عن اتجاه نية ألمانيا إلى مهاجمة روسيا . وهكذا وقع مانسوكا وزير الخارجية في ١٣ أبريل سنة ١٩٤١ ميثاق حياد مدته خمس سنوات مع روسيا ، ولم يكده يتقضى شهران على ذلك حتى كانت ألمانيا في حرب مع الاتحاد السوفيتي .

اتجاه اليابانيين صوب الجنوب :

كان السبب الجوهرى في تلف اليابانيين على الوصول إلى معاهدة مع الروس هو التحرر من الخوف من أى اعتداء يأتى من الشمال في الوقت الذى كانوا فيه مشغولين باستغلال الفرص التى أتاحتها لهم الحرب الاوربية للعمل في فتح جنوب شرق آسيا وفي ١٥ ابريل سنة ١٩٤٠ أصدر أريتا وزير الخارجية بياناً أكد فيه قوة العلاقات الاقتصادية بين اليابان وجزر الهند الشرقية الهولندية وأبدى القلق على مصيرها إذا تورطت هولندا في الحرب الاوربية فأكدت هولندا لليابانيين أنها سوف لا تطلب من أية دولة أخرى حماية هذه الجزر وفي ١ مايو غزت ألمانيا الاراضى الهولندية فبادر أريتا بعد ذلك بعشرة أيام إلى مطالبة الحكومة الهولندية بأن توافق على تزويد اليابان ببعض كميات من المواد الخام من جزر الهند الشرقية ؛ فوافقت هولندا في تلبية هذا الطلب ولكنها اضطرت في شهر سبتمبر سنة ١٩٤٠ إلى الدخول في مباحثات اقتصادية طويلة مع اليابانيين في باتافيا ، واستمرت هذه المباحثات إلى شهر يونيه سنة ١٩٤١ ، ورفض الهولنديون بناد منحت اليابان ما طلبوه ، وكانت اليابان قد رفضت في شهر يونيه سنة ١٩٤٠ الطلب الذى تقدمت به الولايات المتحدة بوجوب إعلان بقاء الحالة القائمة في جزر الهند الشرقية على ما هى عليه .

ولم يتوان اليابانيون في استغلال فرصة انهيار فرنسا في شهر يونيو سنة ١٩٤٠ فأجروا مفاوضات في هانوى وطوكيو في وقت واحد . وفي ٣٠ أغسطس من العام ذاته وافقت حكومة فيشي على الاعتراف بسيطرة اليابانيين في الشرق الأقصى ، وقبلت مساعدة اليابان في حربها ضد الصين وذلك بالسماح للقوات اليابانية بالمراطة في شمال الهند الصينية ، واسكن الموظفين الفرنسيين في هذه البلاد آثاروا بعض المتاعب . ورغم ذلك احتل اليابانيون المنطقة في نهاية شهر سبتمبر ، ورأت سيام الإفادة من هذا الموقف فطالبت الفرنسيين بالتنازل لها عن بعض الأراضي على الحدود ، ولكن الفرنسيين رفضوا الطلب فنشب القتال بين الدولتين ، وبادرت الحكومة اليابانية إلى التدخل في شهر مارس سنة ١٩٤١ وأرغمت الطرفين على قبول التسوية التي تضمنت بروتوكولا سريا تهددت فيه الهند الصينية وسيام بالأخذ اتفاقا مع دولة ثالثة قد يهدد مصالح اليابان بالخطر .

الحرب بين اليابان وأمريكا :

أرادت اليابان في عام ١٩٤٠ - ١٩٤١ أن تنهى بنجاح حربها مع الصين لكي تنفرغ لغايراتها في الجنوب ، وكانت أمريكا العنقبة الرئيسية في المنطقتين ، لأنها كانت تقدم المساعدات المادية والتأييد الأدبي لحكومة شيانج كاي شك ، وتشجع الهولنديين على مقاومة اليابانيين ورفض مطالبهم . وكانت أمريكا قد اكتشفت في الحقبة التي بدأت في عام ١٩٣٠ بمبدأ عدم الاعتراف بأي تغيير قد يطرأ من طريق الحرب في شرق آسيا ، ولكنها عمدت في شهر يوليو سنة ١٩٣٨ إلى فرض حظر أدبي ، على شحن المواد الحربية إلى اليابان وأعلنت تشجع الامتناع عن عقد قروض لـيابان ، وفسخت في شهر يوليو سنة ١٩٣٩ المعاهدة التجارية التي أبرمت بينها وبين اليابان في عام ١٩١١ ، وعندما انقضت السنة التالية للأخطار أنشأت نظاما يتعين بمقتضاه استصدار تراخيص لتصدير البترول والمعادن لليابان ، وعندما أخذ اليابانيون يشعرون بهذه الضائقة الاقتصادية وأوا أنه يتعين عليهم - إذا أرادوا تحقيق أغراضهم - أن يقدوا اتفاقا مع الولايات المتحدة .

وفي ربيع عام ١٩٤١ دخل الأميرال تومورا السفير الياباني الجديد في الولايات المتحدة في محادثات مع كوردل هل وزير الخارجية الأمريكية ، وطالت هذه

المحادثات وامتدت إلى شهر يولية دون أن تصل إلى نتيجة ما ، وكانت نقطة الخلاف الرئيسية هي إصرار أمريكا على انسحاب القوات اليابانية من الصين والهند الصينية ، وأراد كوردل هل أيضا أن توافق اليابان على عدم تطبيق الميثاق الثلاثي على أمريكا وعقد مؤتمر امبرطوري في ٢ يولية سنة ١٩٤١ قررت فيه الحكومة اليابانية تنفيذ الخطط التي كانت تضمها بشأن الهند الصينية حتى ولو أدى ذلك إلى قيام الحرب ضد أمريكا وانجلترا ، واستتبع هذا اتخاذ الاستعدادات لإرسال القوات اليابانية إلى جنوب الهند الصينية . وعلت أمريكا هذا القرار بفضل اكتشافها مفتاح الشفرة التي كان اليابانيون يستخدمونها في اتصالاتهم ومكاتباتهم فبادرت في ٦ يولية إلى تجميد أموال اليابانيين في أمريكا ، وعمدت انجلترا وكندا إلى اتخاذ التدبير ذاته ، وأعلنت حكومة جزر الهند الشرقية الهولندية وجوب استخراج تراخيص لجميع أنواع التجارة . وهكذا فوجئت اليابان بهذا الموقف الحرج الذي انقطعت فيه عنها جميع وارداتها من المواد الحربية ، ولكنها مع هذا احتلت جنوب الهند الصينية في ٢٩ يولية .

وقدمت اليابان في ٦ أغسطس سنة ١٩٤١ مقترحات جديدة للحكومة الأمريكية وعصت فيها بالا بتقديم خطوة أخرى وأن تترك الهند الصينية عندما تنتهي من حربها مع الصين وأن تضمن سلامة جزر الفلبين . وطلبت في مقابل ذلك أن توقف أمريكا استعداداتها العسكرية في الشرق الأقصى وأن تلتفي الخطر على التجارة وأن تعترف بمركز اليابان في الهند الصينية وأن تضغط على شيانج كاي شك لإنهاء الحرب الصينية اليابانية . وبعد يومين أعلن كوردل هل رفض هذه المقترحات ؛ فأرسل كوهنوي رئيس الوزراء نداء إلى الرئيس روزفلت يناشده فيه مقابله فوافق روزفلت على الطلب . ولكن كوردل هل اغراء بعد ذلك على تأجيل المقاتلة ريثما يتم الوصول إلى اتفاق مع اليابان ، وفي ٦ سبتمبر سنة ١٩٤١ عقد مؤتمر امبراطوري آخر اتفق فيه على الحد الأدنى لمطالب اليابان والحد الأقصى للامتيازات التي يمكنها أن تقدمها وتقرر أنه إذا لم تظهر في أوائل شهر أكتوبر أية بادرة على نجاح المفاوضات تعين أن تستعد البلاد للحرب (انظر الملحق رقم ١٢) . وفي أكتوبر استدعى كوردل هل السفير الياباني وسلمه مذكرة تعلن عدم ارتياح أمريكا للاقتراحات التي قدمتها اليابان في شهر سبتمبر وتقول إنها ترى أنه لو أعلنت اليابان في صراحة عن نيتها في سحب قواتها من

الصين والمند الصينية الفرنسية يكون هذا عاملا مفيدا للغاية في إظهار نيات اليابان السلبية .

وقد أصر الجنرال توجو هيدىكي وزير الجيش على القول بأن هذا معناه أن المفاوضات قد انتهت ، وأن من الواجب الاستعداد للحرب ، ولكن كونوى عارض هذا الرأي وأراد الاستمرار في المفاوضات . وكانت البحرية أيضا غير راضية عن إنهاء المفاوضات مع الولايات المتحدة ، ولكن زعماء الجيش كانوا يرون أن الأحوال الجوية تحتم توجيه الضربة قبل انتهاء الشتاء ، وقالوا إنه إذا لم تقم اليابان بالعمل في ذلك الوقت فلن تستطيع أن تفعل شيئا قبل انقضاء عام آخر وعندئذ يكون الخطر قد شل قواها (انظر الملحق رقم ١٢) ورفض كونوى تحمل مسؤولية القذف بالامة في أتون الحرب ، ولكنه كان عاجزا أمام مطالب الجيش ولم يلبث أن استقال في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤١ وتولى توجو رئاسة الوزراء بعده (انظر الملحق رقم ١٣) .

وأرسلت الشروط الأخيرة إلى الأميرال نومورا السفير الياباني في واشنطن الذي انضم إليه مبعوث عاجز يدعى كودوزو سابورو ، وكانت التعليمات التي تزود بها تنص على أنه يجب حل أمريكا أن تقبل هذه الشروط في فترة أقصاها ٢٥ نوفمبر (وامتدت هذه الفترة بعد ذلك إلى ٢٩ نوفمبر) ، وألا فسوف دقع أشياء من تلقاء نفسها . وقد رفض كودل حل شروط اليابان في ٢٦ نوفمبر . واعتقد مؤتمر امبراطورى في أول ديسمبر للتصديق على قرار دخول الحرب ، وتلقى القوة الصاربة اليابانية التي كانت قد نزلت فعلا إلى البحر تعليمات لاسلكية بأن تعرب بيرل هاربور .

الحرب في المحيط الهادى :

ترقب على نكبة بيرل هاربور وغرق البارجتين البريطانيتين « أمير ويلز » و « ديباى » ، في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤١ أن أصبحت القوة البحرية الأمريكية البريطانية في المحيط الهادى عاجزة إلى حد لم تستطع معه عرقلة حركات اليابانيين الذين أخذوا ينتشرون على « شكل مروحة » من قواعدهم في الصين ، والمند الصينية ، وفرموزا ، وجزر المحيط الهادى ، وألقوا قوسا هائلا . وكان المدافعون

قليلين للغاية ، واستحكامات الدفاع ضعيفة أيضا . وتمكن اليابانيون في فترة قصيرة من إتمام غزو هونج كونج في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤١ ، والملايا وسنغافورة في ١٥ فبراير سنة ١٩٤٢ ، وبورما في يونية سنة ١٩٤٢ وجزر الهند الهولندية في مارس ١٩٤٢ ، وما نيلافينا سنة ١٩٤٢ ، وباتان في ٩ إبريل سنة ١٩٤٢ ، وكوريجيدور في ٦ مايو سنة ١٩٤٢ ، ولم يكدمل صيف عام ١٩٤٢ حتى أصبح جنوب شرق آسيا في أيديهم ، وكانوا عندئذ متجهين جنوبا صوب أستراليا وشرقا صوب جزر هاواي ، ولكنهم توقفوا في نهاية عام ١٩٤٢ بفضل القوات الاسترالية والأمريكية في غينا الجديدة وجزر سليمان ، وبفضل الطيارين البحريين الأمريكيين في معركة ميدواي التي استمرت من ٣ إلى ٦ يونية سنة ١٩٤٢ .

وعندما وضع الزعماء العسكريون خطتهم الحربية في شهر نوفمبر سنة ١٩٤١ كانت نيتهم متجهة إلى المبادرة باحتلال جنوب شرق آسيا ثم يقفون موقف الدفاع ، وكانوا يتوقعون أن تنقضي بضعة سنوات قبل أن تتمكن أمريكا وبريطانيا من القيام بأى هجوم مضاد ، وبذلك يتأهل لهم الوقت الكافي لتنظيم موارد غزواتهم الجديدة ، وبناء قوة اقتصادية وعسكرية كافية لإرغام أعدائهم على السعى إلى الصلح . وكان هناك أمل أيضا في اقتصاص ألمانيا في أوروبا وبذلك تهزم بريطانيا وتصبح مشلولة فتزداد مناصب أمريكا في المحيط الأطلنطي لتتغلب على المحيط الهادئ ، ولكن قوة الاقتصاد الأمريكي سمحت بتكوين أضخم قوة ضاربة شوهدت حتى الآن ، ولم يلبث الجزال ماك آرثر أن شق طريقه في شهر فبراير سنة ١٩٤٥ من غينا الجديدة إلى ما نيلافينا ، وبعد ذلك بقليل تمكنت القوات الأمريكية من الوصول إلى أوكيناوا بفضل غارات الأميرال تيسير واحتلاله جزيرة بعد أخرى في المحيط الهادئ خلال الفترة من شهر إبريل إلى يونية سنة ١٩٤٥ . ولم يعد في إمكان اليابان في عام ١٩٤٥ الاحتفاظ بمجموعاتها الحربية ؛ إذ أن اقتصادها كان يعتمد على واردات الزيت والقمح والحديد الخام والبوكسيت ومواد كثيرة أخرى ، ولكن القوات البحرية والجوية الأمريكية أنشأت نطاقا حول الجزر اليابانية نفسها بلغ من القوة حدا منع هذه الواردات من الوصول إليها ، وعند انتهاء الحرب كانت اليابان قد خسرت ٩٥ في المائة من مجموع سفنها التجارية . أما الإنتاج الياباني الذي وصل إلى ذروته في عام ١٩٤٤ فقد أخذ بعد ذلك يتدهور بشكل ذريع . وفي أوائل عام ١٩٤٣ قامت حركة تدعى إلى السلام بين

كبار الساسة اليابانيين مثل كوفوى ، وواكانسوكى ، وهيرانوما ، وواوكادا (انظر الملحق رقم ١٤) ، وعندما سقطت سايبان أرغم توجو على التنحي عن رئاسة الوزارة فى ١٨ يولية سنة ١٩٤٤ وخلفه قائد آخر هو الجنرال كويسوكوفياكى ، وقد انتقل وزير خارجيته شيجيميتسو مامور بالسويد وطلب إليها التوسط ، ولكن وزارة كويسو سقطت قبل أن تجرى أية وساطة وجاءت بعدها وزارة الأميرال سوزوكى كاتارو فى ٧ إبريل سنة ١٩٤٥ .

وكان لطول صلة سوزوكى بالقصر الإمبراطورى أثر كبير فى مشاطرته الإمبراطور ميوه السلبية ولهذا بدأ يتجه نحو السلام وإن عمد فى هذا السيل إلى الحرص والحذر الشديدين لتجنب أية ثورة من الجيش ، وفى ١٨ يونية قرر المجلس الحربى الأعلى أن يطلب إلى الاتحاد السوفيتى التوسط لعقد الصلح ، وأراد اليابانيون إيفاد كوفوى إلى موسكو للبحث فى المسألة ، ولكن الروس رفضوا استقباله فى ١٨ يولية ، ولم تلبث أمريكا وبريطانيا والصين أن أذاعت فى ٢٦ يولية بيان بوتسدام ودعت فيه اليابان إلى الإستسلام بلا قيد ولا شرط وإلا واجهت دمارا عاجلا شاملا ، ولكن اليابان تباطأت فى الإستجابة إلى هذا النداء ، وكان من نتيجة ذلك أن ألقيت قنبلة ذرية على هيروشيما فى ٦ أغسطس ، وأخرى على ناجازاكي فى ٩ منه ، وفى خلال الفترة بين إلقاء القنبتين دخلت روسيا الحرب ضد اليابان وبدأت فى مهاجمة منشوريا .

وانعقد مؤتمر إمبراطورى فى ساعة متأخرة من ليل ٩ أغسطس للبحث فى امر قبول بيان بوتسدام ، وأراد العسكريون أن يقرن هذا القبول ببعض الشروط ، ولكن البيان قبل بناء على رغبة الإمبراطور ، ولم يقرن إلا بشرط واحد وهو ألا يتضمن أى طلب يمس سلطات صاحب الجلالة باعتباره السيد الأعلى للبلاد ، وردت الولايات المتحدة على هذا قول إنه « منذ اللحظة التى يتم فيها الاستسلام يصبح الإمبراطور والحكومة اليابانية خاضعين للقائد العام لدول الحلفاء » . وانعقد مؤتمر إمبراطورى آخر فى صباح ١٤ أغسطس أمر فيه الإمبراطور بقبول العرض الأمريكى رغم معارضة العسكريين المتواصلة ، وفى ظهر اليوم التالى أذيع بيان الاستسلام على الأمة . وفى ٣٠ أغسطس بدأ الأمريكيون فى الوصول إلى اليابان ، وفى ٢ سبتمبر أقيم الاحتفال الرسمى بالاستسلام على السفينة « ميسورى » فى خليج طوكيو .

وهكذا ذهب أعشاب الصيف مباء مشورا ولم يبق شئ من أحلام رجال الحرب .

الفصل الرابع

الاحتلال وما بعده

الموصل :

كان احتلال اليابان منذ بدئه إلى نهايته عملية أمريكية بحثة ، وكان ستالين يريد في الأصل أن يضطلع أحد القواد الروس بنصيب في المسؤولية يتعادل مع نصيب القائد الأمريكي ، ولكنه انتهى في ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٥ إلى الموافقة على تعيين الجنرال دوجلاس ماك آرثر قائدا أعلى لدول الحلفاء ، وتقرر بعد ذلك في مؤتمر وزراء الخارجية الذي انعقد في موسكو خلال شهر ديسمبر سنة ١٩٤٥ إنشاء لجنة للشرق الأقصى تضم ممثل إحدى عشرة دولة ، وتأليف مجلس رباعي لليابان يتكون من ممثل أربع دول للحلفاء وخولت لجنة الشرق الأقصى التي اتخذت وشغلن مقرها ، سلطة وضع سياسة القائد الأعلى لدول الحلفاء واستعراض أعماله ، وتأليف مجلس الحلفاء لليابان من مندوبي الولايات المتحدة (القائد الأعلى لدول الحلفاء أو من ينوب عنه) ، والاتحاد السوفيتي ، والصين ، ومجموعة الشعوب البريطانية (الكومنولث) ، وقد اجتمع هؤلاء المندوبون في طوكيو وكانت مهمتهم استشارية بحثة ، ولكن لم يكن لاية واحدة من الهيئتين أثر كبير في سياسة الاحتلال التي لم تلبث أن بنيت على أساس وثيقة السياسة الأمريكية لليابان بعد التسليم ، (٢٩ أغسطس سنة ١٩٤٥) ، ووثيقة التوجيه الاساسي لفترة ما بعد التسليم ، (٨ نوفمبر سنة ١٩٤٥) ، وجاء في الوثيقة الأخيرة أن الهدف النهائي للاحتلال هو تهيئة الأحوال التي توفر أكبر قدر ممكن من الضمان بأن لا تصبح اليابان مرة أخرى خطرا على السلام العالم وأمنه ، وبمسمح لها في النهاية بأن تصبح عضوا مسالما مستقلا في أسرة الأمم ، . ولأنه من المرغوب فيه أن تعمل الحكومة اليابانية بشكل يتماشى إلى أقصى حد ممكن مع مبادئ الحكم الذاتي الديمقراطي ، ولكن لم يكن من سلطة قوات الحلفاء أن تفرض على اليابان أى نوع من الحكم لا يؤيده الشعب بإرادته الحرة . وترتب على قلة عدد العسكريين

في الحكومة عند بدء الاحتلال أن اتخذ قرار أساسي بالآ يفرض القائد الأعلى
لنول الحلفاء إشراقا مباشرا على القصب الياباني ، وإنما عليه أن يحتفظ بالحكومة
اليابانية وأن يعمل بوساطتها .

تصفية الاستعمار الياباني :

كانت الخطوة الأولى التي روى الاحتلال إلى تحقيقها هي قصر سيادة اليابان على
جزر ما الأربع الرئيسية وهي هوكايدو ، وهو نشو ، وشيكوكو ، وكيوشو
وأي جزر صغيرة أخرى يجري تعيينها . وجردت اليابان ، عملا ببيان القاهرة
في نوفمبر عام ١٩٤٣ من جزر المحيط الهادى التي كانت واقعة تحت انتدابها ،
وكوريا ، ومانشوريا ، وبرمودا ، وبسكادور ، وتولت الولايات المتحدة إدارة
جزر ريوكيو (أوكيناوا) ، وفي شهر إبريل سنة ١٩٤٧ تولت الوصاية
الاستراتيجية على الجزر اليابانية في المحيط الهادى . أما روسيا فقد أستولت
عملا باتفاق يالتا (فبراير سنة ١٩٤٥) على جزر كوريل وجنوب سنالين .

وكانت المهمة الثانية للاحتلال هي القضاء على الآداة الحرية اليابانية ،
فألغيت وزارتا الجيش والبحرية ، وسرح أفراد الجيش وجنود البحرية ، وأعيد
إلى اليابان ستة ملايين ونصف مليون جندي وبحار ومدني ياباني من وراء
البحار ، وصودرت جميع الذخيرة والتمهات الحربية ، كما دمرت جميع الطائرات ،
ومنعت صناعة أى نوع منها ، وأقفلت المصانع التي كانت تنتج المواد الحربية والتي
يمكن تحويلها إلى الإنتاج المدني ، وحظرت البحوث العلمية المتصلة بالأغراض
الحربية ، وتقرر في النهاية القضاء تماما على صناعات معينة كالزيت الصناعية ،
والحد من إنتاج صناعات أخرى كصناعات الصلب والعدد والآلات ،

وعندما بدأ الاحتلال قامت حركة اعتقال المشتبه في أن يكونوا من مجرمي
حرب ، وتولى القائد الأعلى لدول الحلفاء في شهر يناير سنة ١٩٤٦ تأليف محكمة
عسكرية دولية للشرق الأقصى ، قُسم إليها ٢٨ زعيما يابانيا لحاكمهم . و انتهت
المحاكمة في شهر إبريل سنة ١٩٤٨ ، ولكن الأحكام لم تصدر إلا في شهر نوفمبر
من العام ذاته ، لحكم على توجو وستة زعماء آخرين بالإعدام شنقا ، وعلى ١٦
آخرين بالسجن مدى الحياة ، وعلى واحد بالسجن عشرين سنة وآخر بالسجن

سبع سنوات ، ومات اثنان من المتهمين وجن ثالث . وإلى جانب هذه المحاكمة الكبرى حدثت كل من الدول الحليفة إلى محاكمة يابانيين اتهموا بجرائم عادية ضد قوانين الحرب وتقاليدها وضد الإنسانية ، وأدين ٢٠٠٤ ياباني أعدم منهم سبعائة ، وانتهت المحاكمات الأمريكية في شهر أكتوبر سنة ١٩٤٩ . وعلاوة على تقديم المتهمين بجرائم الوحشية في الحروب إلى المحاكمة لتقتص منهم العدالة حاول القائد الأعلى للدول الحليفة إعادة الأملاك المسلوقة إلى أصحابها الشرعيين .

تراير لفر الديمقراطية :

كان أول أعمال سلطات الاحتلال إصدار الأمر للحكومة اليابانية بالإفراج عن جميع المسجونين السياسيين ومنع الشعب الياباني حرية الخطابة والصحافة ، وعهد القائد الأعلى إلى القضاء على المؤثرات غير الديمقراطية فطلب في ٤ يناير سنة ١٩٤٦ من الحكومة اليابانية أن تجمع الهيئات الوطنية المتطرفة والشبهة بالصكورية والمعادية للأجانب والإرهابية . وقد تضمن هذا الأمر إيجاد بعض العلبقات المنوعة من الاشتغال بالشئون العامة ، وترتب عليه أيضا دتظير ، نحو ١٨٦ ألف نسمة ، وبعد عام امتد التظهير إلى مختلف ميادين الحكومة المحلية ، والنشاط الثقافي ، والحياة الاقتصادية ، وفي ١٠ أبريل سنة ١٩٤٦ انتخب برلمان جديد بمقتضى قانون انتخاب معدل منح النساء حق الانتخاب وخفض سن الناخب من ٢٥ عاما إلى ٢٠ عاما . وبلغت نسبة الذين أطوا بأصواتهم في انتخابات هذا البرلمان ٧٢ في المائة من مجموع الذين يحق لهم الإمتخاب .

وفي أوائل خريف عام ١٩٤٥ ، بدأت الحكومة اليابانية بإيعاز من القائد الأعلى العمل في إعداد دستور جديد ، ولكن اقتراحتها في هذه الناحية اعتبرت رجعية محافظة في نظر سلطات الاحتلال التي عمدت بعد هذا إلى إعداد مشروع دستور آخر . والدستور الياباني الحالي قائم إلى حد كبير على أساس مشروع القائد الأعلى (انظر الملحق رقم ١٥) . ولكي تضمن الحكومة أن لا تحدث في أي وقت في المستقبل اتهامات بعدم شرعية الدستور ، اتبعت بدقة إجراءات التعديل الواردة في دستور مييجي .

وقد دوعى في الدستور الذي طبق في ٣ مايو سنة ١٩٤٧ أن ينص بدقة على

أن « سلطة السيادة في يد الشعب ، وأن يكون « الامبراطور رمز الدولة وأنه يستمد سلطانه من إرادة الشعب » ، وأن يمارس الشعب سيادته بواسطة البرلمان الذي وصف في الدستور بأنه « أعلى إدارة في أجهزة الدولة » ، ويتألف من مجلس نواب ينتخب أعضاؤه كل أربع سنوات ، ومجلس مستشارين مدة العضوية فيه ست سنوات . ومجلس النواب هو الأعلى ويمكنه باقتراح ثلثي أعضائه إقرار أى قانون حتى ولو عارض مجلس المستشارين ، وتكون له أيضا الكلمة الأخيرة إذا حدث خلاف في رأى على الميزانية ، ويختار رئيس الوزراء من بين أعضاء المجلسين ، وإذا حدث خلاف في رأى بشأن رئيس الوزارة فيكون الرأى الثانى لمجلس النواب ، وعندما يقع الاختيار على شخص رئيس الوزارة يكون له الحق المطلق في تعيين الأعضاء الآخرين في وزارته والاستثناء منهم . والقيد الوحيد الذى فرضه الدستور في هذه الناحية هو ضرورة أن تكون أغلبية الوزارة من أعضاء مجلس النواب ، وإذا وافق هذا المجلس على قرار بعدم الثقة بالوزارة ، تعين عليها أن تستقيل أو تحل المجلس وتجرى انتخابات عامة .

وتضمن الدستور وثيقة مفصلة عن « الحقوق الحثالة غير القابلة للاقتراض » . تمحوى ٣١ فصا من هذا القليل . ومن بين المظاهر الهامة الأخرى في الدستور مركز السلطة القضائية ؛ فقد كان القضاء في العهد السابق موظفين عموميين يعينهم وزير العدل . أما في النظام الجديد فإن المحكمة العليا المؤلفة من كبير القضاة وآخرين خولت السلطة في تقرير دستورية جميع القوانين والأوامر والتشريعات . كما خولت السلطة التامة في الإشراف على عمل المحاكم وإدارتها . ويتم تعيين قضاة المحكمة العليا بواسطة مجلس الوزراء . على أن يعرض أمر تعيينهم على الناخبين في إنتخابات مجلس النواب التالى ، وكل عشرة أعوام بعد ذلك . أما قضاة المحاكم الجزئية فيعينهم مجلس الوزراء لمدة عشرة أعوام ويختارهم من بين الذين ترشحهم المحكمة العليا لذلك .

ولعل أهم مادة وردت في الدستور — وكانت موضع جدل كبير — . هي المادة التاسعة المشهورة التى وضعا الجنرال ماك آرثر بنفسه ونصت على منع الحرب وحظر استخدام القوة . كما حظرت الاحتفاظ بقوات برية وبحرية وجوية . أو أى طاقة حربية أخرى . وكانت هذه المادة مصدر مضايقة للحكومتين الأمريكيتين

والإبانية على السواء ؛ إذ أن أى تعديل للدستور يجب أن يتم بموافقة ثلثي أصوات كل من المجلسين على حدة ، على أن يحال على الاستفتاء الشعبي .

وقد أضفى الاحتلال مظهراً ديموقراطياً على الحكومة المركزية . وأدخل إصلاحات ترمي إلى جعل الحكومة المحلية أكثر استجابة لمخاوف الشعب . وأصبحت مناصب العمدة والحكام وسائر المناصب المحلية تشغل بالانتخاب . ومنح قسم التشريع في الحكومات المحلية سلطات أكبر ، وروعيّت اللامركزية في نظام الشرطة الذى وضع تحت إشراف لجان شرطة محلية منتخبة ؛ وإن كانت الأمان الصغيرة التى لا تحتاج إلى قوة بوليس صغيرة سمح لها باستخدام قوة شرطة قوية تنظمها الحكومة المركزية .

ورأت سلطات الاحتلال أنه من الأمور الجوهرية أن تقرر التغييرات في النظم السياسية بتغييرات اجتماعية وتعليمية ؛ فعدلت القوانين اليابانية بحيث تكفل للمرأة المساواة بالرجل في جميع النواحي . وكانت وحدة المجتمع التى يعترف بها القانون القديم هى الأسرة ومن ثم عدلت إلى الفرد في القانون الجديد . وزيدت فترة التعليم الإلزامى من ستة أعوام إلى تسعة . ومنحت مجالس الإدارات المنتخبة للدارس المحلية سلطة إشراف واسعة على نظم التعليم . ونفخت الكتب المدرسية للقضاء على التطرف في الوطنية . وفي ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٥ صدرت الأوامر للحكومة اليابانية بالامتناع عن التأييد الرسمى لمعابد الشنتو ومنع تعليم الديانة الشنتوية في المدارس .. على أن يحظر في المستقبل أى اشتراك إجبارى في طقوس الشنتو . والآن تروج فكرة أن الحاكم اليابانى أسى من الحكم الآخرين أو أن الشعب اليابانى أسى من غيره من الشعوب . وقد أصدر الإمبراطور مرسوماً في أول يناير سنة ١٩٤٩ نبذ فيه فكرة أنه مقدس وأن مصير الشعب اليابانى إلى سيادة العالم .

الوصف الاقتصادي :

كان المنظّمون الأبريكيون مقتنعين بأن نظام الأجور وانعدام الحركة النقابية المتقدمة ووجود اتحادات الاحتكار الضخمة كالزاياتسو ... كانت من بين العوامل التى ساهمت في حمل اليابان على العدوان ، ولهذا حاولوا علاج هذه الأمور الثلاثة ؛ ففي شهر أكتوبر سنة ١٩٤٦ أقر البرلمان قانون إصلاح الأراضي الذى قضى بأن يبيع جميع أصحاب الأراضي الذين لا يقيمون فيها جميع ما يملكون من أراض تزيد

على ٤٥ و ٢ فداناً (وفي جزيرة هوكايدو ما يزيد على ٨٠ و ٩ فداناً) إلى لجنة أراض عميلة منتخبة وهذه بدورها تبيعها إلى المدميين من المزارعين ، وحدد السعر على أساس ما كان عليه قبل عهد التضخم في عام ١٩٣٩ ، وسمح للمشتريين بأن يدفعوا ثمن هذه الأراضي في غضون ٣٠ عاماً . وقد أدى هذا الإصلاح إلى نزوح أراضي الطبقة المالكة والقضاء عليها . وما إن حل عام ١٩٥٢ حتى كانت أراض مساحتها خمسة ملايين فدان قد انتقلت ملكيتها من أصحابها الأصليين إلى صغار المزارعين ، وأصبح ٩٠ في المائة من الأراضي الزراعية ملكاً للذين برزوها . وصدر قانون لحماية الباقيين من المستأجرين ، حدد الإيجار بنسبة ٢٥ في المائة من محصول الأرز و ١٥ في المائة من المحاصيل الأخرى ، وفرضت ضرائب أخرى بالاشتراط على كتابة عقود إيجار ، وكان هذا من الإصلاحات الهامة ، ولكن المشكلة الرئيسية ظلت بنهر حل وهي كثرة المزارعين وقلة الأراضي .

وفي شهر ديسمبر سنة ١٩٤٥ عمدت سلطات الاحتلال إلى إقرار قانون تقابات العمال الذي خول للعمال حق الانضمام إلى التقابات ، والمساومة الجماعية ، والإضراب ، وقد تمت الحركة النقابية بسرعة ، وازدادت عضويتها فيما بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٤٨ من ٤٩٦ ألف عضو إلى ستة ملايين و ٧١٠ و ٦٣٦ أي نحو نصف العمال غير الزراعيين ، وأصبح نشاط الحركة النقابية على مر الأيام أقوى مما يطيقه حتى القائد العام للدول الحليفة ، ولهذا سمح للحكومة اليابانية في شهر سبتمبر سنة ١٩٤٦ بإقرار قانون يمنع موظفي الحكومة من الإضراب ، ويقتصر حق الإضراب على عمال المنافع العامة ، وسمح للحكومة أيضاً بتعريف المنفعة العامة بأنها : أي مؤسسة لازمة للمعيشة اليومية للشعب .

واتخذت في أوائل عهد الاحتلال الخطوات اللازمة لتجميد أموال الزاياتسو وتأسست في شهر إبريل سنة ١٩٤٦ لجنة تصفية . وقد حولت ٨٣ شركة رؤوس أموالها إلى هذه اللجنة وتلفت في مقابلها سندات ممتلئة بأعوام غير قابلة للتحويل وحاولت الحكومة بيع هذه السندات للشعب على أن تخفف ملكية صناعية واسعة النطاق . والظاهر أنها لم تنجح في تحقيق هذا الغرض ؛ إذ تبين من إحصاء أجري في شهر مارس سنة ١٩٥١ أن ٣٢ و ٨ في المائة من حملة السندات يملكون ١٣ و ٦ في المائة من مجموع الأسهم .

ولكن تقضى الحكومة على نفوذ موظفي الزاياتسو ، أجرت حركة تطهير

اقتصادي في شهر يناير سنة ١٩٤٧ ، وصدر بعد ذلك قانون يمنع أعضاء أسر الزايباتسو من أن يكون لهم صلة بشركاتهم السابقة لمدة عشرة أعوام . وصدر في عام ١٩٤٧ أيضا قانون مكافحة الاحتكار وقانون منع التركيز الإقتصادي ، وفي النهاية صدر في شهر يولية سنة ١٩٤٨ قانون الهيئات التجارية الذي منع المعاملات المحيطة ، ثم فرضت ضريبة على رؤوس الأموال تم بواسطتها استعادة جزء كبير من الأرباح التي حققتها الزايباتسو خلال الحرب .

تحول في موقف أمريكا تجاه اليابان :

أوصى تقرير بولي بشأن التعويضات في عام ١٩٤٦ بنقل جزء كبير من مصانع اليابان إلى أطفال آسيوية أخرى ، وبدأت ضرورة التفكيك فيما يعرض اليابان عن اقتصادياتها غير أن روسيا رفضت اعتبار أسلحتها في منشوريا كتعويضات ؛ فكان هذا عاملا في تأجيل تنفيذ هذا المشروع ، وعندما اشتدت الحرب الباردة ، فحلت الصين في القيام بالدور الذي كان متوقعا منها أن تقوم به في شرق آسيا ، واستبد القلق بأمريكا على مساعداتها للاقتصاد الياباني ثم عدت حكومة الولايات المتحدة إلى تغيير موقفها .

وظهرت أولى بوادر هذا التغير في شهر مايو سنة ١٩٤٧ وذلك في خطاب دين اتشيسون وكيل وزارة الخارجية الأمريكية الذي تحدث فيه عن فكرة جعل اليابان « مصنعا » لآسيا ، وقامت بعثات أمريكية بوضع تقارير عن اليابان نصحت فيها بتقوية الصناعة اليابانية وأوصت بالامتناع عن نقل المصانع اليابانية إلى أطفال آسيا ، وبدأ القاعد العام للدول الحليفة يظهر اهتماما كبيرا بالسياسة الاقتصادية اليابانية وبدأ في عام ١٩٤٩ في تنفيذ برنامج تقشف قاس الغرض منه إعادة الاقتصاد الياباني إلى الوقوف على أقدامه مرة أخرى ، وتولى الإشراف على تنفيذ هذا البرنامج المستر جوزيف دودج .

وكان هدف أمريكا في اليابان إلى وقت نشوب الحرب الكورية (٢٥ يونية سنة ١٩٥٠) مقتصرًا على تقوية الاقتصاد الياباني حتى لا يحدث أى اضطراب اجتماعي يمكن أن تستغله الشيوعية . أما بعد الحرب الكورية فقد اهتمت الولايات المتحدة باليابان كأداة عسكرية فسمحت لها بإنشاء جيش كان في الواقع جنينا غير تام التكوين .

التطورات السياسية في عهد اليموتسول :

حدثت الأحزاب السياسية إلى الظهور مرة أخرى في اليابان خلال شهر سبتمبر سنة ١٩٤٥ ، فتولت العناصر اليسارية من غير الشيوعيين تأليف الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، بينما أنشأ المحافظون من السياسيين حزب الأحرار والحزب التقدمي . ولم يكن الخلاف بين الحزبين المحافظين في السياسة بقدر ما كان في الشخصيات والتقاليد السياسية ؛ لحزب الأحرار يمكن اعتباره خليفة حزب السيوكاي القديم ، والحزب التقدمي هو في الواقع خليفة حزب المنستو . وفاز الأحرار في الانتخابات التي أجريت في شهر إبريل سنة ١٩٤٦ بأكثرية عددية ، وكان المنتظر أن يتولى زعيمهم هاتوياما رئاسة الوزارة ولكن القائد العام للوول الحليفة عد في آخر لحظة إلى إقصائه . وحل محله نائبه يوشيدا شيجرو ، وهو دبلوماسي قديم . ولم يلبث فريق من الأحرار أن عد قبل الانتخابات التالية (أبريل سنة ١٩٤٧) إلى التخلي عن يوشيدا والانضمام إلى التقدميين وألف معه الحزب الديمقراطي وأصبح الحزب الاشتراكي الديمقراطي بعد الانتخابات أكبر الأحزاب . وفي ٢٤ مايو سنة ١٩٤٧ تولى اليموتسول كاتاياما تقسوا تأليف وزارة ائتلافية بمساعدة الحزب الديمقراطي ، وفي شهر فبراير سنة ١٩٤٨ حدث انقسام في الرأي على السياسة المالية بين الاشتراكيين والديمقراطيين واستقال كاتاياما وخلفه في رئاسة الوزارة أشيدا هيتوشي زعيم الحزب الديمقراطي بتأييد من الاشتراكيين ، ولكن هذه الوزارة اضطرت إلى الاستقالة في شهر أكتوبر سنة ١٩٤٨ نتيجة لانكشاف فضائح الفساد التي شملت أعضائها ، ودعى يوشيدا مرة أخرى لتأليف الوزارة ، وأجريت انتخابات جديدة في شهر يناير ظفر فيها حزب الأحرار بأغلبية ساحقة إذ حصل على ٢٦٤ مقعداً من مجموع المقاعد وهو ٤٦٦ ، بينما اقتضال عدد مقاعد الحزب الاشتراكي الديمقراطي من ١٤٤ مقعداً إلى ٤٩ وفقد الحزب الديمقراطي نصف عدد المقاعد التي ظفر بها في الانتخابات السابقة . وظل يوشيدا ثابت الأقدام في الوزارة خلال الفترة الباقية من الاحتلال .

الحزب الشيوعي الياباني :

أعيد في خريف عام ١٩٤٥ تأليف الحزب الشيوعي الياباني بواسطة الزعماء الذين قضوا الحقبة التي بدأت في عام ١٩٣٠ في السجن أو في الخارج ، وبدأ نشاطه من جديد ، واتفق الزعماء على أن ينفذوا في أول الأمر برنامجاً أطلقوا عليه « الثورة السلبية » ثم أكثروا من التدخل في نقابات العمال والدوائر الانتخابية ، وظفروا في الانتخابات التي أجريت في عامي ١٩٤٦ و ١٩٤٧ بأربعة أو خمسة مقاعد في مجلس النواب ، وحصلوا على ٣ أو ٤ في المائة من مجموع أصوات الناخبين ، وفي شهر يناير عام ١٩٤٩ انتخب للحزب الشيوعي ٣٥ نائباً حصلوا على ثلاثة ملايين صوت أو نحو ١٠ في المائة من مجموع أصوات الناخبين ، وبعد ذلك بعام واحد أي في شهر يناير سنة ١٩٥٠ وجه الكومنفورم حملة انتقادية لسياسة الحزب الشيوعي الياباني ، فلم يلبث الحزب أن غير برنامجه في ربيع ذلك العام واختار سياسة « المعارضة المكافئة » ، ولكن القائد العام للدول الحليفة حدد في شهر يونيو من العام ذاته إلى تطبيق ٤١ من زعماء الحزب ومنع « العلم الأحمر » ، وهي نشرة الحزب من الصدور ، وأبعدت الحكومة اليابانية أيضاً من وظائفها المشتبه في أن يكونوا من الشيوعيين . وقامت في ربيع وصيف عام ١٩٥٢ حوادث شغب خطيرة عند الأمريكيين بحريين من الشيوعيين ، وقد أدت سياسة العنف هذه إلى نفور عدد كبير من اليابانيين من الحزب الذي لم يفر في الانتخابات التي قامت بعد ذلك بأكثر من ٢ في المائة من أصوات الناخبين ، وفي شهر فبراير سنة ١٩٥٤ كان عدد أعضاء الحزب مائة ألف حسب تقدير الحكومة اليابانية .

معاهدة العلم :

عقدت ثمان وأربعون دولة معاهدة صلح مع اليابان في ٨ سبتمبر سنة ١٩٥١ ورفضت ثلاث من الدول التي حضرت مؤتمر الصلح توقيع المعاهدة ، وهذه الدول هي الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا وبولندا ، ولم تحضر الهند و بورما المؤتمر وفضلتا أن تعقدا معاهدات منفصلة مع اليابان .

وكانت معاهدة الصلح من عمل أمريكا وهي بمثابة د. عمل توفيق ، (انظر الملحق رقم ١٦) ، وقد وافقت فيها اليابان على التغييرات التي اقترح الحلفاء لإدخالها على الحدود ، كما أرغضت الوصاية الأمريكية في أوكلندا وجزر بونين ، وتنازلت عن جميع الحقوق التي سبق أن حصلت عليها من الصين ، وجميع مطالبها في منطقة القطب الجنوبي . ولم تفرض على اليابان أى قيود اقتصادية ، ولكنها وافقت على الدخول في مفاوضات لدفع تعويضات مع أية دولة من الدول التي وقعت المعاهدة وتريد إجراء مفاوضات بهذا الشأن ، واعتُرف في المعاهدة بأن لليابان الحق الطبيعي الانفرادى أو في جماعة في الدفاع عن النفس ، وسمح لها بصفة خاصة أن تقدم اتفاقات تسمح بمرابطة قوات أجنبية في أراضيها .

وفي اليوم ذاته الذي وقعت فيه معاهدة الصلح وقعت الولايات المتحدة واليابان معاهدة أمن تسمح للولايات المتحدة بأن تقيم قوات عسكرية لها في اليابان وتدافع عنها (انظر الملحق رقم ١٧) .

المشاكل الاقتصادية لليابان :

بلغ عدد سكان اليابان في شهر يناير سنة ١٩٥٥ أكثر من ٨٨ مليون نسمة ، ولا يخفى أن نسبة المواليد في اليابان أقل منها في الولايات المتحدة ولكن عدد السكان يزداد مع هذا بنحو مليون نسمة في العام ، فلا عجب إذا كانت مشكلتها الجهرية هي تغذية شعبها ، ولكن موارد أغذيتها لا تكفي هذا العدد الكبير ، ولهذا يتعين عليها استيراد أكثر من خمس هذه الاغذية من الخارج ، ولكن تدفع ثمن هذه الواردات يجب عليها أن تصدر مصادراتها الطبيعية الأمر الذي يحتم عليها أن تستورد المواد الخام التي تحتاج إليها صناعات التصدير فيها .

ونشأ خلال فترة ما بعد الحرب بعض عوامل تعذر معها على اليابان أن توازن بين وارداتها وصادراتها ، ومن أهم هذه العوامل مسألة الأسعار ، فإن تحسن حالة الحال وصعوبة الهبوط بمستواهم بسبب القوة السياسية التي يملكونها ، وبسبب التضخم النقدي ... كل هذا جعل أسعار الصادرات اليابانية أعلى في مستواها من أسعار مثيلاتها في سائر ربوع العالم ، أضف إلى هذا أن الأسواق العالمية للنسوجات أخذت تضائل لأن الأنظار المختلفة بدأت تعتمد على صناعاتها الناشئة ، كما أن اليابان اضطرت إلى تحويل صادراتها إلى ميدان الصناعات الثقيلة

حيث تكون قيمة واردات المواد الخام أغلى ثمنًا ، هذا بخلاف الرقابة على التجارة والعملية في جميع الأقطار تقريبًا . ولهذا كانت واردات اليابان تزيد على صادراتها في كل عام خلال فترة ما بعد الحرب . وكان هذا العجز يسد في كل عام من المساعدات الأمريكية على اختلاف أوجهها والتي بلغت خلال الفترة بين شهري سبتمبر سنة ١٩٤٥ وإبريل سنة ١٩٥٢ أثنى مليون دولار ، هذا إلى جانب المشتريات الأمريكية الرسمية والخاصة في اليابان نفسها .

وبذلك حتى في عهد الاحتلال محاولة لمعالجة هذه المشكلة بالوسائل الاقتصادية الواردة في برنامج دودج ، وفي خلال العامين التاليين لعودة السيادة الوطنية ، تراخت الحكومة في تطبيق هذه الإجراءات ، ولكن وزارة يوشيدا لم تلبث في خريف عام ١٩٥٣ أن طبقت برنامج تشفى يرى إلى خفض الأسعار وتقليل كميات السلع التي تطرح في الأسواق المحلية ، وجاءت وزارة هاتوياما فواصلت إنتاج هذه السياسة ، وأخذ الثغور ينمو أيضا بين رجال الأعمال والأوساط الحكومية بأن المجال من ناحية الفائض عن الحاجة في الميدان الاقتصادي يبلغ من الضيق حدا لا يتيح الترف القائم على المنافسة الاقتصادية الداخلية ، وتم في عام ١٩٤٩ تعديل قانون مكافحة الاحتكار وأدرج فيه تحديد لكلمة المنافسة ما جعله حبرا على ورق . وبدأ بعد عام ١٩٥١ بعض اتحادات الأعمال في الظهور وأصبحت متصلة بالأربعة أو الخمسة البنوك القائمة بفضل من استخدمتهم من موظفي الزايباتسو السابقين والعلاقات المشتركة بينها . وفي عام ١٩٥٢ ألغى البرلمان الحظر الذي كان مفروضا على استخدام أسماء الزايباتسو ، واستعادت شركات عديدة أسماءها القديمة ، وفي عام ١٩٥٣ أعيد تعديل قانون مكافحة الاحتكار وأصبحت المؤسسات الإنتاجية المركبة ذات صفة مشروعة .

سياسة اليابان منذ الاحتلال :

صدق البرلمان الياباني في شهر أكتوبر سنة ١٩٥١ على معاهدة الصلح وميثاق الأمن ، واستعادت اليابان في ٢٨ إبريل سنة ١٩٥٢ سيادتها الكاملة ، وبعد خمسة أشهر أي في أول أكتوبر سنة ١٩٥٢ أجريت انتخابات لأول برلمان يقوم في البلاد بعد الاحتلال . وقد وقع تغييران سياسيان هامان خلال الفترة بين انتخابات عام ١٩٤٩ وهذه الانتخابات ، وكان التغيير الأول هو انقسام

الاشتراكيين الديمقراطيين إلى شحنتين يمينية ويسارية .. حدث هذا في خريف عام ١٩٥١ نتيجة للخلافات التي وقعت في الحزب حول السياسة التي تتخذ حيال تدابير الصلح ، وقد رفضت شعبة اليمين للاشتراكيين الديمقراطيين ميثاق الأمن ولكنها قبلت معاهدة الصلح ، بينما رفضت الشعبة اليسارية كليهما ، أما التغير الثاني فهو عودة الذين فصلوا في حركة التطهير إلى ميدان السياسة . وفي شهر أكتوبر سنة ١٩٥٠ رد اعتبار عشرة آلاف شخص ، وفي يونيو سنة ١٩٥١ رد اعتبار تسعة وستين ألفا آخرين ، واستعاد كثيرون منهم نفوذهم في الأحزاب السياسية مباشرة ، حتى إن أحد مجرمي الحرب وهو شيجيمتسو فامورو أصبح رئيسا للحزب الديمقراطي القديم بعد أن أعيد تنظيمه وأطلق عليه الحزب التقدمي ، وظفر حزب الأحرار الذي يتزعمه رئيس الوزراء يوشيدا بأغلبية صغيرة في الانتخابات ، وكان ١٣٩ من مجموعة عدد نوابه وهو ٢٤٢ من سبق إخراجهم في التطهير .

وكان بين النواب المجدد لحزب الأحرار هاتوما أيشيرو ، وكان الشعور السائد بين بعض أعضاء الحزب أن الواجب يحتم على يوشيدا أن يستقيل ليحل محله رئيسه السابق ، ولكن يوشيدا رفض ذلك ، فكانت شعبة هاتوما في حزب الأحرار هي التي تكفل ليوشيدا الأغلبية في البرلمان أو تنصيحها منه . وقد ظهر ذلك بجملاء في شهر مارس سنة ١٩٥٣ عندما امتنع أعضاء هذه الشعبة عن التصويت فأتاحوا بذلك لأعضاء المعارضة أن يعضوا قرارا بعدم الثقة بالوزارة في البرلمان ، ويأمر يوشيدا إلى حل البرلمان وأجرى انتخابات جديدة في شهر إبريل أسفرت عن تخفيض الأغلبية التي كان يتمتع بها وأصبح استمراره في الوزارة وهنا بأصوات الفريق المنشق من حزب الأحرار السابق .

وعما يثبت أن هذه الخلافات بين المحافظين كانت على الشخصيات أكثر منها على السياسة ، ما ظهر في تجمع المحافظين وراء وزارة يوشيدا عندما برزت مشكلة إعادة التسليح في ربيع عام ١٩٥٤ ، وما يذكر في هذا الصدد أن الدستور الياباني منع الاحتفاظ بقوة عسكرية ، ومع هذا تألفت قوة بوليس وطني احتياطي في شهر يولية سنة ١٩٥٠ وعددها ٧٥ ألف شخص ، وفي شهر أغسطس من عام ١٩٥٢ ، ازدادت عددا وأعيدت تسميتها فأصبحت تسمى سلاح الأمن الياباني ، ، وفي ربيع عام ١٩٥٤ قدم البرلمان ميثاق تبادل المساعدة للدفاع الذي عقد بين اليابان والولايات المتحدة ، وقد عارضته بشدة

شعبنا الاشتراكيين الديمقراطيين ، ولكن البرلمان وافق عليه في ٢٨ أبريل ثم أقر قوانين تقضى بإنشاء أسلحة جوية وبرية وبحرية للدفاع عن النفس عدد رجالها ١٥٠ ألفا ، ووضعت هذه القوات تحت رياسة أحد المدنيين ، ولكن كبار الضباط فيها كانوا إلى حد كبير من الضباط السابقين في الجيش والبحرية ، وفي ذلك الوقت تقريرا وافق البرلمان أيضا على قانون جديد للبوليس جعل جميع فرقته تحت إشراف « مجلس البوليس الوطنى » ، وغول الحكومة المركزية حق تعيين رؤساء بوليس المدن الكبيرة والمحافظات .

وفي خريف عام ١٩٥٤ اشتد النزاع بين يوشيدا وهاتوياما ، وبلغ ذروته عندما انفصل بعض أعضاء حزب الأحرار من الحزب وانضموا إلى الحزب التقدمى وألقوا الحزب الديمقراطى اليابانى . ولما رأى يوشيدا أنه لا مفر من اقتراع البرلمان على عدم الثقة بوزارته قدم استقالته في ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٤ وتنازل عن زعامة حزب الأحرار إلى أوجاتا تاكيتورا ، وأنضم الإشتراكيون الديمقراطيون إلى الحزب الديمقراطى اليابانى فى التصويت على اختيار هاتوياما رئيسا لوزارة انتقال ديثا يتم لإجراء انتخابات جديدة ، ولم يظفر هاتوياما فى انتخابات شهر فبراير سنة ١٩٥٥ بأكثر من ١٨٥ مقعدا وهكذا كان ينقصه ٥٠ صوتا للحصول على الأغلبية ، وعندما اجتمع البرلمان فى شهر مارس اقترح حزب الأحرار الذى كان له ١١٢ مقعدا مؤيدا لهاتوياما فى منصب رياسة الوزارة ، وترى الخطة السياسية للحزب الديمقراطى اليابانى إلى إجراء تغييرات إضافية فى إصلاحات الاحتلال ، ولكن هذه التغييرات لم تحدث إلى الآن .

ويظهر أن نية هاتوياما كانت متجهة فى مجال السياسة الخارجية إلى المحافظة على الروابط القائمة مع الولايات المتحدة ، ولكنه شعر أيضا أن من مصلحة اليابان أن تستأنف علاقاتها مع الاتحاد السوفيتى والصين الشيوعية ، وهو فى هذا يعبر عن شعور انتشار بين جميع الأوساط اليابانية يؤكد بأن استئناف التجارة مع الصين الشعبية سيساعد على حل مشاكل اليابان الاقتصادية الملحة ، وهى فى نظر رجل الشارع اليابانى مسألة اقتصادية بحثة ولا تتطوى على أى استسلام أو اعتناق أى نظام الحكم ؛ إذ لا يزال اليابانيون محافظين بطبعهم ، ولم يعجز المحافظون فى أى انتخابات أجريت بعد الحرب فى الحصول على ٦٠ فى المائة وأكثر من مجموع عدد الأصوات ، وسوف تحدث تغييرات ، ولكنها ستحدث فى الغالب على أساس العودة إلى الأوضاع التقليدية .

القسم الثاني الملاحق

الملحق رقم ١

مرسوم أحكام عزلة اليابان ١٨٥٢

كان التوكوجاوا في وقت صدور هذا المرسوم لايزالون يرغبون في المحافظة على العقود التجارية مع البرتغال ، وكان لهذا المرسوم هدفان : الأول قطع الاتصالات بين العناصر السياسية المنفقة في اليابان وبين الساموراي الذين فروا إلى الخارج ، والثاني منع الإرساليات المسيحية ، الكهريستيان ، من دخول البلاد ، ولتحقيق الهدفين فرضت رقابة شديدة على نشاط التجار .

وقد أشير في هذا المرسوم إلى الآباء اليسوعيين بالتمير الياباني ، باتيرين ، وأطلقت عبارة « إيتو وايبو » على جملة مشتريات الحرير التي تقوم بها اتحادات الحرير .

أولا — لا يجوز لأية سفينة يابانية أن تسافر إلى أقطار أجنبية .

ثانيا — لا يجوز لياباني أن يسافر إلى الخارج سرا ، فإذا حاول أى شخص أن يفعل ذلك سيقتل ، وتمتجز السفينة ويقتض على صاحبها (أو أصحابها) دفعًا تبلغ السلطات العليا .

ثالثا — يقتل أى ياباني يمشي الآن في الخارج ويحاول العودة إلى اليابان

رابعا — إذا اكتشف من يؤمن بالمسيحية ، الكهريستيان ، تحتم عليهما (الإنجلزاكاي والبوجيو) أن تمجريا تحقيقا شاملا .

خامسا — يدفع للبلغ أو المبلغين الذين يكشفون عن مكان إقامة باتيرين (أب يسوعي) ٢٠٠ أو ٣٠٠ قطعة من الفضة ، وإذا اكتشفت أى طائفة أخرى من الكهريستيان فيكافأ المبلغ أو المبلغون بحسب ماترونه .

سادسا — عند وصول سفن أجنبية تتخذ التدابير لحراسنها بواسطة سفن تقدمها أسرة أو موزا بينما يقدم تقرير إلى يندو .

سابعا — يحسن في أو موزا كل أجنبي يحاول مساعدة الباتيرين أو أى مجرم أجنبي آخر .

ثامنا - يجرى بحث دقيق عن البائدين في جميع السفن الواقعة .

تاسعا - لا يسمح لدرية البرابرة الجنوبيين بالبقاء ، وكل من يخالف هذا يقتل ، ويقاقب جميع أقاربهم بحسب خطورة التهمة .

عاشرًا - إذا تبنى ياباني أحد أبناء البرابرة الجنوبيين استحق الموت ، ومع هذا سوف يسلم الأطفال المتبنون ومن يتبنونهم إلى البرابرة الجنوبيين لإبعادهم .
حادي عشر - أى مبعد يحاول العودة أو الاتصال باليابان بالرسائل أو غيرها يقتل بطبيعة الحال إذا قبض عليه ، بينما يعاقب أقاربه بشدة بحسب خطورة جرمه .

ثاني عشر - لا يسمح للساموراي بأن يكون لهم أى معاملات تجارية مع شركات ملاحه أجنبية أو صينية في ناجازاكي .

ثالث عشر - لا يسمح لغير أهل الخمسة الأماكن التالية (ييدو ، وكيوتو ، واوساكا وساكاى وناجازاكي) بالاشتراك فى الايتووابو (مشتريات الحرير) ، وتحديد أسعار واردات الحرير .

رابع عشر - لا يمكن لإجراء مشتريات إلا بعد تحديد الايتووابو ، وبرزم هذا بما أن السفن الصينية صغيرة ، فالواجب ألا تكونوا صارمين معها ، ولا يسمح بأكثر من عشرين يوما لإجراء البيع .

خامس عشر - يكون اليوم العشرون من الشهر التاسع آخر موعد لعودة السفن الأجنبية ، ولكن يسمح للسفن المتأخرة فى الوصول بمهلة قدرها خمسون يوما تبدأ من موعد وصولها ، ويسمح للسفن الصينية بالسفر بعد رحيل السفن البرتغالية بقليل .

سادس عشر - لا يجوز ترك السلع غير المباعة فى عهدة اليابانيين لتخزينها أو المحافظة عليها .

سابع عشر - يجب على مندوبى المدن الخمس الشوجونية الوصول إلى ناجازاكي فى موعد لا يتجاوز اليوم الخامس من الشهر الطويل ، ولا يسمح للتأخرين فى الوصول بالاشتراك فى حصة الحرير وشرائه .

ثامن عشر — لا یسمح للسفن التي تصل إلى هیرادو بمقد صفقات إلا بعد
تحديد سعر الخصص فی ناجازا کی .

حرر فی اليوم التاسع عشر من الشهر الخامس فی السنة الثالثة عشرة للکوانی.
(۲۲ یونی۱۶۳۶) موجه إلى سا کا کیارامیدا — نوکامی ، وباباسا پورزایون ،
بوجیو ناجازا کی ، ووقعه هوتا کا جا — نو — کامی ، وآبی پونجو — نو —
کامی ، وساکی سانوکی — نو — کامی ، ودوزاوی — نو — سوکی ،
المستشارون الأربعة العظام أو « الجهر — روجو » .

الملحق رقم ٢

ميثاق القسم ١٨٦٨

أعلن الامبراطور ميخى هذا القسم لآلهة الأمة الذكور والإناث في كتاب
الطقوس الدينية القديمة . وقد ظل تاريخ اليابان السياسى إلى عام ١٨٨٩ يدور
حول المجادلات بشأن الأساليب الصحيحة التى تفسر بها هذه الوثيقة وتطبق ،
وكان الغرض المباشر لهذا القسم تهدئة رأى العام وتهيئة الفرصة للحكومة لتنظيم
نفسها .

• • •

- أولا — سندعو المجالس ونحكم الأمة وفقا لرأى العام
ثانيا — يتضامن رجال الطبقتين العليا والدنيا بنهر تمييز فى وحدة شاملة فى
جميع المشروعات والأعمال .
ثالثا — يجب أن يكون الموظفون المدنيون والموظفون العسكريون على
وفاق ، وسيعامل الشعب العادى بشكل يمكنهم من تحقيق أهدافهم والقصور بالرضا
دون أن يساورهم قلق .
رابعا — سيقضى على العادات والتقاليد القديمة غير اللائقة وسيقوم كل شئ
على أساس مبادئ العدل والمساواة .
خامسا — سيجرى السعى فى سبيل المعرفة بين أمم العالم وبذلك تزدهر
رفاهة الامبراطورية .

الملحق رقم ٣

مذكرة بإنشاء الجمعية التأسيسية ١٨٧٤

تكشف هذه الوثيقة التى قدمت إلى الحكومة فى ١٧ يناير ١٨٧٤ عن مدى
تغلغل المبادئ السياسية الغربية فى التفكير اليابانى ، ولكنها تبين أيضا استمرار
القيم التقليدية اليابانية ، لأن أقوى الحجج التى قدمها المناوون بإنشاء جمعية

نباينة في عريضتهم هي « أن يصبح هذا الشعب متفق الرأي ، كما تصبح البلاد قوية .

عندما ننظر بكل خضوع إلى الجهة التي تضم السلطة الحاكمة نجد أن السلطة ليست في يد التاج (القصر الامبراطوري) من ناحية ، ولا في أيدي الشعب من ناحية أخرى ، وإنما هي في أيدي الموظفين وحدهم . إننا لا ننكر أن الموظفين يحرمون التاج ، ومع هذا فالتاج يفقد هيته شيئاً فشيئاً ، ولا نكر أيضاً أنهم يحمون الشعب ، ومع هذا تظهر مراسيم حكومية في الصباح ولا تلبث أن تغير في المساء وتجرى الإدارة بطريقة تصفية ، فالمكافآت والعقوبات تصدر بدوافع كلها تخمين . والسبيل التي يجب على الناس أن يسلكوها للاتصال بالحكومة موصدة ، فلا يستطيع الشعب أن يشكو مظالمه ، قبل يرجى حكم البلاد حكماً صحيحاً بهذه الطريقة ؟ إن الطفل ليعرف أن هذا مستحيل ، ولهذا فنحن إذا لم يجر الإصلاح تصبح الأمة ومآلها الدمار ، ولما لم تتمكن من مقارضة دوافع شعورنا الوطني فقد أخذنا نبحث عن وسيلة لإنقاذ الأمة من هذا الخطر ، وقد اهتمدنا إلى هذه الوسيلة ووجدنا أنها تنحصر في تعميق المناقشة الشعبية في الامبراطورية ، ووسيلة تنمية هذه المناقشة الشعبية هي إنشاء مجلس ينتخبه الشعب ، وبذلك يضع حداً لسلطة الموظفين ، ويظهر الحاكم والمحكوم بالسلام والرخاء ، ولهذا فنتيحكم الآن لنا بإبداء بعض الملاحظات على هذا الموضوع :

إن الشعب الذي من واجبه أن يدفع الضرائب للحكومة يملك الحق في الاشتراك في شؤون حكومته ، وكذلك حق الموافقة أو الرضا . وهذا مبدأ معترف به في العالم أجمع فليس ثمة ما يدعو إلى إضاعة الوقت في البحث فيه . ولهذا نرجو بخضوع ألا يقاوم الموظفون هذه الحقيقة الواضحة . أما الذين يعترضون الآن على إنشاء مجلس منتخب من الشعب فيقولون « شعبنا بحاجة إلى الثقافة والذكاء ، ولم يتقدم بعد في طريق التور والعلم ، وإن الوقت لم يمن بعد لإنشاء مجلس ينتخبه الشعب » ، فإذا صح ما يقولون كان السبيل لتقديم الثقافة والعلم للشعب وحمله على السير سريعاً في طريق التور ، هو إنشاء مجلس ينتخبه الشعب .

فلكي تقدم للشعب الثقافة والعلم وتدفعه بسرعة في طريق التقدم نحو النور يجب أولاً أن نغريه بحماية حقوق نفسه واحترامها ومعرفة قدرها ، وأن يستلهم في ذلك روح المشاركة الوجدانية في سره الأبراطورية وضرائها ، ولن يتسنى له هذا إلا إذا كان له صوت في تصريف شئون هذه الأبراطورية ، ولم يحدث قط أن قنع شعب في ظروف كهذه بأن يبقى في حالة من التأخر ، أو اكتفى بما هو فيه من افتقار إلى الثقافة والعلم . أما أن نتوقع أن يحصل بنفسه على الثقافة والعلم فهو أمر أشبه « بانتظار مائة عام حتى يصفوا الماء » . وأسوأ حجة يقدمونها في هذه الناحية هي أن إنشاء مجلس منتخب في الحال معناه جمع كل أغبياء الأبراطورية في صعيد واحد .

ما أشد ما يدل هذا على غرور مريع وخطرة جوفاء وازدراء للشعب ! وليس من شك في أن بين الموظفين من يزدون غيرهم في الذكاء والألمعية ، ولكن كيف يعرفون أن المجتمع لا يعنم من يفوقهم ذكاء ومعرفة ؟ ولهذا يتعين ألا يعامل شعب الأبراطورية بمثل هذا الازدراء والخطرة . فإذا فرضنا أن الشعب يستحق هذه المعاملة ، أليس الموظفون أنفسهم جزءاً من هذه الأمة ... ألا يقتضون في هذه الحالة إلى الثقافة والعلم ؟ فإين هو ميزان الحكمة أو الغباء بين القرارات التعسفية التي يتخذها نفر قليل من الموظفين وبين الرأي العام للشعب وهو الرأي الذي يلبين بالمناقشات العامة .

ونحن نعتقد أن ذكاء الموظفين وعلمهم قد تقدما إذا قورنا بما كانا عليه قبل عهد النهضة ، لأن الذكاء والمعرفة عند البشر يزدادان بنسبة استخدامهما ، وعلى هذا يكون إنشاء مجلس يختاره الشعب عاملاً في تنمية الثقافة والعلم عند الشعب ويؤدي به إلى سرعة التقدم في ميدان التنوير ، وواجب الحكومة والمهدف الذي ينبغي لها أن تسعى إلى تحقيقه بتأدية هذا الواجب هما تمكين الشعب من تحقيق التقدم ؛ ففي عصور الحجية ، التي تكون فيها الأخلاق بزرية والناس قساة متوحشين غير مستقرين لا يألفون الطاعة ، يكون واجب الحكومة بطبيعة الحال تعليم هؤلاء الناس الطاعة . ولما لم تعد بلادنا همجية والشعب على قدر كبير من لين المريقة ، فإن الغرض الذي يبنى لحكومتنا أن تهدف إليه إنما يتحقق بإنشاء مجلس ينتخبه الشعب لإيقاظ روح العمل والإقدام فيهم ، وتمكينهم من فهم

واجبهم في الإشتراك في تحمل مسئوليات الامبراطورية والمساهمة في توجيه شئوننا ، وعندئذ يصبح شعب البلاد بأسره ذا رأى واحد متفق .

وكيف يمكن قوة الحكومة ؟ إن ذلك يتم عندما يصبح شعب الامبراطورية متفق الرأى ، وسوف لا تثبت هذا بذكر وقائع تاريخية قديمة ، وإنما نوضحه بالتغيير الذى طرأ على حكومتنا في شهر أكتوبر الماضى . فما كان أفدح الخطر عندئذ ؟ ما هو السبب في أن حكومتنا وقفت وحدها في عزلة .. وكم عدد الذين فرحوا أو حزنوا لما طرأ من تغيير في الحكومة خلال شهر أكتوبر الماضى ؟ لم يقتصر الأمر على أنه لم يكن هناك حزن أو فرح لما حدث ، وإنما كان بين كل عشرة أفراد في الامبراطورية ثمانية أو تسعة يجهلون تماما ما حدث ، وقد دهشوا لتسريح القوات العسكرية ؛ فإنشاء مجلس ينتخبه الشعب يخلق رابطلة من الشعور بين الحكومة والشعب ، فيتحدان في جسم واحد ، وعندئذ فقط تصبح الأمة قوية .

وما نحن أولاء قد أثبتنا الآن موقفنا بالمبادئ العالية ، وبالجملة السياسية الواقعة في بلادنا ، وبواجب حكومتنا ، وبالتغيير الذى حدث في شهر أكتوبر الماضى . وتعزز إيماننا بعدالة تفكيرنا ، وتؤكد رأينا بأن السبيل الوحيد لتجسين مصائر امبراطوريتنا وصيانتها هو إنشاء مجلس يختاره الشعب لنشر عادة المناقشات العامة بين أفرادها ، وسوف لا تتوسع هنا في شرح الوسيلة التى تتفادها فكرتنا ، لأن هذا يحتاج إلى متسع كبير .

وقد بلغنا أن الموظفين الحاليين يدعون أنهم محافظون ويعارضون التقدم عامة ويطلقون على دعاة الإصلاح ، تقدميين طائشين ، ويعترضون على رأيهم زاعمين أن الوقت ، لم يحن بعد . للإصلاح ، ، وإنما لنستطيع الآن لنا بأن نورد بعض الإيضاح هنا .

إننا قبل كل شيء لا نفهم عبارة « التقدم الطائش » ، فإذا كانوا يقصدون به التدابير المرتجلة التى تقترح بدون روية ، فالمجلس المنتخب هو الذى يعالج هذه الحالة من الارتجال . أم هل يقصدون « بالتقدم الطائش » ، الحاجة إلى الانسجام بين مختلف أقسام الإدارة وفروعها ، وتأجيل المسائل العاجلة وجعلها مسائل ثانوية في فترة الإصلاح لأن التدابير التى يراد تنفيذها بحاجة إلى توحيد الخطط ؟

إن السبب في هذا هو الحاجة إلى قانون ثابت في البلاد، واتجاه الموظفين إلى العمل وفقاً لميولهم ، وأموالهم ووجود هذين الأمرين يؤكد وجوب إنشاء مجلس ينتخبه الشعب . فالتقدم أجل شيء في العالم ، وهو ناموس جميع الأشياء المادية والروحية ! إن الناس الذين يعملون على هدى المبادئ لا يمكن أن يستجسوا كلمة التقدم ، وإنما يجب أن يكون استجسانهم منصباً على كلمة « الملائش » ، وليس الكلمة الأخيرة صلة بمجلس ينتخبه الشعب .

ونحن لا نستطيع أن نفهم الصلة بين عبارة « الوقت لم يحن بعد » ، وبين مجلس ينتخبه الشعب ، ولكن رأينا يتناقض مع مدلول هذه العبارة ، لأنه لو أنشئ المجلس المنتخب اليوم لصح الاعتقاد بأنه لا يتظر أن يتم لأتمته النظامية قبل انقضاء عدة أشهر أو أعوام ، والشئ الوحيد الذي نخشاه هو التأخير ولو ليوم واحد في إنشاء المجلس . وهذا ما يدعونا إلى القول بأننا نعتقد رأياً يخالف كل المخالفة هذا الرأي .

وهناك حجة أخرى يترضى بها الموظفون : وهي أن المجالس النيابية القائمة الآن في الأقطار الأوروبية والأمريكية لم تؤسس في يوم واحد ، وإنما وصلت إلى حالتها الراهنة بالتقدم التدريجي ، ولهذا لا يمكننا أن ننسخها اليوم فجأة . ولكن التقدم التدريجي لم يكن في هذه المجالس وحدها ، فإن جميع أقسام المعرفة والعلوم والفنون خضعت لهذا التطور أيضاً ، والسبب في أن الأجانب لم يستطيعوا أن يصلوا بها إلا إلى حد السكال إلا بعد انقضاء قرون هو أنه لم تكن هناك في الماضي أمثلة نتحدى ، وإنما تمين اكتشاف هذا السكال بالتجارب الواقعية . فإذا أمكننا اختيار أمثلة منها والاستعانة بطرائقها فلم لا نتجح في تنفيذها ؟ إننا إذا أرجأنا استخدام الآلة البخارية ربما نكتشف عناصر البخار بأنفسنا ولو أننا انتظرنا حتى نكتشف نظريات الكهرباء قبل أن ننشئ تلفرافاً كهربائياً ، فسوف لا يكون في إمكان حكومتنا أن تعمل أو تتقدم في العمل .

ومرضتنا من السعي لإثبات وجوب إنشاء مجلس منتخب في بلادنا اليوم ، والتدليل على أن درجة التقدم بين شعب هذه البلاد كافية لإنشاء مجلس كهذا ، لا ينطوي على رغبة في منع الموظفين من الإفادة من النوائج التي يتوسلون بها لممارسة الفسكرة ، وإنما أبلته الرغبة في أن يؤدي إنشاء مجلس كهذا إلى قيام

مناقشات عامة في الامبراطورية ، ولإيقاظ روح الامبراطورية وبعثها إلى العمل ، وأن يرداد الود بين الحكام والمحكومين ، ويسود الحب بين الراعي والرعية ، وتجانس بلادنا الامبراطورية وتنحس مصائرنا ، ويهيج الرخاء والسلام معتمدين للجميع ، ولأننا نعتبر أنفسنا سعداء الحظ لو قبلتم اقتراحاتنا هذه .

زد الحكومة

إن الفكرة التي وردت في المذكرة التي قدمها سويجيا أحد ساموراي ساجاكن وسبعة آخرون بشأن موضوع إنشاء مجلس يختاره الشعب ، فكرة رائعة من حيث المبدأ . وكانت الحكومة قد ظفرت بالموافقة على اقتراح مماثل وضمته بنفسها ، وأعدت لذلك مجموعة من اللوائح ، ولهذا سنقبل الفكرة . وفي الوقت ذاته وقطرا التعليقات التي صدرت في العام الماضي إلى فوق كن بشأن الجمعيات التشريعية المحلية ، وإنشاء وزارة الداخلية ، نوصي مجلس الدولة دسي لين ، بأن يطلب من وزارة الداخلية إبداء رأيا ، وأن يبحث في مسألة مجلس منتخب بعد افتتاح المجالس التشريعية المحلية .

الملحق رقم ٤

مرسوم الوعد بالبرلمان ١٨٨١

كان الغرض من هذا المرسوم هو وضع مسألة البرلمان على الرف في المسرح السياسي وإتاحة متنفس للحكومة يهيئ لها العناية بوسائل دفاعها ، ولكن عندما أعلن الامبراطور أنه أخذ يبحث في المسألة أصبح من الصعب على الحكومة النظر فيها دون المجازفة بعدم احترام الامبراطور ، وقد حرد هذه الناحية التحذير الذي أذاعه الامبراطور لمن يشهد الشعب أو الاضطرابات الفجائية .

نحن المجالس على العرش الذي تربعت عليه أسرتنا منذ نيف وألفين وخمسمائة عام ، ونمارس الآن باسمنا وحقتنا جميع السلطان والنفوذ الذي توارثناه عن

أسلافنا ، رأينا منذ فترة طويلة أن ننشئ تدريجيا نوعا دستوريا من الحكم غايته أن يتوود خلفاؤنا على العرش بحكم فيه إرشاد لهم .

ولما إذ وضعنا هذا الهدف نصب أعيننا أنفسنا في العام الثامن من حكم مييجى مجلسا الشيوخ ، وفي العام الحادى عشر لحكم مييجى أقنا مجالس تشريعية محلية ، وبهذا أرسينا أساس صرح الإصلاح الذى فكرنا فى بنائه تدريجيا ، وإن أعمالنا هذه يجب أن تقنع رعييتنا بما أتويناها فى هذه الناحية منذ البداية .

إن نظم الحكم تختلف باختلاف الأقطار ، ولكن التغييرات المفاجئة غير المألوفة لا يمكن إجراؤها بغير متاعب كبيرة .

إن أسلافنا فى السماء يرقبون أعمالنا ، ونحن ندرك مسئوليتنا أمامهم فى نصريف واجباتنا العليا وفقا للبداىء وحرصا على اودىاد المجد والمظمة اللذين ورثناهما عنهم .

ولهذا فعلنا هنا أقنا سنشئ فى العام الثالث والعشرين لحكم مييجى برلمانا يعمل على تحقيق نيتنا الذى أعلنناها ، ونكتب رعايانا الأتماء الذين يتلقون تعليماتنا أن يتخذوا فى الوقت ذاته جميع الاستعدادات اللازمة لتحقيق هذه الغاية . وسوف نثبت فيما بعد فى الحدود التى ستفرض على سلطاتنا الإمبراطورية ، كما نثبت فى دستور البرلمان ونصدر بياننا بذلك فى الوقت المناسب .

ونحن إذ نعرف أن شعبنا يميل إلى التقدم السريع ، نرى أن التقدم لن يكون مطردا ما لم يكن مقرونا بالتفكير والروية ، وأما نحذر رعايانا ، الكبير منهم والصغير على السواء ، أن يتذكروا مشيئتنا هذه وأن يعلموا أن الذين قد ينصحون بتغييرات لجائية عنيفة قد تودى إلى تفكير صفو سلام حكمنا سيقعون تحت طائلة غضبنا — إنما فعلنا هذا لرعييتنا بكل وضوح .

الملحق رقم ٥

مرسوم إمبراطورى الجنود والبحارة ١٨٨٢

تتضمن هذه الوثيقة بعض النقاط الهامة ؛ ففى أولا سرد رسمى للتاريخ اليابانى

الذي يهد لها ، وفيها ثانياً لإصرار على مبدأ احتفاظ الامبراطور بالقيادة العليا للقوات العسكرية ، ويتبين منها أنها أدت في الأصل لمنع أى قائد عسكري من تأكيد استقلاله . ولكنهما مع هذا استعتمدت فيما بعد لتبرير انفصال السلطة العسكرية من السلطة المدنية ، وثالثاً تضمنت محاولة لإيجاد تشريع خلق يؤكد الولاء والطاعة والبسالة والبساطة والأمانة . وقد صدرت هذه الوثيقة بعد خمسة أعوام من قيام قائد عام سابق للجيش الامبراطورى وهو سايجو تاكامورى بالثورة على الحكومة وأيده فيها كثيرون من ضباط الجيش لولاتهم الشخصى له فخرجوا جميعاً على الجيش وكانوا يقضون عليه . وكانت هذه الوثيقة تتلى بانتظام من حين لآخر على الجنود والبحارة ، وقد حدث مرة على الأقل أن اتهم ضابط يابانى لأنه أخطأ وهو يتلوها .



جميع قوات امبراطوريتنا خاضعة في كل الازمان لقيادة الامبراطور . ومنذ أكثر من خمسة وعشرين قرناً قاد الامبراطور جيمو بنفسه جنود فيليني أو تومو . ومونونوبى في حملة أخضع فيها القبائل التى لم يكن لها حاكم في البلاد ، فتريع على العرش يحكم البلاد بأسرها ، وقد تعرض النظام العسكرى خلال هذه الفترة لتغيرات كثيرة تتشى مع حالة المجتمع ، وكانت القاعدة في الماضى أن يتولى الامبراطور بنفسه قيادة القوات ، وكانت السلطة العسكرية تسند أحياناً للامبراطورة أو إلى ولي العهد ، ولكنها لم تسند إلى أحد الرعايا إلا في النادر ، وقد حدث في العصور الوسطى أن قامت المؤسسات المدنية والعسكرية على غرار الطراز الصينى وأفنت فرق الحرس السفى ، وتأسس مكتب الجواد ، الأيمن والأيسر ، وتأسس غيرها من المؤسسات كخفر السواحل مثلاً .

ومكثدا استكمل النظام العسكرى حلقاته ، ولكن طول فترة السلام أفقدت البلاط الامبراطورى همة الإدارية ، وأصبح الجنود والمزارعون على مر الايام طبقتين متباعدتين ، واستبدل بنظام التجنيد القديم آخر يقوم على أساس التصولح الذى انتهى بقيام الطبقة العسكرية ، وانتقلت السلطة العسكرية بأكملها إلى زعماء هذه الطبقة ، وأدت الاضطرابات التى وقعت في الامبراطورية إلى انتقال السلطة السياسية أيضاً إلى أيدي هؤلاء الزعماء ، واحتفظت بها هذه الأسر العسكرية لمدة سبعة قرون متوالية . وقد نشأت هذه النتائج من التغيرات التى حدثت في المجتمع وكانت السيطرة عليها فوق طاقة البشر وهذا عما يدعو إلى الأسف

العميق لأنها لا تمشى مع الطامع الاساسى لامبراطوريتنا ولا تتفق مع قانون اسلافنا الأباطرة .

ودعنا بعد ذلك فى عهدى كوكوا وكابى ، شوجونية التوكوجاوا ، واقتضت العلاقات الخارجية مظهرا جديدا منفردا بالخطر لكرامتنا القومية ، بما أثار قلقا ليس بالقليل لجدنا العظيم الامبرطور نينكو ، ولوالدنا العظيم الامبراطور كومى ، وإنتاهين نذكر هذا نصرا بالرغبة والامتنان معا . فعندما ارتفعنا العرش فى عهد شبابنا أعادت الشوجونية إلينا السلطة الإدارية ، كما أعاد أرباب الانقضايات إقطاعياتهم وهكذا توحدت مملكتنا كلها فى بضعة أعوام ، وعاد نظام الحكم القديم إليها ، والفضل فى ذلك يرجع إلى الخدمات الجليلة التى أداها موظفونا المخلصون ومستشارونا الحكماء من المدنيين والسكريين على السواء كما يرجع إلى تأثير أريحية أسلافنا وجهم خير الشعب ، ويجب أن نمرؤ الفضل أيضا إلى روح الولاة الصادق الذى يظهره رعايانا ، وإيمانهم بأهمية صاحب القداسة الأعظم .

وأمام هذه الاعتبارات ، ورغبة منا فى إعادة تشييد نظامنا العسكرى ورفع مجد امبراطوريتنا ، عكفنا خلال الخمسة عشر عاما الماضية على إنشاء النظام العالى للجيش والبحرية ، وتولينا القيادة العليا لقواتنا ، وقد نعهد بقيادات صغرى إلى رعايانا ، ولكن السلطة الأخيرة ستولاها نحن ولن نندب لها أحدا من الرعايا ، وتقضى مشيئتنا بأن يراعى هذا المبدأ بدقة ونورثه إلى ذريتنا ، وأن يحتفظ الامبراطور على الدوام بالسلطة العليا العسكرية والمدنية حتى لا تكرر وصمة العصور الوسطى وما تلاها .

أيها الجنود والبحارة ، إننا فاعلكم العام الأعلى ، وستكون علاقاتنا معكم ودية للغاية عندما نتمتع عليكم اعتمادا على أطرافنا وعليكم أن تنظروا إلينا نظرتكم إلى رأسكم . إن مسألة قدرتنا على حراسة الامبراطورية لتبرهن على أننا جديرون ببركة السماء ، ونسدد الدين لاجدادنا ... نتمتع على أمانتكم فى تأديتكم واجبككم كجنود وكبحارة . ولا شك أنكم تشاطروننا الحزن إذا ضعفت جلالة امبراطوريتنا ووهنت قوتها ، لأننا سوف نشركم معنا فى الشرف والفتنار إذا تألق مجد أسلمتنا ، فإذا أدبتم جميعا واجبككم واشتركتكم معنا قلبا وقلبا وأصبحنا كروح واحدة فى بذل أقصى الجهود لحماية الدولة فسوف يتمتع شعبنا بطويلا بنعمة

السلام ، وسوف تشع قوة أمبراطوريتنا وتسطع هيبتها في العالم ، ونحن إذ ننظر
منكم الكثير أيها الجنود والبحارة نقدم لكم الوصايا التالية :

١ — يتعين على الجندي والبحار أن يعدا الولاء واجههما الجمهورى ...
من من يولون في هذه البلاد تنقصه روح التفانى في خدمة هذه الأرض ؟ ولا يمكن
أن يعد الجندي أو البحار كفوًا إلا إذا كانت هذه الروح قوية فيه ، لأن الجندي
أو البحار الذى تنقصه الروح القوية لا يبدأ أكثر من دمية مهما بلغ من المهارة في فنه
أو الكفاية في أعماله ، وإن تكون جماعة من الجنود أو البحارة من يفترضون إلى
الولاء أفضل من طغمة من الرعاع عندما يجد المجد مهما بلغوا من حسن التنظيم والنظام ،
فتذكروا أنه كما تستمد حماية الدولة وصيانة قوتها على قوة أسلحتها ، فإن نمو هذه القوة
أو ضعفها سيؤثران بلا شك في مصير الأمة إن خيرا أو شرا ، فلا تدعوا الآراء
الجارية تضلكم ، ولا تغمسوا في السياسة ، وإنما قوموا بقلب واحد بتأدية
واجبك الجمهورى في الولاء وتذكروا أن الواجب أثقل من جبل يتينا الموت
أخف من ريشة ، فلا تقموا في الخوى والعار باقتداركم إلى المبدأ الخلقى فتجلبون
الخوان والشار لاسمكم .

٢ — يجب على الجندي والبحار أن يكونا دقيقين في مراعاة اللياقة والأدب ،
وقد نظم الجنود والبحارة درجات من مارشال وأميرال في البحرية إلى الجندي
أو البحار العادى ، وحتى الرتبة الواحدة أو الدرجة الواحدة ، تتضمن
اختلافات في الألفية في الخدمة ويجب بمقتضى هذا أن يخضع الجدد للأقدمين
منهم ، وأن يعتبروا الأوامر التى يصدرها الأقدم منهم كأنها صادرة منا ،
ويجب على الدوام أن لا تحترموا رؤساءكم لحسب بل أن تحترموا أيضا الأقدم
منكم في الخدمة ، حتى وإن كنتم لا تعملون تحت رياستهم . ومن ناحية أخرى
يجب على الرؤساء ألا يعاملوا مرؤوسهم بازدراء أو غفاسة ، وفي الحالات التى
لا يستدعى فيها العمل الرسمى أن يتوخى الرؤساء الحرم والهدوء ، يتعين عليهم أن
يعاملوا مرؤوسهم برقى ، وأن تكون الرقة هدفهم الأساسى حتى تكون جميع
الرتب متحدة في خدمتهم للأميراطور فإذا أملمت أيها الجنود والبحارة مراعاة
حدود اللياقة والأدب وطألمت رؤساءكم بغير احترام ، ومرؤوسكم باللفظة
أقدم التعاون والانسجام ، ولم تصبوا آفة بين قواتكم لحسب ، بل تكونون
أيضا جنّة ضد الدولة ولا تستحقون عفوا ولا غفرانا .

٣ - يجب على الجندي والبحار أن يقدرا الشجاعة. حق قدرها ، فإن صفة الشجاعة كانت في بلادنا منذ أقدم العصور تحتل أرفع مكانة ، وبدونها يصبح رعايانا غير جديرين باسمهم ، فكيف إذن يجوز الجندي والبحار اللذين تحتم عليهما مهتهما مواجهة العدو في المعركة أن يفسيا حتى ولو للحظة مآبرة أن يكونا من الشجعان ؟ ولكن هناك شجاعة حقيقية وأخرى زائفة ، فالاندفاع وراء جموح سورة الغضب والقيام بأعمال العنف لا يمكن أن يسمى شجاعة حقيقية . وإنما يجب أن يكون الجندي والبحار إدراك سليم للخطأ والصواب وأن ينميا في نفسيهما التحكم في أعصابهما ورباطة الجأش وأن يضعا خططهما بتأن ودوية ، ويتمين عليهما عدم الاستهانة بعمد ضعيف أو خشية عدو متفوق ، وإنما يجب على كل فرد أن يؤدي واجبه كجندي أو بحار ، فهذه هي الشجاعة الحقيقية ؛ وعلى الذين يقدرون الشجاعة الحقيقية في معاملاتهم اليومية أن يراعوا أولا الظرف والكياسة ، وأن يكون هدفهم كسب حب الآخرين واحترامهم فإذا تظاهروا بالشجاعة وتذرعوا بالعنف تعرضتم في النهاية لبغض العالم الذي ينظر إليكم عندئذ وكأنكم وحوش ضارية ، وهذا ما يجب أن تتحذروا منه .

٤ - يجب على الجندي والبحار أن يضعوا الأمانة والاستقامة في أعلى مكان من التقدير ، فالأمانة والاستقامة هما الواجبان الأساسيان للإنسان ، ولا يمكن للجندي والبحار بصفة خاصة أن يتجردا منهما ويبقيا في الخدمة ولو ليوم واحد ، والأمانة تشمل المحافظة على الكلمة ، والاستقامة تشمل تأدية الواجب ، فإذا أردتم إذن أن تكونوا أمتاء ومستقيمين في أى شيء تعين عليكم أن تنظروا منذ البداية وتدققوا في أن تعرفوا إن كان في إمكانكم القيام به أم لا . فإذا اندفعتم بغير روية إلى الموافقة على عمل ما غامض في طبيعته وربطتم أنفسكم بالتزامات غير حكيمة وحاولتم بعد ذلك أن تثبتوا أنكم أمتاء ومستقيمون فستجدون أنفسكم في حرج كبير . لا نهمة منه ، وعندئذ لا ينفع الندم ، ولهذا يجب أولا التأكد بما إذا كان العمل المطلوب مستقيا ومعقولا أم لا ، وإذا اقتسم بأنه ليس في إمكانكم المحافظة على كلمتكم واستقامتكم ، فن الحير أن تتخلوا عن عملكم في الحال ، وقد حدث منذ العصور الغابرة أحداث متكررة ظهر فيها رجال عظام وأبطال أصابهم سوء الحظ فهلكوا وتركوا لندبتهم أسماء ملطخة بالعار ، لا شيء إلا لأنهم في محاولاتهم أن يكونوا أمتاء في أمور صغيرة لم يتمكنوا من التمييز

بين الخطأ والصواب فيما يتعلق بالمبادئ الجوهرية ، أو لأنهم لم يهتدوا إلى الطريق الصحيح في تأدية الواجب العام وحافظوا على إيمانهم بالعلاقات الخاصة ، ولهذا يجب أن تحذروا بشدة هذه الأمثلة وتجنبوها .

٥ - يجب على الجندي والبحار أن يعملوا البساطة هدفهما ؛ لأنك إذا لم تعمل البساطة هدفك أصبحت غثا مستهترا تحب البذخ والتبذير ، وتنتهي إلى الأنانية والشح وتبسط إلى أحط دركات الدناءة ، فلا ينفعك عندئذ الولاء ولا الشجاعة ولا ينفذ منك من ازدراء العالم . وليس من المغالاة القول إنك ستقع بهذا في سوء حظ يلازمك طول الحياة ، فلو ظهر شركهَذَا بين الجنود والبحارة مرة انتشر كالوباء وانهارت عندئذ الروح العسكرية ومبادئها ، ونحن وإن كنا معنيين إلى حد كبير بهذه النقطة فقد أصدرنا أخيرا القوانين التأديبية وحذوناكم هذا الشر ، وبرغم ذلك فإتنا قلقون من أن يتفشى هذا الشر ، ولذلك نكرر تحذيرنا . وعليكم أيها الجنود والبحارة ألا تسهينوا قط بهذا التحذير .

ويستحث على الجنود والبحارة ألا ينفلوا لحظة واحدة عن هذه المواد الخمس ، وتنفيذها الآن يقتضى منكم الإخلاص التام ، لأنها بمثابة الروح لجنودنا وبحارتنا . والإخلاص هو روح هذه المواد ، فإذا لم يكن القلب مخلصا فالأقوال والأفعال مهما جسست تكون مجرد مظهر خارجي لا يجدي قليلا ، أما إذا كان الإخلاص نابعا من القلب فإنه يمكن تحقيق أى شيء . وهذه المواد الخمس هي أيضا الباب الأكبر لعالم الدنيا والآخرة وهي القانون العالمى للبشرية ، ومن السهل مراعاتها وممارستها فإذا أطعتم أيها الجنود والبحارة تعليماتنا وراعيتم هذه المبادئ ومارستموها وأديتم واجبكم في خدمة بلدكم أصبح ذلك مصدرا للثمة لا لأفئتنا لحسب بل أيضا لجميع شعب اليابان .

صدر في اليوم الرابع من الشهر الأول للعام الخامس عشر من عهد مييجي .

الملحق رقم ٦

مرسوم التعليم ١٨٩٠

صدر هذا المرسوم في ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٩٠ وأعيد فيه تأكيد بقاء التقاليد

(م - ٨ اليابان)

الدينية والشتوية في الأمة وتعزيزها عند الأفكار السياسية والأخلاقية الغربية
ويعد أيضا محاولة لإستغلال الناحية الخلقية التقليدية في اليابان لتعزيز الدولة
الجديدة التي أنشأتها ديكتاتورية مييجي ، وهو مرسوم يتلى كثيرا في المدارس ،
ويعرف عترياته كل ياباني :

* * *

ليكن معلوما لدى جميع رعايانا :

« أن أسلافنا الإباطرة قد أنشأوا إمبراطوريتنا على أساس متين ودائم ،
وغرسوا فضائل متأصلة الجذور ، وأخذ رعايانا يعملون في اتحاد تام وولاء
كامل وتقوى عظيمة في تصوير جمال هذه الإمبراطورية عصرا بعد عصر وجيلا
بعد جيل ، وهذا هو مجد الطبيعة الأساسية لإمبراطوريتنا الذي ينبع منه أيضا
منهل تعليمنا أيها الرعايا ، كونوا بادرين بآبائكم ، محبين لإخوانكم
وأخواتكم منسجمين فيديجانكم مخلصين في صداقتكم ، احملوا أنفسكم على التواضع
والاعتدال ، قدموا الخير للجميع ، واصلوا التعليم وانثروا الفنون ، وبذلك
تزيدون من مقدرتكم الذهنية ، وتستوفون ملكاتكم الخلقية ، ساعدوا على
خير الشعب ونموا المصلحة العامة ، واحترموا على الدوام الدستور ، وراعوا
القوانين .! وإذا وقع أى طارئ قدموا أنفسكم بشجاعة إلى الدولة ، وبهذا
تحمسون إزدهار عرشنا الإمبراطوري وتصونوه ، وتصبحوا ليس فقط رعايانا
الطيبين الأماناء ، بل وتضربون أيضا أروع الأمثلة لخير تقاليد أسلافكم . .

« إن الوسيلة التي ذكرناها هنا هي في الحقيقة تراث أسلافنا الإباطرة ، ويجب
أن يتبعها خلفاؤهم ورعاياهم على السواء ، لأنها صالحة لكل الأزمنة والأمكنة ،
ونحن نود أن تحمل هذه التعاليم محلا مبعثلا في قلوبنا بالاشتراك معكم يارعايانا
حتى يتسنى لنا جميعا أن نتجلى بالفضيلة .

مسدد في اليوم الثلاثين من الشهر العاشر من العام الثالث والعشرين
لحكم مييجي .

الملحق رقم ٧

دستور ميجى

غالب ظن الاحرار من اليابانيين فى مواد الدستور الرجعية ، ولكنهم لم يستطيعوا الجهر بانتقاداتهم لأن الدستور قدم على أنه هبة من الامبراطور ، وقد حصلت الحكومة جميع الصحف المتطرفة لكي تضمن عدم نشر أية ملاحظات وانتقادات عند صدوره ، وأذرت الصحف الأخرى بالألا نشر أى تعليق مضاد . وفيما يلى النص الكامل لدستور ميجى :

المقدمة

لقد تجوأنا بفضل أمجاد أسلافنا العرش الذى توارثناه فى سلسلة متتابعة الحلقات لأجيال أبدية ، وانعقدت رغبتنا على ضمان خير رعايانا المحبوبين والنهوض بملكاتهم الذهنية والأخلاقية . . الأمر الذى كان موضع عناية أجدادنا ورعايتهم المشبعة بالحب لهم ، ونحن إذ نأمل أن نحقق الرخاء للدولة بالانفاق مع شعبنا وبفضل تأييدهم لنا فعلن وفقا لمرسومنا الامبراطورى الصادر فى اليوم الثانى عشر من الشهر العاشر من العام الرابع عشر لحكم ميجى ، قانونا أساسيا للدولة يبين المبادئ التى سنسترشد بها فى مسلكنا ، ويوضح خلفائنا ورعايانا وذريرتهم ما يجب عليهم أنه يتبعوه إلى الأبد .

إننا ورثنا حقوق السيادة على الدولة من أجدادنا ، وستتركها ترانا لابنائنا ، وسوف لانعجز نحن ولاهم فى المستقبل عن استخدامها على خير وجه وفقا لمواد الدستور الممنوح لكم بمقتضى هذا المرسوم .

ونحن فعلن الآن احترامنا وحمايتنا لسلامة حقوق شعبنا واملائه ، ونضمن لهم التمتع بمثل هذا ضمن نطاق مواد الدستور الحالى وفى حدود القانون .

وسيدعى البرلمان الأول للانتقاد فى العام الثالث والعشرين من حكم ميجى ، وسيكون يوم افتتاحه هو اليوم الذى يصبح فيه هذا الدستور نافذا .

وإذا نشأ فى المستقبل ما يقتضى تعديل أى مادة من مواد هذا الدستور ،

تتولى نحن أو خلفاؤنا حق المبادرة فبقدم مشروعا بهذا إلى البرلمان الامبراطورى الذى يتولى الاقتراح عليه وفقا لشرط المتخصص عليها فى هذا الدستور ، وبخلاف هذا لا يسمح لابنائنا ولا لرعائنا أن يحاولوا تغيير شىء من هذا .
وسيكون وزراء دولتنا الذين يعملون باسمنا مسئولين عن تنفيذ الدستور الحالى ، وعلى رعائنا الحاليين وذريتهم يقع واجب الولاء لهذا الدستور .

الباب الاول

الامبراطور

- مادة ١ - يملك امبراطورية اليابان ويحكمها إلى دهور لا نهاية لها سلافة من الابطرة .
- مادة ٢ - يتولى العرش الامبراطورى نسل من الذكور الامبراطوريين وفقا لتصوص قانون القصر الامبراطورى .
- مادة ٣ - الامبراطور مقدس وذاته مصونة .
- مادة ٤ - الامبراطور هو رأس الامبراطورية يحفظ لنفسه حقوق السيادة ويمارسها وفقا لشرط الدستور الحالى .
- مادة ٥ - يمارس الامبراطور السلطة التشريعية بموافقة البرلمان الامبراطورى .
- مادة ٦ - يصدق الامبراطور على القوانين ويأمر بإعدادها وتنفيذها .
- مادة ٧ - يدعو الامبراطور البرلمان الامبراطورى إلى الانعقاد ويفتحة وينهى دوراته ويعطله إلى أجل ويحل مجلس النواب .
- مادة ٨ - إذا بدت ضرورة ملحة تذهب إلى المحافظة على الأمن العام أو تجنب كوارث عامة ، يصدر الامبراطور مراسيم امبراطورية تحمل محل القانون وذلك عندما لا يكون البرلمان منعقدا ، على أن تعرض هذه المراسيم على البرلمان عند اجتماعه بعد ذلك فإذا لم يوافق البرلمان عليها ، فعلى الحكومة أن تقرر إعطائها بالنسبة للمستقبل .

مادة ٩ - يصدر الإمبراطور أو يوعد بإصدار مراسيم لتنفيذ القوانين أو المحافظة على السلام العام والنظام وتوفير الرفاهية للشعب . ولكن لا يجوز بأى حال أن يؤدي أى مرسوم إلى تغيير أى قانون قائم .

مادة ١٠ - يحدد الإمبراطور نظام مختلف فروع الإدارة ومربيات الموظفين المدنيين والعسكريين ويعين الموظفين ويفصلهم ، ويجب فى حالة الاستثناءات التى نص عليها بصفة خاصة فى الدستور الحال أن تكون متفقة مع النصوص المذكورة .

مادة ١١ - للإمبراطور القيادة العليا للجيش والبحرية .

مادة ١٢ - الإمبراطور يحدد نظام الجيش والبحرية ومركزهما فى حالة السلم .

مادة ١٣ - الإمبراطور يعلن الحرب ، ويعقد الصلح ويعزم المعاهدات .

مادة ١٤ - الإمبراطور يعلن حالة الحصار ويجرى تحديد شروط حالة الحصار ومتعتها بقانون .

مادة ١٥ - الإمبراطور ينعم بألقاب النبالة ويمنح الرتب والنياشين والأوسمة .

مادة ١٦ - الإمبراطور يأمر بالعفو العام والغفران وتخفيف العقوبات ورد الاعتبار .

مادة ١٧ - يؤلف مجلس وصاية وفقا لنصوص قانون القصر الإمبراطورى ويمارس باسم الإمبراطور جميع السلطات التى يتمتع بها الإمبراطور .

الباب الثانى

حقوق الرعايا وواجباتهم .

مادة ١٨ - الشروط اللازمة للرعية اليابانية يحددها القانون .

مادة ١٩ - يحدد تعيين الرعايا اليابانيين وفقا للوصفات الواردة فى القوانين والتشريعات ، فى المناصب المدنية أو العسكرية أو أى وظائف أخرى .

مادة ٢٠ - الرعايا اليابانيون مطالبون بالخدمة فى الجيش أو البحرية وفقا لنصوص القانون .

مادة ٢١ - الرعايا اليابانيون مطالبون بدفع الضرائب وفقا لنصوص القانون .

مادة ٢٢ - الرعايا اليابانيون حرية الإقامة وحرية تغيير هذه الإقامة ضمن حدود القانون .

مادة ٢٣ - لا يقبض على أى رعية يابانى أو يستقل أو يحاكم أو يعاقب إلا وفقا للقانون .

مادة ٢٤ - لا يحرم أى رعية يابانى من حقه فى أن يحاكم بواسطة قضاة معينين بالقانون .

مادة ٢٥ - لا يجوز دخول دار أى رعية يابانى أو فتحها إلا برضاة وتستثنى من ذلك الحالات المنصوص عليها فى القانون .

مادة ٢٦ - باستثناء الحالات المذكورة فى القانون لا يجوز انتهاك سرية خطابات أى رعية يابانى .

مادة ٢٧ - لا ينتهك حق الملكية لكل رعية يابانى . والتدابير التى تقتضى الضرورة اتخاذها للنفقة العامة يجب أن ينص عليها القانون .

مادة ٢٨ - الرعايا اليابانيون يتمتعون بحرية المعتقدات الدينية ضمن حدود لائس السلام والنظام ولا تتعارض مع واجباتهم كرهايا .

مادة ٢٩ - الرعايا اليابانيون يتمتعون ضمن حدود القانون بحرية الخطابة والكتابة والنشر عند الإجتماعات العامة وتكوين الجمعيات .

مادة ٣٠ - يجوز لرعايا اليابانيين أن يقدموا التماسات بشرط مراعاة قواعد الاحترام اللائقة والتزام النظم والقوانين الموضوعة لهذا الغرض .

مادة ٣١ - لا يجوز أن تؤثر المواد الواردة فى هذا الباب على ممارسة السلطات المسندة للإمبراطور فى زمن الحرب أو فى حالة الطوارئ الوطنية .

مادة ٣٢ - أى نص وكل نص من النصوص التى تضمنتها المواد المذكورة فى هذا الباب تطبق على ضباط وجنود الجيش والبحرية بشرط ألا تكون متضاربة مع قوانين ونظم الجيش والبحرية .

الباب الثالث

البرلمان الإمبراطورى

مادة ٣٣ - يتألف البرلمان الإمبراطورى من مجلسين ، مجلس أعيان ومجلس نواب .

مادة ٣٤ - يتألف مجلس الأعيان وفقا للتشريع الخاص بهذا المجلس ، من أعضاء الأسرة الإمبراطورية ، وطبقات النبلاء من الأشخاص الذين يعينهم الإمبراطور .

مادة ٣٥ - يتألف مجلس النواب من أعضاء ينتخبهم الشعب وفقا لنصوص قانون الانتخاب .

مادة ٣٦ - لا يمكن لأحد أن يجمع بين عضوية المجلسين فى وقت واحد .

مادة ٣٧ - كل قانون يحتاج إلى موافقة البرلمان الإمبراطورى .

مادة ٣٨ - يقترح المجلسان على مشروعات القوانين التى تقدمها الحكومة لها ويحوز لها التقدم بمشروعات قوانين .

مادة ٣٩ - مشروع القانون الذى يرفضه أحد المجلسين لا يعرض مرة أخرى فى نفس الدورة .

مادة ٤٠ - يمكن للمجلسين أن يقدموا اعتراضات الحكومة بشأن القوانين أو بشأن أى موضوع آخر ، ولكن إذا رفضت هذه الاعتراضات فلا يمكن تقديمها مرة أخرى فى نفس الدورة .

مادة ٤١ - يدهى البرلمان الإمبراطورى للاجتماع فى كل عام .

مادة ٤٢ — تستمر دورة البرلمان الإمبراطورى ثلاثة اشهر ، ويجوز إذا اقتضى الأمر إطالة هذه الفترة بأمر إمبراطورى .

مادة ٤٣ — عند الضرورة الملحة يجوز دعوة البرلمان إلى الانعقاد فى دورة استثنائية بالإضافة إلى الدورة العادية ، وتحدد فترة الدورة الاستثنائية بأمر إمبراطورى .

مادة ٤٤ — يتم فى وقت واحد افتتاح المجلسين وإنهاء دورتهما وإماتتهما وتعطيلهما إلى أجل . وفى حالة صدور أمر بإعجل مجلس النواب تتأجل فى الوقت ذاته اجتماعات مجلس الاعيان .

مادة ٤٥ — عندما يصدر الأمر بإعجل مجلس النواب يصدر أمر إمبراطورى بانتخاب أعضائه من جديد ، ويدعى المجلس الجديد للانعقاد فى غضون خمسة أشهر من تاريخ صدور أمر الحل .

مادة ٤٦ — لا يمكن فتح باب مناقشة أو إجراء اقتراح فى أحد المجلسين إلا إذا كان ثلث مجموع الأعضاء حاضرا .

مادة ٤٧ — تؤخذ الأصوات فى المجلسين بالأغلبية المطلقة ، وفى حالة تعادل الأصوات يفوز بالأغلبية الفريق الذى اقترح الرئيس فى جانبه .

مادة ٤٨ — تعقد مناقشات المجلسين علنا ويمكن أن تجرى فى جلسة سرية بطلب من الحكومة أو بقرار من المجلس .

مادة ٤٩ — يجوز لكل من المجلسين أن يقدم عرائض للإمبراطور .

مادة ٥٠ — يجوز للمجلسين أن يتلقوا التماسات مقدمة من الرعايا .

مادة ٥١ — يجوز للمجلسين أن يسنا اللوائح اللازمة لإدارة شئونهما الداخلية وذلك بالإضافة إلى مائص عليه الدستور وقانون المجلسين .

مادة ٥٢ — لا يجوز أن يعتبر أى عضو من المجلسين مستقلا خارج المجلسين

عن أى رأى أبدى فى المجلس أو عن أى تصويت حدث ، ولكن العضو يصبح مسئولا أمام القانون إذا أبدى وأيه علنا فى خطبة شعبية أو فى وثيقة مطبوعة أو مكتوبة أو بأى وسيلة أخرى مشابهة .

مادة ٥٣ — يتمتع أعضاء المجلس خلال الدورة بالحصانة من الاعتقال إلا فى حالة ارتكاب جرم صارخ ، أو فى حالة جرائم تحصل بإثارة اضطراب داخل أو مناهب عارضية ، ويكون الاعتقال بموافقة المجلس .

مادة ٥٤ — يجوز لوزراء الدولة ومنتدبى الحكومة أن يحضروا اجتماعات أى من المجلسين فى أى وقت كان ، ولم أن يشتركوا فى المناقشة .

الباب الرابع

وزراء الدولة والمجلس الخاص

مادة ٥٥ — على وزراء الدولة أن يقدموا النصح للامبراطور ويكونوا مسئولين عن نصيحتهم . ويجب أن تكون جميع القوانين والتشريعات الامبراطورية والمراسيم الامبراطورية من أى نوع كانت ، والى تكون متعلقة بشئون الدولة بمهورة أيضا بتوقيع أحد وزراء الدولة .

مادة ٥٦ — يجب على أعضاء المجلس الخاص — وفقا لنصوص تنظيم هذا المجلس — أن يناقشوا فى المسائل الهامة للدولة عندما يستشهدهم الامبراطور .

* * *

الباب الخامس

السلطة القضائية

مادة ٥٧ — تمارس المحاكم السلطة القضائية بمقتضى القانون وباسم الامبراطور ، ويحدد القانون اختصاصات هذه المحاكم ونظامها .

مادة ٥٨ — يعين القضاء من بين الذي يملكون المؤهلات الصحيحة التي نص عليها القانون ولا يجرد القاضي من منصبه إلا إذا صدر ضده حكم جنائي أو عقوبة تأديبية ، ويحدد القانون قواعد العقوبات التأديبية .

مادة ٥٩ — المحاكم والأحكام يجب أن تكون علنية في المحاكم ، ولكن إذا كان هناك ما يخشى أن يكون فيه مساس بالسلام والأمن أو صيانة الآداب العامة فيجدر عندئذ تعطيل المحاكمة العلنية بنص القانون أو بقرار من المحكمة .

مادة ٦٠ — جميع المسائل التي تقع ضمن اختصاص المحكمة الخاصة يجب أن ينص عليها بصفة خاصة في القانون .

مادة ٦١ — لا تنظر محاكم القضاء في قضايا تتعلق بحقوق يثبت أنها انتهكت بإجراءات غير شرعية من جانب السلطات الإدارية ، وإنما تكون من اختصاص محكمة المنازعات الإدارية التي تنفأ خصيصاً لذلك وفقاً لنص القانون .

* * *

الباب السادس

المالية

مادة ٦٢ — يكون فرض ضريبة جديدة أو تعديل فئات ضريبة قائمة بواسطة قانون . غير أن جميع الرسوم الإدارية التي من هذا القبيل أو الإيرادات الأخرى التي تكون من قبيل التمويض لا تقع ضمن الفئة الواردة في الفقرة السابقة .

ويجب الحصول على موافقة البرلمان الإمبراطوري عند عقد القروض الوطنية والتمتع على ديون أخرى لحساب الخزانة الوطنية ، ويستثنى من ذلك ما هو منصوص عليه في الميزانية .

مادة ٦٣ — تجب بمقتضى النظام القديم الضرائب المفروضة الآن مادامت لم تعدل بقانون جديد .

مادة ٦٤ — يجب الحصول على موافقة البرلمان الإمبراطورى فيما يتعلق بنفقات الدولة وإيراداتها وذلك بواسطة ميزانية سنوية . ويجب الحصول على موافقة البرلمان الإمبراطورى على أى من النفقات وعلى جميعها مما يتعدى التقديرات الواردة فى أبواب وقرارات الميزانية أو التى لم ينص عليها فى الميزانية .

مادة ٦٥ — يجب عرض الميزانية أولا على مجلس النواب .

مادة ٦٦ — تستوفى نفقات القصر الإمبراطورى فى كل عام من الخزنة الوطنية وفقا للقدر المحدد الآن ، ولا يقتضى ذلك الحصول على موافقة البرلمان الإمبراطورى إلا إذا اقتضت الضرورة زيادة هذه النفقات .

مادة ٦٧ — لا يجوز للبرلمان الإمبراطورى أن يرفض أو يخفف بغير موافقة الحكومة المصروفات التى أصبحت ثابتة والتى جعلها الدستور تركيزا على السلطات الخاصة بالإمبراطور ، أو تلك المصروفات التى يمكن أن تكون قد نشأت بحكم القانون أو التى تتعلق بالإلتزامات للقانونية للحكومة .

مادة ٦٨ — يجوز للحكومة لكن تواجه احتياجاتها الخاصة ، أن تطلب من البرلمان الإمبراطورى الموافقة على قدر معين يكون بمثابة رصيد للمصروفات المستجدة لعدد من الأعوام سبق تحديده .

مادة ٦٩ — ينص فى الميزانية على إنقضاء رصيد احتياطي لسد أى عجز لا يمكن تجنبه فى الميزانية ولمواجهة الاحتياجات التى لم ينص عليها فى الميزانية .

مادة ٧٠ — عند ما لا يمكن استثناء البرلمان الإمبراطورى إلى الانقضاء بسبب الحالة الخارجية أو الداخلية للبلاد ، يجوز للحكومة — فى حالة الضرورة الملحة التى تدعو للحفاظ على الأمن العام — أن تتخذ جميع التدابير المالية اللازمة بواسطة مرسوم إمبراطورى .

وفى الحالة المذكورة فى الفقرة السابقة تعرض المسألة على البرلمان الإمبراطورى فى دورته التالية ، ويجب عندئذ الحصول على موافقة عليها .

مادة ٧١ - عندما لا يقترح البرلمان الإمبراطورى على الميزانية ، أو عندما لا تكون الميزانية قد أصبحت معدة فعلا ، يتمين على الحكومة أن تنفذ ميزانية العام السابق .

مادة ٧٢ - يجب أن يتحقق ديوان المحاسبة من مصروفات الدولة وإيراداتها ويعتدما على أن تقدمها الحكومة للبرلمان الإمبراطورى مرفقة بقرار بالتحقق من صحتها يضمه الديوان المذكور .

يحدد نظام واحتصاص ديوان المحاسبة بواسطة قانون منفصل .



الباب السابع

قواعد ونظم إضافية

مادة ٧٣ - عندما تطرأ ضرورة في المستقبل تدعو إلى تعديل فصوص الدستور الخاص بصدور أمر لإمبراطورى بتقديم مشروع هذا القانون إلى البرلمان الإمبراطورى :

وفي الحالة السابقة لا يستطيع أى مجلس من المجالسين أن يفتح باب المناقشة إلا إذا توافر ما لا يقل عن ثلثي مجموع عدد الأعضاء ، ولا يمكن الموافقة على أى تعديل إلا إذا توافرت أغلبية لا تقل عن ثلثي عدد الأعضاء الحاضرين .

مادة ٧٤ - لا يجوز تقديم أى تعديل لقانون القصر الإمبراطورى إلى البرلمان لمناقشته .

ولا يمكن تعديل أى نص من فصوص الدستور الحالي بواسطة قانون يصدر من القصر الإمبراطورى .

مادة ٧٥ - لا يجوز إجراء أى تعديل في الدستور أو في قانون القصر الإمبراطورى خلال فترة قيام وصاية على العرش .

مادة ٧٦ - تستمر سارية النظم القانونية القائمة ، كالقوانين والتشريعات أو غيرها من الأوامر تحت أى اسم آخر ، مادامت لا تتعارض مع الدستور الحالى .

جميع العقود القائمة أو الأوامر التى تفرض التزامات على الحكومة يجب أن تدخل فى نطاق المادة ٦٧ .

الملحق رقم ٨

الأحد والعشرون مطلباً ١٩١٥

حاولت الحكومة اليابانية أن تحيط بمفاوضاتها مع الصين بالتسكيم ، ولكن بول ديلش وزير أمريكا استطاع مع هذا فى أول فبراير سنة ١٩١٥ أن يرسل إلى وزارة الخارجية الأمريكية ملخصاً دقيقاً للمطالب ، وفى ٦ مارس سنة ١٩١٥ أرسل نسخة من المذكرة الأصلية مرفقة بالترجمة وهذا نصها :

- ١ -

اتفقت الحكومتان اليابانية والصينية رغبة منهما فى حفظ السلام العام فى شرق آسيا وتعزيز العلاقات الودية وروابط حسن الجوار القائم بين الاثنين ، على المواد التالية :

مادة ١ - تتعهد الحكومة الصينية بأن تقدم موافقتها التامة على جميع المسائل التى قد تتفق الحكومة اليابانية عليها فيما بعد مع الحكومة الألمانية وتتصل بالتنازل عن جميع الحقوق والمصالح والامتيازات التى تمتلكها ألمانيا بمعااهدات أو غيرها فى ولاية شانتونج .

مادة ٢ - تعهد الحكومة الصينية بالألا تتنازل عن أى أرض أو جزيرة فى ولاية أنتونج وعلى طول ساحلها ، أو تؤجرها لدولة ثانية بأية حجة من المصالح .

مادة ٣ - توافق الحكومة الصينية على أن تبنى اليابان سكة حديدية من شيفو أولونجكو وتمتد حتى تلتقى بالخط الحديدي كياو شو - شينا نفو .

مادة ٤ - تعهد الحكومة الصينية حرصا على تنمية التجارة وتشجيع إقامة الأجانب بأن تفتح بنفسها فى أقرب وقت بعض المدن والبلدان الهامة فى ولاية شانتونج لتكون موانئ تجارية ، ويتم الاتفاق بين الحكومتين على هذه الأماكن التى يجب فتحها وذلك فى اتفاق منفصل .

- ٢ -

لما كانت الحكومة الصينية تعترف على الدوام بالمركز الخاص الذى تمنع به اليابان فى جنوب منشوريا وشرق منغوليا الداخلية ، اتفقت الحكومتان اليابانية والصينية على المواد التالية :

مادة ١ - توافق الحكومتان المتعاقدتان على مد أجل عقود إيجار ليناء بورت آرثر ودالني ، وإيجار سكة حديد جنوب منشوريا ، وسكة حديد أنتونج - موكدن لمدة ٩٩ عاما .

مادة ٢ - يكون الرعايا اليابانيين (أو بالأحرى الموظفين أو الأهالى العاديين من اليابانيين) فى جنوب منشوريا وشرق منغوليا الداخلية الحق فى استئجار أو امتلاك الأراضى اللازمة لتشييد مبان للتجارة والصناعة أو للزراعة .

مادة ٣ - يكون الرعايا اليابانيين (الموظفين والأهالى العاديين) حق الإقامة والسفر فى جنوب منشوريا وشرق منغوليا الداخلية وأن يستخدمها فى الأعمال والصناعات من أى نوع كانت .

مادة ٤ - توافق الحكومة الصينية على منح الرعايا اليابانيين (الموظفين

والأهال العاديين) حقوق التعدين في جميع المناجم في جنوب منشوريا وشرق منشوريا الداخلية ، وفيما يتعلق بأى المناجم التى يجب أن تفتح فهو أمر تشترك الحكومتان في البت فيه (أما مسألة فتح كل منجم فيعقد بشأنها اتفاق منفصل) .

مادة ٥ — توافق الحكومة الصينية ، فيما يختص بالحالتين المذكورتين فيما بعد ، على وجوب الحصول على موافقة الحكومة اليابانية قبل اتخاذ أى عمل .

د أ ، — عند منح ترخيص لأحد رعابا أى دولة ثالثة لبناء سكة حديدية أو عند عقد قرض مع دولة ثالثة لبناء سكة حديدية في جنوب منشوريا وشرق منشوريا الداخلية .

د ب ، — عند عقد قرض مع دولة ثالثة لضمان الضرائب المحلية في جنوب منشوريا وشرق منشوريا الداخلية .

مادة ٦ — توافق الحكومة الصينية على أنها إذا استخدمت مستشارين سياسيين أو مدبرين ماليين أو عسكريين في جنوب منشوريا أو شرق منشوريا الداخلية فعليا أن تستشير الحكومة اليابانية أولا .

مادة ٧ — توافق الحكومة الصينية على تسليم الإشراف على سكة حديد كيهين — شانج شون وإدارتها إلى الحكومة اليابانية لمدة ٩٩ سنة تبدأ من توقيع هذا الاتفاق .

— ٣ —

إن الحكومتين اليابانية والصينية إذ ترنان أن المالين اليابانيين وشركة هان يه يينج علاقات وثيقة ببعضهما البعض في الوقت الحاضر ورغبة منهما في تقدم المصالح المشتركة للأمتين توافقان على المواد التالية :

مادة ١ — يوافق الطرفان المتعاقدان على أنه عندما تسنح الفرصة المواتية تصبح شركة هان يه يينج مؤسسة مشتركة بين الأمتين ، وتوافقان أيضا على أن لا تقوم الصين بدون سابق موافقة من اليابان بأى عمل يؤدي إلى التصرف

في حقوق ومصالح هذه الشركة مهما كان نوع هذه الحقوق والمصالح ، ولا أن تكون سببا في حل هذه الشركة على حرية التصرف في هذه الحقوق والمصالح .

مادة ٢ - توافق حكومة الصين على ألا يسمح ، بغير سابق موافقة من اليابان ، بأن يدير العمل في المناجم المجاورة للمناجم التي تملكها شركة هلن يه بينج أشخاص من خارج الشركة المذكورة ، وتوافق أيضا على أنه إذا أريد تنفيذ أى تعهد يخشى أن يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على مصالح هذه الشركة ، يجب أولا الحصول على موافقة الشركة .

- ٤ -

إن الحكومتين اليابانية والصينية تضمان نصب أعينهما المحافظة على سلامة أراضي الصين ، ولهذا توافقتان على المادة الخاصة التالية :

تعهد الحكومة الصينية ألا تتنازل أو توجر لدولة ثالثة أى ميناء أو خليج أو جزيرة على طول شاطئ الصين .

- ٥ -

مادة ١ - تستخدم الحكومة الصينية المركزية يابانيين ذوى نفوذ (أو بعبارة حرفية يابانيين لهم قوة أو سلطة أو نفوذ) كمشاورين في الشؤون السياسية والمالية والعسكرية .

مادة ٢ - تمنح المستشفيات والكنائس والمدارس اليابانية في الصين حق امتلاك الأراضي .

مادة ٣ - لما كان لدى الحكومتين اليابانية والصينية حالات كثيرة من النزاع أمام البوليس الياباني والصيني يمتنع على الحكومتين تسويتها ، وهى حالات تشير قدرا غير قليل من سوء التفاهم ، فن الواجب لهذا السبب أن تدار أقسام البوليس في الأماكن الهامة في الصين بواسطة هيئة مشتركة من اليابانيين أو أن تستخدم أقسام البوليس في هذه الأماكن عددا كبيرا من اليابانيين لكي

يمكنهم في الوقت ذاته المساعدة في اقتراح التحسينات التي يجب ان تجري في هيئة البوليس الصيني .

مادة ٤ - تشتري الصين من اليابان قدرا محددًا من الذخائر الحربية (مثلا خمسين في المائة أو أكثر مما تحتاج إليه الحكومة الصينية) ، وأن تنشأ في الصين ترسانة يابانية صينية مشتركة ، ويستخدم فيها خبراء فنيون وتشتري لها مواد يابانية .

مادة ٥ - توافق الصين على أن تمنح اليابان إلى جانب حقها في بناء سكة حديدية تصل بين ووشانج وكيوكيانج ونافشانج خطا آخرين نافشانج ومانشو ، وخطا ثالثا بين نافشانج وشاوشو .

مادة ٦ - إذا احتاجت الصين إلى رأس مال أجنبي لتفعيل المناجم وبناء السكك الحديدية ، وإنشاء ورش الموانئ (ومنها الأحواض) في ولاية فوكين ، تعين عليها أن تستشير اليابان أولا .

مادة ٧ - توافق الصين على أن يكون للرعايا اليابانيين حق نشر البوذية في الصين (وردت في النص الصيني الإشارة إلى الدين لا البوذية فقط) .

• • •

الملحق رقم ٩

مذكرة تاناكا ١٩٢٧

تخضع تاناكا ورئيس الوزراء مؤتمرا هاما في طوكيو بشأن شئون الشرق الأقصى بين ٢٧ يونيو و ٧ يوليو سنة ١٩٢٧ حضره جميع الموظفين العسكريين والمدنيين البارزين المعنيين بهذه الشئون . والمعتقد أن مذكرة تاناكا التي نشرها الصينيون لأول مرة في عام ١٩٢٩ هي عبارة عن ملخص للنتائج التي أسفر عنها هذا المؤتمر والتي قدمها تاناكا للإمبراطور . ولكن هناك شك كبير في أن تكون الوثيقة كهذه . فإمبراطور على الإطلاق لا يوافق على الإطلاق . وربما كانت بمثابة

عريضة قدمها بعض أعضاء المؤتمر ، وقد تكون — وهذا هو الأرجح — زيفاً بارعاً . ولكننا مع ذلك ذات قيمة تاريخية معينة ، لأنها تلخص بعض الآراء التي كانت سائدة في اليابان في نهاية الحقبة التي بدأت في عام ١٩٢٩ والتي كانت غالبة في حقبة ١٩٣٠ .

كانت المضال السياسية والاقتصادية غير مستقرة في اليابان منذ الحرب الأوربية ، وهذا مرجعه إلى أننا أخفقنا في الإفادة من امتيازاتنا الخاصة بنا في منشوريا ومنغوليا . وعجزنا عن أن ندرك تمام الإدراك حقوقنا التي حصلنا عليها ، ولكن عند تعيين رئيسا للوزارة تلقيت تعليمات بأن أحمي مصالحنا في هذا الأقليم . وأن أقرب الفرص التي تتيح لنا المزيد من التوسع . ولكن لا يمكن للإنسان أن يأخذ هذه الأمور على علاتها وببساطة ؛ فبذ الوقت الذي ناديت فيه — وأنا مواطن هادي — بإتخاذ سياسة إيجابية حيال منشوريا ومنغوليا ، ظلت أتوق إلى تحقيق هذه السياسة . ولهذا ولكي نضع الخطط لاستعمار الشرق الأقصى والنهوض بإمبراطوريتنا الجديدة في القارة عقدنا مؤتمرا من ٢٧ يولية إلى ٧ يولية أي استغرق أحد عشر يوما ، وحضره جميع الموظفين العسكريين والمدنيين المعنيين بشئون منشوريا ومنغوليا ، وقد أسفرت مباحثاتهم عن القرارات التالية ، ونحن بدورنا نقدمها إلى جلالكم للنظر فيها :

اعتبارات عامة

تضمن منشوريا ومنغوليا ولايات فتحين ، وكيرين ، وهيلونغجيانج ، ومنغوليا الداخلية والخارجية . وتمتد على شقة من الأرض مساحتها ٧٤ ألف ميل مربع ، ويبلغ عدد سكانها ٢٨ مليون نسمة ، وهي تعادل أكثر من ثلاثة أمثال إمبراطوريتنا فيما عدا كوريا وفرموزا ، وإن كان عدد سكانها يبادل تلك عدد سكاننا ، وليس وجه المجاذبية التي تتمتع بها هذه البلاد مقتصر على قلة عدد السكان غلب ، وإنما تتمدها إلى مافي هذه المنطقة من ثروات في الغابات

والمعادن والمنتجات الزراعية وهي ثروات لا مثيل لها في أية بقعة أخرى من العالم ولكي نستغل هذه الموارد لنزيد في مجدنا الوطني أنشأنا بصفة خاصة شركة سكة حديد جنوب منشوريا . وقد بلغ مجموع الأموال التي نستثمرها في السكك الحديدية ، والملاحة ، والتعدين ، والغابات ، والصلب والصناعات والزراعة ، وتربية الماشية ما لا يقل عن ٤٠٤ مليون ين ، وهي مشروعات وضعت لتكون ذات منفعة مشتركة بين الصين واليابان . وهذا في الحقيقة أكبر استثمار منفرد ، كما أن الشركة تعد أقوى هيئة في بلادنا ، وهي اسمياً ملك مشترك بين الحكومة والشعب ، ولكنها في الحقيقة خاضعة تماماً لسلطة الحكومة وإشرافها . وبينما خولت سكة حديد جنوب منشوريا السلطة في عهد الشؤون الدبلوماسية والبوليسية والمهام الإدارية العادية حتى يمكننا تنفيذ سياستنا الاستعمارية ، قامت الشركة لتؤلف هيئة فريدة في نوعها إذ أن لها السلطات ذاتها التي يتمتع بها الحاكم العام لكوريا . وهي حقيقة كافية لتبرهن على اتساع ما لنا من مصالح في منشوريا ومنغوليا ، ولهذا قامت سياستنا حيال هذه البلاد - التي توالت عليها الحكومات والإدارات منذ حكم منجي - على أساس توصياته التي ترمي إلى العمل الدائب على النهوض بامبراطوريتنا الجديدة في القارة لزيد في تقدمنا ومجدنا الوطني ورخاياتنا خلال أجيال لا حصر لها في المستقبل .

ولسوء الحظ حدثت منذ الحرب الأوربية تغييرات مستمرة في الشؤون الدبلوماسية والداخلية ، وقد استيقظت أيضاً سلطات الأقاليم الثلاثة (منشوريا) وأخذت تعمل تدريجاً في التعمير والنهوض بالصناعة محذية خطونا ، وكان تقدمها في هذا السبيل مدهشاً . وأثر هذا على انتشار نفوذنا بشكل خطير وعرضنا لمساوىء كثيرة حتى إن معاملات الحكومات المتعاقبة مع منشوريا ومنغوليا انتهت بالفشل . وعلاوة على هذا تروى على توقيع معاهدة البول التسع في مؤتمر واشنطن أن انخفضت حقوقنا وامتيازاتنا الخاصة في منشوريا ومنغوليا إلى حد لم نترك معه حرية لنا ، وأصبح كيان بلادنا في خطر . فإذا لم يقض على هذه العقبات أصبح كياننا القوي غير آمن ولم تتقدم قوتنا القومية ، ولا يخفى أن موارد الثروة متجمعة في شمال منشوريا ، فإذا لم نحصل على حق الوصول إليها فلن يمكننا أن نكشف عن ثروات هذه البلاد ، بل إن موارد جنوب منشوريا التي نرتكز

يها في الحرب الروسية اليابانية ستقل إلى حد كبير بواسطة معاهدة الدول التسع . ونتيجة هذا أنه بينما لا يستطيع شعبنا الهجرة إلى منشوريا كما يشاء أخذ الصينيون يتدفقون عليها كالسيل العرم ، فتذهب في كل عام طوائف كبيرة إلى الأقاليم الثلاثة . وقد بلغ عددهم بضعة ملايين أساءوا إلى حقوقنا المكتسبة في منشوريا ومنغوليا إلى حد أن نحو ثمانمائة ألف نسمة من سكاننا الذين يزيدون في كل عام لا يجدون مكانا يأوون إليه ، ويجب علينا أمام هذا أن نعترف بفشلنا في إيجاد توازن بين عدد سكاننا وبين مالدتنا من أغذية ، فإذا لم ننتد إلى خطط ومشروعات توقف في الحال تدفق المهاجرين الصينيين فسوف يزيد عددهم في خمس سنوات على ستة ملايين فنواجه عندئذ متاعب كبيرة في منشوريا ومنغوليا .

وبما يذكر أنه عندما تم توقيع معاهدة الدول التسع التي حدثت من حركاتنا في منشوريا ومنغوليا ثار الرأي العام ، فدعا الإمبراطور السابق تايشو إلى مؤتمر حضره ياماجاتا وسائر ضباط الجيش والبحرية وبحشوا في الطريقة التي يمكن بها مواجهة هذه الحالة ، وقد أوفدت إلى أوروبا وأمريكا للتأكد سراً من موقف كبار الساسة الذين أجمعوا على القول بأن معاهدة الدول التسع كانت من وحي الولايات المتحدة ، وأن الدول الأخرى التي وقعتها تود أن يرداد نفوذنا في منشوريا ومنغوليا لكي تتمكن من حماية مصالح التجارة الدولية والأموال الأجنبية المستمرة فيهما . وقد استخلصت هذا الموقف شخصياً من الزعماء السياسيين في إنجلترا وفرنسا وإيطاليا عن يمكن الاعتماد على إخلاصهم ، ولكن حدث لسوء الحظ أننا عندما كنا على وشك تنفيذ سياستنا وإعلان بطلان معاهدة الدول التسع بموافقة الذين قابلتهم في رحلتي سقطت لجأة وراوة سيوكلي وفشلنا في سياستنا ، وكان موقفا يدعو إلى الأسف والإشفاق حقاً . وبعد أن تبادلنا الرأي ضمير الدول بشأن التطورات في منشوريا ومنغوليا حدثت من طريق شنتهاي ، وعند وصولي إلى الميناء حاول أحد الصينيين أن يقتلني ، وأصيبت في الحادث سيدة أمريكية ، ونجوت أنا بفضل حماية أباطرتنا المقدسين القدماء ، والظاهر أن العناية الإلهية شلت أن أساعد جلاتكم على فتح جديده في الشرق الأقصى والنهوض بالإمبراطورية الجديدة في القارة .

إن الولايات الثلاث بقعة غير مستقرة من الناحية السياسية في الشرق الأقصى ، ولا يسع اليابان لمقتضيات حماية نفسها وحماية الآخرين أن تقضى على هذه الصعاب ، إلا إذا اتخذت سياسة « الدم والحديد » . ولكنتا لكي تنفذ هذه السياسة يتعين أن تواجه الولايات المتحدة التي تحولت عندنا بفضل سياسة الصين التي تلتخص في مداواة السم بالسم ، فإذا أردنا أن نسيطر على الصين في المستقبل فعين علينا أولا أن نقضى على الولايات المتحدة كما حدث في الماضي عندما اضطررنا إلى القتال في الحرب اليابانية الروسية ، ولكن لكي نقهر الصين يجب أولا أن نفرض منغوليا ومنغوليا ، ولكي نقهر العالم يجب أولا أن نقهر الصين ، فإذا نجحنا في قهر الصين أصبحت سائر الأقطار الآسيوية وبلاد البحر الجنوبي تحتدانا وستستسلم لنا ، وعندئذ يدرك العالم أن شرق آسيا أصبح ملكا لنا فلا يجرؤ أحد على انتهاك حقوقنا . هذا هو المشروع الذي خلفه لنا الإمبراطور حييجي وعلى نجاحه بتوقف كياناتنا الوطنية .

إن معاهدة الدول التسع هي في الواقع تمير كامل عن روح المنافسة التجارية ، وكانت نية إنجلترا وأمريكا ترى إلى سحق نفوذنا في الصين بقوة ثروتهما ، وليس اقتراح تخفيض الأسلحة إلا وسيلة للحد من قوتنا العسكرية لكي يستحيل علينا أن نقهر أراضي الصين الشاسعة ، وتصبح موارد ثروة الصين من ناحية أخرى تحت تصرفهما ، وهو لا يخرج عن أن يكون مشروعا يمكن إنجلترا وأمريكا من القضاء على مشروعاتنا . ومع كل هذا رأينا المستشرقين يجعلون من معاهدة الدول التسع شيئا هاما ويركزون تأكيدهم في « تجارتنا » بدلا من تأكيد « حقوقنا » في الصين ، وهي سياسة خاطئة ، إذ أنها سياسة انتحار قومي ، فأنجلترا لا تستطيع أن تتحدث عن العلاقات التجارية إلا لأن لها الهند وإسترااليا وزادتها بالأغذية والمواد الأخرى . وهكذا الحال أيضا مع أمريكا التي لديها أمريكا الجنوبية وكندا يزودانها بما نحتاج إليه ، ويمكنهما بهذه الحال تخصيص نشاطهما الفائض في تنمية التجارة مع الصين لتفنيهما .

ولكن الحال في اليابان يختلف عن هذا فإن موارد أغذيتها والمواد الخام حشيلة بالنسبة لعدد سكانها . فإذا راودنا مجرد الأمل في تنمية تجارتنا ، غلبتنا على أمرنا في النهاية إنجلترا وأمريكا اللتان تملكان قوة استعمارية لا يبرهما فيها

أحد ، ويتهى بنا الأمر إلى أن لا نظفر بشئ . وهناك عامل آخر أكثر خطرا وهو أن يأتي يوم يستيقظ فيه شعب الصين من سباته ، فإنه حتى في هذه السنوات التي تمر فيها المنازعات الداخلية ، يستطيع أن يكذب ويكسح بعصر وأناة ، ويحاول تقليد بضائعنا لهستفي بها عن وارداته منا ، وبذلك يضر بتقدمنا التجاري . وعندما تذكر أن الصينيين هم عملاؤنا الوحيدون ، يتعين علينا أن نكون على حذر لئلا تصبح الصين في يوم ما متحدة فتفتش صناعتها وتدمر . وسوف ينافسنا الأمر يكون والأوروبيون ويقضي ذلك على تجارتنا في الصين . وليس اقترح مذبذو التسك بمعاودة الدول التسع واتجاه سياسة تجارية حيال مذهبوريا سوى سياسة اتجار .

وبعد دراسة الأحوال القائمة وإمكانات بلادنا أرى أن خير سياسة ننتهجها هي أن نتخذ خطوات إيجابية في سبيل الظفر بحقوق وامتيازات في منشوريا ومنغوليا تمكثنا من تنمية تجارتنا . وهذا لا يؤدي فقط إلى الفوز بالسبق على الصناعة الصينية ، وإنما يؤدي أيضا إلى منع غزو الدول الأوربية ، وهذه خير سياسة يمكن اتباعها .

والطريق للظفر بحقوق فعلية في منشوريا ومنغوليا هو استخدام هذه المنطقة كقاعدة ، ويمكن التذرع بالتجارة للتوغل في سائر بقاع الصين ، ثم نستخدم الحقوق التي ظفرنا بها فعلا في الاستيلاء على جميع موارد البلاد ، وعندما تصبح هذه الموارد تحت تصرفنا نواصل غزو الهند والأرخبيل وآسيا الصغرى وآسيا الوسطى بل أوروبا أيضا . ولكن يجب أن تكون الخطوة الأولى هي الحصول على منشوريا ومنغوليا إذا أردت سلامة ياماتو أن تسيطر على القارة الآسيوية . والنصر النهائي يكون للدولة التي تملك المواد الخام ، والنمو التام في القوة الوطنية يكون للدولة التي تملك أراضي شاسعة . فإذا اتبعتنا سياسة إيجابية في سبيل زيادة حقوقنا في منشوريا والصين ، لم تعد جميع هذه المقنضيات اللازمة لتصبح الدولة قوية مشكلة كبيرة . ويمكن علاوة على هذا ، العناية بأمر عدد السكان الآخذ في الازدياد بمعدل سبعة ألاف نسمة في العام .

وإذا أردنا أن نبدا سياسة جديد لنظفر برخاء دائم لإمبراطوريتنا تحت أن تكون سياستنا إيجابية حيال منشوريا ومنغوليا ، فهي السبيل الوحيد إلى ما نبغي .

الملحق رقم ١٠

بيان آمو ١٩٣٤

صدر بيان آمو عندما استكرت اليابان ازدياد المعونة التي كانت الدول الغربية تقدمها للصين ، وكانت عصبة الأمم في جنيف قد تلقت عندئذ تقرير راشبان بشأن مساعدة الصين . وأنشأ كيرتس رايت مصنعا للطائرات ، وباعت الولايات المتحدة طائرات مقاتلة للصينيين ، وأشرف ضابط أمريكي متقاعد على تدريب قواد الطائرات الحاربة ، وعين قائد الماني كبيرا للمستشارين العسكريين في نائكن . والوثيقة أ ، هي البيان الاصل الذي وضعه آمو ايحي أحد رجال وزارة الخارجية في ١٧ ابريل سنة ١٩٣٤ . وأراد ميروتا كوكي وزير الخارجية تخفيف الاثر الذي أحدثه هذا البيان في الأوساط الاجنبية فأصدر البيان الثاني (الوثيقة ب) وما يلاحظ أن ميروتا نفسه أكد مسئولية اليابان عن القانون والنظام في شرق آسيا .

(١)

البيان الاصل الذي أصدره آمو ايحي في ١٧ أبريل ١٩٣٤

نظرا للمركز الخاص الذي تحتله اليابان في علاقاتها مع الصين ، أصبحت آراؤها وموقفها من المسائل التي تهم الصين غير متفقة في كل تقاطع مع آراء الدول الاجنبية ، ولكن لا بد من ادراك مسئولية اليابان في أن تبذل أقصى الجهود في تنفيذ رسالتها وتأدية مسئولياتها في شرق آسيا .

وقد اضطرت اليابان إلى الانسحاب من عصبة الأمم لأن الدول لم تتفق في رأيها على المبادئ الجمهورية الخاصة بصيانة السلام في شرق آسيا ، ومع أن موقف

اليابان من الصين قد يختلف أحيانا عن موقف الدول الأجنبية ، فلا يمكن تفادى هذا الاختلاف بسبب مركز اليابان ووسائلها .

وليس ثمّة حاجة إلى القول بأن اليابان تحاول في جميع الأوقات المحافظة على علاقاتها الودية مع الدول الأجنبية وتعمل على تميمتها ، ولكتنا في الوقت ذاته نرى أنه من الطبيعي أن يتعمد علينا لكي نحافظ على السلام والنظام في شرق آسيا أن نعمل منفردين وعلى مسؤوليتنا الخاصة في سبيل المحافظة على السلام . وليس هناك من ذخوة غير الصين التي يهيء لها موقعها مشاركة اليابان في مسئولية حفظ الأمن في الشرق الأقصى ، فلا يجب إذن أن يكون توحيد الصين والمحافظة على أراضيها وسلامة هذه الأراضي وإعادة الأمن إلى البلاد ، من أم الأمور التي تود اليابان تحقيقها . وقد أظهر التاريخ أنه لا يمكن تحقيقها بوسيلة أخرى غير يقظة الصين نفسها والجهود التي يبذلها الصينيون طواعية ، ولهذا نعارض أية محاولة تقوم بها الصين وتخضع بها لنفوذ أية دولة أخرى لكي تقاوم اليابان ، كما نعارض في أي عمل تقوم به الصين ويرى إلى اللعب على الحبلين . ولهذا فإن أية عمليات مشتركة تقوم بها دول أجنبية حتى ولو كانت بأسم مساعدات مالية أو فنية في هذا الوقت بالذات وبعد حوادث منشوريا وشنغهاي ، لا بد أن تتخذ صبغة سياحية هامة ، وإذا نفذت عمليات من هذا القبيل إلى نهايتها فستثير ارتباكات قد تؤدي في النهاية إلى وجوب البحث في مشاكل من أمثال تحديد مناطق النفوذ أو الإشراف الدولي أو تقسيم الصين ، وسيكون ذلك أسوأ ما يصيب الصين وسترتب عليه آثار خطيرة على اليابان وشرق آسيا ، ولهذا يتعين على اليابان أن تعترض على عمليات كهذه من ناحية المبدأ ، وإن كانت لا تعمد من الضرورة أن تتدخل مع أية دولة أجنبية تتفرد بالتفاوض مع الصين على مسائل مالية أو تجارية ما دامت هذه المفاوضات تؤدي إلى خير الصين ولا تعثر بالمحافظة على السلام في شرق آسيا .

ومع هذا فإن تزويد الصين بطائرات حربية ، وصنع طائرات فيها ، وإيفاد

مدربين عسكريين أو مستشارين عسكريين إليها ، أو التعاقد معها على قرض يوفر المال الذي يستخدم في أغراض سياسية ... سيؤدي إلى الإساءة إلى العلاقات الودية بين اليابان والصين والدول الأخرى ، وتمكين صفو السلام والنظام في شرق آسيا ، وسوف تعارض اليابان في مشروعات كهذه .

ويجب أن يكون الموقف الذي وصفناه والذي تتخذه اليابان مجردا عن السياسات التي اتبعتها في الماضي ، ولكن نظرا للحركات الإيجابية التي تقوم بها الدول الأجنبية لاتخاذ عمل مشترك في الصين بصفة أو أخرى وهي حركات تقول الانباء إنها قائمة على قدم وساق ، يتعين على اليابان أن تعود تردد سياستها في هذا الوقت بالذات .

(ب)

بيان هيروتا كوكي

لم تنتهك اليابان حرية استقلال الصين ولم تعتد على مصالحها وليس في نيتها أن تفعل هذا ، وإنما هي في الواقع صادقة الرغبة في المحافظة على سلامة أراضي الصين ووحدتها ورخائها ، وهي غايات يجب أن تصل إليها الصين بنفسها بواسطة يقظتها والجهد التي تبذلها طواعية في هذا السبيل .

وليس في نية اليابان أن تنتهك حقوق الدول الأخرى في الصين ، فإن نشاطها المالي والتجاري لا بد أن يعود بالفائدة على الصين ، وهذا ما ترحب به اليابان كل الترحيب ، وهي تشترك بطبيعة الحال في مبادئ سياسة الباب المفتوح والفرص المتساوية في الصين ، وهي تراقب بدقة جميع المعاهدات والاتفاقات القائمة الخاصة بهذا القطر .

ولكن اليابان لا تستطيع مع هذا أن تظل غافلة عن أي طرف يقوم بعمل ما يمسح أي ذريعة أو حجة ويكون ضارا بصيانة القانون والنظام في شرق آسيا وهو أمر تهتم به اليابان أبلغ الاهتمام إن لم يكن لشيء أكثر من موقعها

الجغرافى ، وهى لهذا لا تستلغ أن يستغل طرف ثالث مسائل الصين فى تنفيذ سياسة منطوية على الأناية ولا ترضى بعين الاعتبار الظروف المذكورة آنفا .

الملحق رقم ١١

ملخص السياسة القومية الأساسية

أصدرت بيان هذه السياسة وزارة كونوى الثانية فى أول أغسطس سنة ١٩٤٠ ، وهى تدعو فى الجوهر إلى إعادة تنظيم الشؤون الداخلية بحيث تسمح للأمة باستغلال قوتها الكاملة فى الإقادة من الفرصة التى أتاحتها انتصارات المانيا فى أوروبا واستخدامها فى إنشاء النظام الجديد فى شرق آسيا العظمى .

يقف العالم عند نقطة تحول تاريخية عظيمة ، وهو على وشك أن يشهد ظهور أنواع جديدة من الحكم والاقتصاد والثقافة قائمة على أساس نمو مجموعات متنوعة من الدول ونهضتها ، وتواجه اليابان أيضا تجربة كبيرة لم يسبق أن شهدت لها مثيلا فى تاريخها . ولكى تنفذ فى هذه الفترة سياستنا الوطنية تبعا للروح السامية التى قامت عليها دولتنا فإنه من الأهمية القصوى التى تعللها علينا الضرورة الملحة أن نفهم الاتجاهات التى لا معدى عنها فى تطور تاريخ العالم ، وأن نعمل بسرعة على إدخال تعديلات جوهرية فى جميع أقسام الحكومة ونحاول استكمال بناء صرح الدفاع القومى ، ولهذا صيغت الخطوط العامة للسياسات القومية الأساسية للبلاد كما يلى :

ملخص السياسات القومية الأساسية

١ - السياسة الأساسية :

الفرض الأساسى لسياسة اليابان القومية هو إقامة صرح سلام عالمى مكين

وفقا للروح السامية لها كواشيروالتي نفأت البلاد على أساسها ، وأول خطوة في هذا السيل هي إقامة نظام جديد في شرق آسيا العظمى يكون أساسه وحدة اليابان ومنشزكو والصين .

وستنحصر اليابان جميع قوى الأمة لتنفيذ السياسة المذكورة بالإمراع في إنشاء بنيان قوى غير مزعزع يحض اختيارها ليوأجه مطالب النهضة الجديدة في الداخل والخارج .

٢ — الدفاع الوطنى والعباسة الخارجية :

ستحاول الحكومة استكمال التسلح المناسب اللازم لتنفيذ السياسات القومية وذلك بأن تأخذ بين الاعتبار التطورات الجديدة في الداخل والخارج ، وبناء صرح الدفاع الوطنى للدولة بحيث يمكن استخدام جميع قوى الأمة .

وستوجه السياسة الخارجية لليابان — التى نرى فى النهاية إلى إنشاء نظام جديد في شرق آسيا العظمى — محور نسوية كاملة لمسألة الصين ، وتحسين المصير للقوى في نظرة بعيدة الأفق فيما يتعلق بالتغيرات العنيفة في الموقف الدولى ، ووضع تدابير إنشائية مرة .

٣ — تحرير البنيان الداخلى :

إن الأمر العاجل المطلوب عمله في الإدارة الداخلية هو وضع أساس صرح الدفاع الوطنى للدولة بإجراء تجديد شامل للإدارة الداخلية عامة ، ولهذا تتوقع الحكومة بلوغ أهدافها بتحقيق النقط التالية :

(أ) تجديد التعليم بحيث ينسجم مع المبادئ الأساسية لنظام الحكم ، وكذلك وضع مبادئ خلقية للأمة تؤكد قبل كل شيء خدمة الدولة وبحر جميع الأفكار القائمة على الأناية والمادية .

(ب) إنشاء نظام سياسى قوى جديد وفرض إشراف موحد على شئون الحكومة .

١ - إنشاء بليان وطنى جديد أساسه خدمة الدولة بالتعاون بين الحكومة والشعب على أن يعمل كل إنسان بحسب مجال مهنته أو عمله .

٢ - تجديد البرلمان بوصفه أداة تساعد المرش ، بحيث يصبح متمشيا مع البليان الوطنى الجديد .

٣ - تجديد أساسى فى أعمال أقسام الإدارة وإعادة تنظيم البيروقراطية بشكل يرمى إلى تحقيق وحدة هذه الأقسام وكفائتها .

(ج) وضع أساس اقتصاد الدفاع الوطنى تكون قاعدته النهوض باقتصاد اليابان ومشوكو والصين .. كل على شكل وحدة قائمة بذاتها على أن تكون اليابان مركزها جميعا .

١ - إنشاء مجموعات للاقتصاد التعاونى على أن تكون مجموعة اليابان - مشوكو - الصين إحدى وحداته .

٢ - بدء اقتصاد موجه من طريق التعاون بين الحكومة والشعب ولا سيما استكمال نظام الإشراف على الإنتاج والتوزيع والاستهلاك السلع الهامة .

٣ - إنشاء مشروع مالى مع تعزيز الإشراف على البنوك بحيث تكون وجهته النهوض بالقوة الاقتصادية الشاملة للأمة .

٤ - إعادة النظر فى سياسة التجارة الخارجية بحيث تتماشى مع الموقف العالمى الجديد .

٥ - وضع التدابير التى تحقق الاكتفاء الذاتى فيما يختص بالضرورات اليومية للشعب وبخاصة فى الأغذية الرئيسية .

٦ - التوسع فى الصناعات الحيوية وبخاصة الصناعات الثقيلة والكيميائيات والعدد والآلات .

٧ — ترقية العلوم وتحسين الانتاج .

٨ — استكمال وتوسيع وسائل المواصلات والتقليل بحيث تمتشى مع النهضة الجديدة في الداخل والخارج .

٩ — وضع مشروعات للنهوض بالأراضي التي ترمى إلى زيادة القوة الوطنية .

١٠ — البدء في إجراءات دائمة لتنمية قوة الدولة وكيانها ولا سيما التدابير الجمهورية الخاصة بالأمن والنهوض بالزراعة والجماعات الزراعية .

١١ — تصحيح أوضاع علم المساواة في التفضيلات الفردية بتنفيذ السياسات القومية واتخاذ مختلف تدابير الترقية ، وتحسين نظام المعيشة في الأمة والمحافظة على مستوى معيشة يمكن الأمة من أن تحيا حياة سهلة قوية نشيطة ، والتغلب على الأزمة الوطنية بصدق المثابرة خلال أحوام المتاعب والآلام .

الملحق رقم ١٢

اليابان تقرر الحرب

تضمن هذا الملحق ثلاثة موضوعات مختارة من مذكرات الأمير كونوى ، وأولها جدول أعمال المؤتمر الذي قرر فيه الزعماء اليابانيون المضي في سياستهم حتى لو أدت إلى الحرب ، والثاني مختارات تبين بجلاء معارضة الإمبراطور الشخصية للحرب وهي معارضة لم يكن لها أى أثر لأن استيعابه لدوره كعاهل مستورى إزمه يقبل نصيحة مستشاريه . والموضوع الثالث عبارة عن تلخيص آراء المستوامين العسكريين والمدنيين قبيل الحرب .

(أ)

مؤتمر إمبراطورى فى ٦ سبتمبر ١٩٤١

خطة تنفيذ سياسة الحكومة الإمبراطورية

(جدول أعمال المجلس بحضور الإمبراطور)

نظرا لزيادة حرج الموقف ، بخاصة أمام الخطط العدائية التى تقوم بها أمريكا وانجلترا ، وهولندة وغيرها من البلاد ، وأمام الموقف فى روسيا السوفيتية ، والطاقة الكبرى للإمبراطورية . . . ستعمل الحكومة اليابانية بالأسس التالية فى تنفيذ مشروعاتها الخاصة بالأراضى الجنوبية كما ورد فى ، ملخص لسياسة الحكومة الإمبراطورية حيال التطورات الراهنة ، :

١ - لى نضمن تماسك كيانتا القوى ستمضى فى استعداداتنا الحربية حتى تستكمل فى نهاية شهر أكتوبر تقريبا ، ولن يمنعنا من هذا الاستعداد احتمال الاشتباك فى حرب مع الولايات المتحدة (وانجلترا وهولندا) .

٢ - سنسعى فى الوقت ذاته وبكل الوسائل الدبلوماسية الممكنة أن نحصل من أمريكا وانجلترا على موافقتهما على مطالبنا . وقد تضمنت الوثيقة المرفقة الحد الأدنى للمطالب اليابانية فى المفاوضات مع أمريكا (وانجلترا) ، وأقصى ما تستطيع الإمبراطورية التساهل فيه .

٣ - إذا لم يظهر فى أوائل شهر أكتوبر أمل معقول فى الموافقة على مطالبنا خلال المفاوضات الدبلوماسية المذكورة سابقاً ، فسيبادر إلى البيت فى الاستعداد للحرب ضد أمريكا (وانجلترا وهولندة) .

تتخذ السياسة الخاصة بالأنظار التى ليست فى الأراضى الجنوبية ، بحيث تكون منسجمة مع الخطط الموضوعة فعلا ، وببذل جهود خاصة لمنع أمريكا وروسيا السوفيتية من تأليف جبهة متحدة ضد اليابان .

ملحق بجدول الأعمال

قائمة بالحد الأدنى لمطالب اليابان والحد الأقصى للامتيازات التي تسمح بالتنازل عنها في مفاوضاتها مع أمريكا وانجلترا .

أولا — الحد الأدنى لمطالب اليابان في مفاوضاتها مع أمريكا وانجلترا .

١ — لا تتدخل أمريكا وانجلترا لرقعة أية تسوية تقوم بها اليابان لحادث الصين .

(أ) لا تتدخلان في خطط اليابان ومشروعاتها في تسوية حادث الصين على أساس الاتفاق الأساسي بين الصين واليابان (وهو اتفاق تم مع حكومة بكين الصورية) ووفق التصريح الثلاثي اليابان — الصين — منشوكو .

(ب) تقفل أمريكا وانجلترا طريق بورما ، ولا تقدمان مساعدات عسكرية أو سياسية أو اقتصادية لحكومة شانج كاي شك .

ملحوظة : لا يعارض ما سبق ذكره مع النيات التي أوردها اليابان في مشروعها دن ، لتسوية حادث الصين ، ويجب التمسك بصفة خاصة بالمشروع الذي تضمنه الاتفاق الصيني الياباني الجديد الخاص بمرابطة قوات يابانية ، ويجوز مع هذا ضمان سحب القوات غير المذكورة فيما سبق منذ تسوية حادث الصين .

ويجوز أيضا ضمان العمليات التجارية التي تقوم بها أمريكا وانجلترا في الصين ما دامت عمليات تجارية خالصة .

٢ — لا تقوم أمريكا وانجلترا بأي عمل في الشرق الأقصى يهدد — بالخطر — الدفاع عن الإمبراطورية .

(أ) - لا تنفى أمريكا أو إنجلترا قواعد عسكرية في تايلاند أو جزر

الهند الشرقية الهولندية أو الصين أو الشرق الأقصى السوفيتى .

(ب) - يجب ألا تزاد قواتها العسكرية في الشرق الأقصى على ما هي

عليه الآن .

ملحوظة : لا ينظر في أى مطالب لتصنيفه علاقات اليابان الخاصة مع الهند

الصينية الفرنسية ، وهى العلاقات القائمة على أساس الاتفاق اليابانى الفرنسى .

٣ - تعاون أمريكا وإنجلترا مع اليابان في محاولة الحصول على المواد

الخام التى تحتاج إليها .

د ، - تعيد أمريكا وإنجلترا العلاقات التجارية مع اليابان وتزودها بمطالبها

من المواد الخام من الأراضى البريطانية والأمريكية في جنوب غرب

المحيط الهادى .

د ب ، - تساعد أمريكا وإنجلترا اليابان في إنشاء علاقات اقتصادية مع

تايلاند وجزر الهند الشرقية الهولندية .

ثانيا - الحد الأقصى للامتيازات التى تتنازل اليابان عنها .

يجب أن يكون مفهوما أن الاتفاق يتم على الحد الأدنى لمطالبنا المذكورة

آنفا في (أولا) :

١ - لاستخدم اليابان الهند الصينية الفرنسية كقاعدة حربية لعمليات

حد أى قطر مجاور ما عدا الصين .

ملحوظة : في حالة أى سؤال بوجه بشأن موقف اليابان حيال روسيا

السوفيتية يكون الجواب هو أنه ما دامت روسيا السوفيتية مستمرة في تنفيذ

ميثاق الحياد باخلاص ، وطالما لم تقهك روح الاتفاق بتهديد اليابان أو منشوكو

مثلا . . فسوف لا تقوم اليابان بأى عمل عسكري .

٢ — اليابان مستعدة لسحب قواتها من الهند الصينية الفرنسية طالما يستمر السلام في الشرق الأقصى .

٣ — اليابان مستعدة لضمان حياد جزر الفلبين .

(ب)

تساؤل الإمبراطور

وهكذا حدث في ٦ سبتمبر أن انعقد مؤتمر حضره الإمبراطور وتم فيه البت في طريقة تنفيذ السياسة القومية للحكومة الإمبراطورية .

وقد حظيت في اليوم السابق لانعقاد المؤتمر ، بمقابلة الإمبراطور للبحث معه بصفة غير رسمية في طريقة تنفيذ السياسة القومية للحكومة الإمبراطورية ، وبعد أن درس الإمبراطور البرنامج ذكر لي أن البرنامج يضع الاستعداد للحرب في المحل الأول بيناتهجي المفاوضات الدبلوماسية في المحل الثاني . وقال إن هذا معناه - كما يبدو - تقديم الأعمال الحربية على النشاط الدبلوماسي ، وأبدى الرغبة في سؤال رؤساء ميئات أركان حرب الجيش والبحرية في هذه النقطة ، وذلك في اجتماع يعقد في اليوم التالي . وقد شرحت في ردعي على جلالاته أن ترتيب الأعمال في البرنامج لا يدل على أي اختلاف في أهمية عمل من آخر ، وقلت أيضا إن الحكومة اعزمت اتباع طريق المفاوضات الدبلوماسية ما دامت ممكنة ، وإنها لن تبدأ بالاستعداد للحرب إلا إذا ظهر أنه لا أمل لها في نجاح المفاوضات ، واقترحت كذلك أنه إذا أراد أن يسأل رؤساء القيادة العليا في الموضوع فقد يكون من الخير دعوتهم لاجتماعات خاصة متفردة بدلا من جمعهم في مؤتمر واحد ، فأمر الإمبراطور بدعوتهم في الحال فوصلوا وسئلوا في حضورى السؤال نفسه وردوا بالجواب ذاته الذى قدمته أنا .

وتابع الإمبراطور استفساره فسأل الجنرال سوجياما رئيس هيئة أركان حرب الجيش عن فكرة الجيش عن مدى الوقت الذى قد تستغرقه الحرب إذا

قامت بين اليابان وأمريكا ، فأجاب رئيس هيئة أركان حرب الجيش بأنه يعتقد أن العمليات الحربية في جنوب المحيط الهادى يمكن أن تنتهى في ثلاثة أشهر . وتحول الإمبراطور إلى رئيس هيئة أركان حرب الجيش وذكره بأنه كان وزيراً الحربية في الوقت الذى وقع فيه حادث الصين ، وأنه أبلغ العرش عندئذ أن الحادث سيستغرق شهراً أو نحوه . وقال إنه برغم تأكيد الجنرال سوجياما لم يفته الحادث إلى الآن بعد أربع سنوات طوال من القتال . وحاول رئيس هيئة أركان الحرب تبرير ذلك فأقاض في شرح الصعاب وأن السبب في إطالة الحرب هو اتساع رقعة الأراضى الداخلية . في الصين مما تعذر معه تنفيذ العمليات الحربية بحسب الخطة الموضوعة ، وهنا أرفع صوت الإمبراطور وهو يقول : إذا كانت أراضى الصين شاسعة فالمحيط الهادى لاجدود له . . وسأل الإمبراطور رئيس هيئة أركان الحرب كيف يمكنه أن يتأكد من تصويره بأن الحرب في المحيط ستستغرق ثلاثة أشهر فقط ، فطأطأ الجنرال رأسه ولم يجرب جواباً .

وهنا اتبرى رئيس هيئة أركان حرب البحرية لمساعدة سوجياما فقال إنه يعتقد حسب رأيه أن اليابان تعد كريض يعانى من مرض خطير ، وإن حالة المريض بلغت حداً من الخطورة يتعين معها البت بنهر إبطاء في وجوب إجراء جراحة له أو عدم إجرائها . فإذا ترك بنهر إجراء جراحة أصبح في خطر الانهيار التدريجى ، أما الجراحة ولو أنها خطيرة للغاية فهي تنجح مع هذا بعض الأمل في اتخاذ حياة المريض . وأضاف يقول إتنا وصلنا الآن إلى مرحلة يتعين فيها اتخاذ قرار سريع ، وأنه يعتقد أن رئيس هيئة أركان حرب الجيش كان يؤيد فكرة تعليق الآمال على المفاوضات الدبلوماسية إلى النهاية ، ولكن في حالة الفشل يجب إجراء عملية حاسمة ، وهذا هو المدى البعيد الذى يؤيد فيه اقتراحات التفاوض .

وسأل الإمبراطور رئيس أركان الحرب هل صحيح أنها يؤيدان أن فكرة تفصيل المفاوضات السياسية فرداً بالاجاب .

وعقد المؤتمر في الساعة العاشرة صباحاً من يوم ٦ سبتمبر وحضره الإمبراطور ،

والتي فيه يوشيميش هارا رئيس المجلس الخاص كلمة قال فيها إن الاقتراح المعروض على المؤتمر يوحى بتفضيل فكرة الحرب على المفاوضات الدبلوماسية ، وذهب أن يرى إيضاحا لآراء الحكومة والقيادة العليا بشأن هذه النقطة ، ورد وزير البحرية باسم الحكومة على سؤال هارا ولكن رؤساء القيادة العليا التزموا الصمت .

وعلى حين لجأة تحدث الإمبراطور وأيد الرأي الذي قدمه هارا رئيس المجلس الخاص وأبدى أسفه لأن رؤساء القيادة العليا لم يردوا ، وأخرج عندئذ دولة من جيبه كتب فيها شعرا للإمبراطور ميجي جاء فيه « ما دنا أخوة في هذا العالم فلم كل هذه الاضطرابات المستمرة ؟ » . وبعد أن تلا الإمبراطور هذا الشعر بصوت عال قال إنه قرأه مرات كثيرة وأنه يحاول الآن نشر فكرة الإمبراطور ميجي بشأن « السلام الدلى » . وأصيب جميع الحاضرين بالدهول وخيم عليهم الصمت ، ولكن الإمبرال فاجانو رئيس هيئة أركان حرب البحرية لم يلبث أن قام وقال إنه شعر بالفزع لما ظهر من بوادر استياء الإمبراطور من القيادة العليا ، وإن الحقيقة هي أنه عندما تكلم وزير البحرية ، كان يعتقد أنه يمثل الحكومة والقيادة العليا على السواء ، ولهذا التزم الصمت . ثم أكد للإمبراطور أن رؤساء القيادة العليا متفقون بالتأكييد مع وزير الحرية في رده ، وأنهم شاعرون بأهمية الدبلوماسية ، وأنهم ينصحون بالالتجاء إلى القوة المسلحة عندما يظهر فقط أنه ليس ثمة أى مخرج آخر .

واقضى الاجتماع في جو من التوتر الشديد الذي لم يسبق له مثيل .

(ج)

رأى اليابان في نهاية سنة ١٩٤١

أولا - العلاقات في الرأي بين الحكومة والجيش .

(١) فيما يتعلق بالقرارات التي اتخذها المجلس بحضور الإمبراطور :
تنص المادة (٣) الخاصة بمخطط تنفيذ البرنامج الإمبراطوري ، كما قرر

الجلس بمجنور الإمبراطور يوم ٦ سبتمبر على أنه : « إذا لم يظهر في أوائل شهر أكتوبر أى أمل معقول يوحى بأن مطالبنا ستظفر بالموافقة ، فسوف نبادر إلى اتخاذ الرأى بالاستعداد للحرب ضد أمريكا وانجلترا وهولندا » . وقد رأى الجيش أن سهر المفاوضات مع أمريكا في الشهر الأول من شهر أكتوبر يحمله على أن يقرر « أنه ليس ثمة أمل يوحى بأن مطالب اليابان ستظفر بالموافقة » ، كما أشير إلى ذلك في نص المادة المذكورة ، ولهذا أصبحت النتيجة المحتومة هي أن « نبادر اليابان إلى اتخاذ الرأى بالاستعداد للحرب » .

وترى الوزارة أن الأمر لم يفته إلى أن المفاوضات الدبلوماسية لم تصل إلى حلة ميثوس منها ، بل بالعكس ترى أن الوثائق الدبلوماسية التي تلقيناها من أمريكا تشعر أيضا بآمال كبيرة في الوصول إلى اتفاق يدعو إلى الارتياح ، هذا على الرغم من أن تلك الحكومة شعرت بشيء من سوء التفاهم وتشعر بالريبة والشك لتسلل الجيش مثلا إلى شمال الهند الصينية في أوائل شهر أكتوبر ، وإن كان هذا قد تم بطبيعة الحال وفقا لاشتراطات المساعدة وهي لهذا تأثرت بتوميقات وتعميمات دول أخرى ، أو أنها أخذت تراب بدقة مستقبل الموقف الدولي ولا سيما مصير الحرب الأوربية ، وقامت أيضا العناصر القوية المناهضة لليابان بأعمال كثيرة في أقسام الشرق الأقصى في وزارة الخارجية الأمريكية ، وهي أعمال حجت الشعور الحقيقي لرئيس الولايات المتحدة والمستر كوردل هل وزير خارجيتها . وأمام هذه الحقائق لا يمكننا أن نقرر أنه ليس هناك أمل في نجاح المفاوضات ، حتى مع قيام الشروط التي اقترحناها . هذا إذا سمح الوقت بإجراء المفاوضات ، فلما استطعنا أن نحمل سلطات جيبنا على التساهل قليلا في موقفنا فيما يتعلق بانسحاب القوات ، توافرت لنا جميع الأسباب التي تحملنا على الاعتقاد بوجود فرصة طيبة للوصول إلى اتفاق .

ويرى الجيش أنه وإن كان أوائل شهر أكتوبر هو أنسب الأوقات لبث في مسألة الحرب وفقا لمطالب القيادة العليا ، فإنه يمكن مع هذا تأجيل الموعد إلى

منتصف الشهر ، ولكن يجب ألا يمتد التأجيل بأى حال إلى ما بعد الشهر الأخير من الشهر ، وإلا وجد الجيش نفسه مقيد اليدين إلى حد خطير في حالة الحرب ، ولهذا يتمسك — بشدة — بموعد منتصف الشهر وبأن يكون الشهر الأخير من شهر أكتوبر هو الموعد الذى يتم فيه البت في الحرب إذا اضطر الأمر إلى تقريرها ، وهذه نقطة لا يجب أن تغيب أبدا عن بالنا .

٢ — العقبات في طريق المفاوضات مع أمريكا (ولا سيما مشكلة سحب القوات) لا تزال المفاوضات الدبلوماسية مستمرة مع أمريكا ، ولما كانت نية هذه الدول لا تزال غير واضحة فالواجب إبراز النقاط الثلاث التالية باعتبارها أخطر المشاكل التى لا تزال بغير حل :

١ — مشكلة مراعاة القوات في الصين أو انسحابها .

٢ — موقف اليابان من الميثاق الثلاثى .

٣ — مشكلة عدم التفرقة في التجارة في منطقة المحيط الهادى :

ومن الواضح أن مشكلة سحب القوات هي أخطر النقاط الثلاث ، أو بمباراة أصح تعد في الواقع المشكلة الوحيدة ألا وهي مشكلة المفاوضات مع أمريكا

وفيما يلي ملخص لموقف الجيش فيما يتعلق بسحب القوات :

إن الشروط التى أبلغتها حكومتنا لأمريكا بشأن الصلح بين اليابان والصين ، سخية إلى حد بالغ من حيث إنها تضمنت مبادئ لا تنص على ضم أجزاء ولا على تعويضات ، وإنما اكتفت بالإصرار على مراعاة القوات في مناطق معينة لفترة يتفق عليها لتيسير التعاون مع الصين في منع تسرب الشيوعية أو أى حركات أخرى ترى إلى تمكين صفوف الأمن . ولأنه لمن الواضح أن هذه الأخطار تهدد أمن اليابان والصين على السواء كما تهدد رفاهية ورخاء شعبي البلدين ، وهذه التدابير ضرورية إلى حد بالغ للتنمية الاقتصادية للبلاد . ومن المفهوم بطبيعة الحال أن جميع القوات غير اللازمة للأغراض المذكورة آنفا ستسحب حالما

يتم وضع حد لحادث الصين . ونظراً لما تقدم تصبح مرابطة القوات في الصين شرطاً لا يحصى عنه . وبعبارة أخرى يصر الجيش على أن هذه النقطة ذات اعتبار كبير الأهمية ، وأن مرابطة القوات في الصين هي فوق كل شيء ، النتيجة الوحيدة المحتملة لحادث الصين ، ولهذا لا يمكن الجيش أن يوافق على أى مشروع يرمى إلى التخلل عن حق إبقاء قوات في الصين ، وإذا نفذ سحب قواتنا من الصين سادت الجيش روح الهزيمة وأصبح من المتعذر المحافظة على روحه المعنوية .

ولم يصنع من ناحية أخرى موقف أمريكا التهاوى من هذه المسألة الخاصة بمرابطة القوات ، وربما إذا أتحنا الفرصة لمفاوضات جديدة أمكن لأمريكا أن توافق على شروطنا في مشكلة الصين ، والظاهر إلى الآن أن موقف أمريكا من هذه المسألة يتلخص فيما يلي :

١ - توافق اليابان من حيث المبدأ على سحب القوات (يتم البت في مسألة مرابطة القوات في الصين بعد قبول هذا المبدأ) . ولم يتبين في اللحظة الراهنة إن كانت أمريكا ستوافق على مرابطة الجنود في الصين ، ولكن المفاوضات التي جرت إلى الآن تظهر أن موقف أمريكا في هذه المسألة ليس سلبياً تماماً .

٢ - تريد أمريكا تأكيداً بإخلاص اليابان في مسألة سحب القوات ؛ فقد صرح مثلاً المستر ويلز وكيل وزارة الخارجية الأمريكية الوزير واكاسوجي في واشنطن بأنه إذا كانت اليابان مغلظة في قرارها الخاص بسحب القوات فستكون أمريكا مستعدة لمواصلة البحث في الطريقة التي يتم بها هذا الأمر . وفي ضوء ما ذكر آنفاً ، أصبح موقف الوزارة من مسألة سحب القوات كما يلي :

(أ) يجب أن تستمر المفاوضات الدبلوماسية فترة أطول .

(ب) نحن نقسم بطبيعة الحال أن مرابطة القوات في الصين يعد اعتباراً ضرورياً للغاية ، ومع هذا فلو توقف نجاح المفاوضات أو فشلها على هذه المسألة

وحدهما ، فن رأى الحكومة أنه من الخير لنا أن نوافق على الصيغة الأمريكية لانسحاب القوات ، ونحصل مع هذا على موافقة على مرابطة قواتنا في الصين فترة معينة .

(ج) آراء بشأن الحرب ضد أمريكا : يقول الجيش انه كان من نتيجة أوامر التجميد البريطانية والأمريكية أن اصبح استيراد المواد الضرورية (ولا سيما الزيت) مستحيلا تقريباً ، وسيزداد تبعاً لذلك ما نشعر به من نقص شديد وعجز خطير في المواد ، وإذا تقدمت أمريكا لنا بمطالب مستحيلة فلا نستطيع عندئذ أن نقاوم حتى دقائق كياننا ، ولهذا يصير الجيش على أنه وإن كان الموقف محفواً بالخطار ، فليس هناك ما يدعو إلى الذعر ، وإن الوقت قد حان الآن لاتخاذ عمل حاسم إذا وقف شعبنا متحداً في عزمه على التظلم على جميع العقبات دون أن يغيب عن الادمع أن لأمريكا كما ليا بان مواطن ضعف .

ويومع الجيش أننا إذا اقترحنا شروطاً متعادية في السخاء بوساطة أمريكا وضيوتا حدث الصين فسوف تعلم الصين كيف تستهين بنا وستضطر عندئذ إلى معاودة معاقبتها في غضون عامين أو ثلاثة أعوام .

وأنا يومنى رئيساً للوزراء لا يمكننى من تاحية أخرى أن استسيغ فكرة الانزلاق في حرب كبرى لا يعرف من يكون القالب فيها ومن يكون المقلوب في وقت لا يزال فيه حادث الصين باقياً بغير حل ، ومع أننا نواجه بسبب التجميد ، نقصاً تدريجياً فيما لدينا من ذخيرة حربية ، فمن نعمقد أنه في الإمكان الاتجاء إلى وسائل أخرى لسد النقص في تمويننا ولا سيما في مادة الزيت . إننا حتى ولو احتلنا جزر الهند الشرقية الهولندية ، لا يمكننا الحصول على الكميات اللازمة من الزيت في غضون عامين أو ثلاثة أعوام ، لأن منشآته في هذه الجزر سوف تدمر ، ووسائل نقله تصبح متعذرة ، فن الخير لنا إذن أن نصعد بدلاً من المدخول في حرب ، إلى تعبئة جميع مواردنا البشرية والمادية ونبدأ في إنتاج الزيت الصناعي ، ونعمقد أنه لن يكون من الصعب إنتاج نصف مليون طن

حتى نهاية عام ١٩٤٣ وأربعة ملايين طن في عام ١٩٤٤ ، ولا يخفى أن السنوات الأربع التي قضيناها في فئال وحروب في الصين قد أضمت قوتنا الوطنية إلى حد بالغ كما أوهنت الروح المعنوية في شعبنا ، أفليس من الخير لنا في هذا الوقت أن نبذل المرء ونحافظ على بحريتنا التي لا تزال سليمة ، ونسوى حادث الصين ، ونفنى قوتنا الوطنية شيئا فشيئا ؟

(د) — موقف البحرية : فيما يلي ملخص موقف البحرية :

إتانا الآن نقف في مفترق الطرق حيث يتعين علينا أن نقتطع برأى في : إما أن نواصل المفاوضات الدبلوماسية إلى نهايتها المبررة ، وإما أن نعلن الحرب . فإذا قررنا المضي في طريق المفاوضات نحتمم علينا أن نتخل عن فكرة إعلان الحرب ، إذ يستحيل أن نواصل المفاوضات الدبلوماسية شهرين أو ثلاثة أشهر ثم نعلن الحرب بعد ذلك لا شيء إلا لأننا قررنا أن المفاوضات لا تجدي غيلا ، ومع هذا فإن مسألة التفكير في إعلان الحرب أو اختيار طريق المفاوضات الدبلوماسية ، أمر متروك للحكومة تبت فيه بنفسها ، وبعبارة أخرى يجب على رئيس الوزارة أن يقرر ما إذا كنا سنحول إلى اليسار أو إلى اليمين ، وهناك في البحرية بعض الذين يرون أنه من الواجب تقاضى الحرب ونجتها بأى ثمن ، وأنه يتعين أيضا أن نبذل أقصى جهودنا لنصحح علاقاتنا مع أمريكا بالمفاوضات الدبلوماسية .

الملحق رقم ١٣

استقالة الأمير كونوى

يلقى الأمير كونوى في هذه الوثيقة مسئولية قرار القيام بالحرب على توجو هيدوكي كبير المتحدثين باسم الجيش .

في الوقت الذي تشرفت فيه لثالث مرة بالامر الإمبراطورى المفاجىء الذى لم أكن أتوقعه بالمره ، بتكليفى بتأليف الوزارة ، شعرت بأنه من الأمور الهامة لضمان تقدم الأمة في المستقبل بذل جميع الجهود الممكنة لمواصلة المفاوضات مع أمريكا والوصول إلى تسوية مريضة لمسألة الصين ، ولهذا كرستنا أنفسنا إلى أقصى حد وأجرينا سلسلة من المحادثات المتتابعة مع الحكومة الأمريكية ، وحاولنا لإجراء اجتماع بين رئيس الولايات المتحدة وبنى ، ولا تزال نتيجة هذه الجهود معلقة في كفة القدر .

ولكن توجس وزير الحرية اعتقد أخيرا أنه لا أمل هناك بالمره في الوصول إلى اتفاق مع أمريكا في الوقت الذى حددناه (وهو منتصف شهرا أكتوبر أو الشهر الأخير منه) أو بعبارة أخرى ، يجب علينا الآن أن نقرر أنه ليس قيمة أمل معقول بأن تظهر مطالبنا بالموافقة ، كما وردت في الباب الثالث من مخطط تنفيذ البرنامج الإمبراطورى ، التى وضعت في المجلس الذى انعقد في ٦ سبتمبر بحضور الإمبراطور . وهكذا خرج وزير الحرية بالنتيجة التالية ، وهى أن الوقت قد حان للمستقر على فكرة الاستعداد للحرب ضد أمريكا ، ولكن ذلك البحث في الموقف أدت في إلى الاعتقاد بأن الوصول إلى اتفاق مع الولايات المتحدة ليس أمرا ميسوسا منه إذا أتيج لنا الوقت . وإنى أعتقد بصفة خاصة أن أعقد المسائل وهى سحب القوات ، يمكن تسويتها إذا أهدينا الاستعداد لتقديمية بقدر من شرفنا والموافقة على الصيغة التى اقترحتها أمريكا .

إن الانزلاق إلى حرب عظمى غير محققة النتيجة في وقت لا يزال فيه حادث الصين غير تسوية ، لم خطوة لا يمكننى أن أوافق عليها ولا سيما لأنى شعرت مع الألم الشديد بمطورة مسئوليتى عن الحالة الراهنة منذ بدء حادث الصين ، وإنه لمن الأمور الهامة الآن ألا تقوى أنفسنا لحسب للمستقبل ، بل يجب علينا أيضا أن نبني العلمانية في نفوس شعبنا من ناحية الوزارة والجيش والبحرية وأنها تعمل في تعاون وثيق للوصول بالمفاوضات مع أمريكا إلى نهاية ناجحة ، وقد حان الوقت الآن لتضخى بالحاضر في سبيل المستقبل ، ونجعل الشعب يركز جميع جهوده في سبيل رفاهية الإمبراطور والأمة .

وهكذا بذلت وسعى في سبيل إظهار معتقداتي محاولا بذلك حل توجو وزير
الحرية على قبول وجهة نظري ، ولكن رده على ذلك كان الإصرار على القول
بأنه وإن كان يقدر موقفى وإخلاصى ، يستحيل عليه من ناحية المحافظة على الروح
المنوية العسكرية أن يوافق على سحب القوات ، وأتانا واستسلمنا مرة لأمريكا
لاشئد بها الفرور والغطسة إلى حد لا نقبى معه أسلاها منا ، وأتانا حتى إذا
أمكننا أن نسوى مشكلة الصين الآن ، فسوف تعود العلاقات بين الصين واليابان
إلى الانقطاع فى غضون عامين أو ثلاثة أعوام . وذكر أنه وأن كان لدينا بعض
تقط الضعف فى موقفنا . فلأمريكا أيضا تقط ضعف ، وأتانا لهذا يجب أن نقتصر
الفرصة ونستعد للحرب فى الحال . وقد عقدت معه أربعة اجتماعات دارت فيها
مادثات خطيرة فى الموضوع ، ولكنى لم أتمكن من تغيير موقفه ، فاضع لى
أن أراى سوف لا تسود وأنى لن أستطيع حل أعبائى كاستشار العرش ، وإنى
لمدرك أن هذا كله مرجعه إلى عدم كفايتى ، وإنى لاشعر بمضج وذلة تأمين إذ
أقدم إلى العرش ، وأحس بالرهبة إذ أقدم طلبى ولكنى أسأل فى إخلاص
ومضج إعفائى من مسئولياتى الراحنة .

الأمير فوميلارو كوفوى

رئيس الوزراء

١٦ أكتوبر سنة ١٩٤١

الملحق رقم ١٤

مذكرة الإمبركونوى ١٩٤٥

شعر الإمبراطور في شهر فبراير سنة ١٩٤٥ بقلق شديد من الحالة التي تسير عليها الحرب فعقد عدة اجتماعات فردية مع كبار الساسة أى رؤساء الوزارات السابقة . وعندما اجتمع الأمير كونوى بالإمبراطور قدم له البيان الصريح التالي الذى كان بمثابة تلخيص :

* * *

برغم ما أحسه من ألم لا يسعنى إلا أن أقر بأنى أعتقد أن اليابان خسرت الحرب ، وستكون الهزيمة وصحة حار شفيعة في نظام حكمتنا ، ولكنها لا تستدعى القلق ولا سببا لأن الرأى العام في أمريكا وبريطانيا لم يتباد بعد في طلب إجراء تغيير جوهري في كياننا الوطنى وهناك بطبيعة الحال من يمتنع آراء متطرفة بشأن هذه المسألة ، ومن الصعب التلبؤ بالتغييرات التي قد تطرأ على الرأى العام بمرور الزمن : فمن ناحية المحافظة على النظام الإمبراطورى في اليابان فإن أخشى ما نخشاه ليس الهزيمة نفسها وإنما خطر قيام ثورة شيوعية مع وقوع الهزيمة ، وكلما ازدادت تفكيرا في هذا الأمر شعرت أن الأحوال في داخل اليابان والأحوال السائدة في الخارج تضى بسرعة نحو هذا المصير .

وتجدرى الآن مثلا في العالم عموما حركة هائلة يقوم بها الاتحاد السوفيتى ومى حركة يميل شعبنا إلى التهورن من شأنها بسبب حل البكومتريثن أخيرا ، والمناورة التي قام بها الاتحاد السوفيتى بإنشاء جبهة شعبية أو خطة الثورة على مرحلتين ، وقد ثبت أن السوفييت لم يتخلوا عن فكرة بلشفة العالم ، وظهر هذا بجلاء من الأعمال السافرة التي يقومون بها في بعض الدول الأوروبية ويشون فيها دعاياتهم الخبيثة . وحقيقة الأمر أن الاتحاد السوفيتى يعمل جاهدا لإنشاء نظم حكم سوفيتية في الأقطار المجاورة لحدوده ، ويشجع العمل على إقامة

حكومات مناصرة للسوفييت على الأقل في سائر ربوع أوربا ويصح ، أن يقال إنه نجح في هذه الناحية إلى حد كبير .

ويبدو الاتحاد السوفيتي في الظاهر أنه يأخذ بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ما ، ولكنه في الواقع يعتمد على أشد أنواع التدخل التي يمكن أن يتصورها العقل وذلك بواسطة الجهود التي يبذلها لجذب سائر ربوع العالم إلى فلسفه . والهدف الذي يرى إلى تحقيقه في الشرق الأقصى لا يزيد ولا ينقص عن هدفه في أوربا ، ففي ينان تألفت رابطة التحرير اليابانية حول أوكازوا ، وهي هيئة تحت إشراف شيوعي ياباني تدرب في موسكو ، وتعمل بالتعاون مع اتحاد الاستقلال الكوري ، وجيش المتطوعين الكوري ووحدات رأس الرمح الفرمودية ، وهيئات عائله تقوم بالدعاية الشفوية والتهيج الثوري الموجه ضد اليابان . وما دامت الحال تسير على هذا الخوال فسيصبح خطر التدخل السوفيتي في شئوننا الداخلية في المستقبل اقتراب شديدا للغاية .

وقد وصلت الحالة في اليابان إلى حد أصبح معه كل عمل يؤدي إلى تحقيق ثورة شيوعية ميا ، فالقفر يسود حياة الشعب ، والعمال ارتفع صوتهم ، والعمود المؤيد للسوفييت أخذ ينمو وينشر بسبب ازدياد العداء لأمريكا وبريطانيا . وهناك إلى جانب هذا أعمال المجهدين القوميين وهم أعضاء حركة يؤيدها فريق من العسكريين ، ونشاط الذين يطلقون على أنفسهم البهروقراط الجدد ، والأعمال السرية التي يقوم بها اليساريون الذين يهدون الخيوط من وراء الستار .

ومن الأمور المفروغ منها أن الحركة التي يجب أن نخشاهما أكثر من غيرها هي حركة التجديد القوي التي يتولاها العسكريون ؛ فهناك عند كبير من العسكريين الشبان يظنون على ما يبدو أن الشيوعية تمشي مع النظام الإمبراطوري الياباني ، وهو رأي مبنى على ما اعتقد على أساس الصحيح التي يملون بها دقا من حركة التجديد ، وقد سمعت أن هناك بعض أعضاء في الأسرة الإمبراطورية يميلون للإسغاء إلى أقوالهم .

ولما كان العسكريون المحترقون في اليابان أوغالييتهم ، منعدين من أسر دون

الطبقة المتوسطة فإن محيط الحياة التي يعيشون فيها يجعلهم فريسة سهلة للباديء الشيوعية ، وإن كانوا يفضل تعليمهم العسكري قد تشربوا روح نظام حكنا الوطني ، ولهذا تحاول العناصر الشيوعية أن تسيطر على هؤلاء العسكريين بأن تزعم لهم أنه في الإمكان أن تقوم الشيوعية إلى جانب نظام الحكم الوطني في اليابان .

وأعتقد أنه تبين أخيرا أن حرب منشوريا وحرب الصين والحرب الكبرى في شرق آسيا كانت بتعريض تلك الفئة العسكرية التي تتولى هيئة التجديد القوي المدكورة أنفا ، وهي حروب تعد جهودا من مشروح كبير . ومن الحقائق المعروفة أن العسكريين أعلنوا في وقت الاضطرابات في منشوريا أن الغرض من هذه الحرب هو الإصلاح الداخلي هنا في اليابان ، وعندما وقع حادث الصين بعد ذلك أعلن أحد كبار حركة التجديد « أنه كلما طال أمد الحادث كان ذلك خيرا ، لأنه إذا تم الوصول إلى تسوية قلن يمكننا إجراء الإصلاح الداخلي ، وقد لا يكون الهدف الذي ترمى إليه حركة التجديد هذه في داخل الجيش هو الثورة الشيوعية ومع هذا فأنا أعتقد أنني لا أكون مغاليا في الخطأ عندما أقول إن البيروقراطيين الجدد والموظفين عليهم من بين الصعب - وللاثنين دالة على العسكريين - يوطدون العزم على القيام بثورة حمراء ، ولا نعرف هل نطلق على هذه الفئة ذات العقيدة الثورية اسم الجناح الأيمن أو الجناح الأيسر . لأن اليمينيين ليسوا في الواقع أكثر من شيوعيين يتخفون في ذى مؤيدى نظام الحكم الوطني ، وأصبح رجائنا العسكريين الجهلاء البسطاء العقول الموية في أيديهم .

وأقوال هذه هي الخلاصة التي وصلت إليها أخيرا نتيجة لدراسي للأحداث التي وقعت خلال العشرة الأعوام الماضية ، والتي تفرقت خلالها بكثيرة في مختلف الأوساط من عسكرية وبيروقراطية إلى أوساط اليمين واليسار ، وقد أدركت الآن في ضوء هذه النتيجة أنه وقعت عدة أمور كبيرة خلال هذه الأعوام لم أعرف معناها الحقيقي إلا الآن ، وقد تشرفت مرتين خلال هذه الفترة بأمر من جلالتكم تكلفوني فيه بتأليف الوزارة ، وكنت تواقا إلى منع الاحتكاك والازدحام داخل اليابان حتى إنى أذعنت لمطالب المجددين القوميين على قدر

المستطاع ، ولكفى فى سبيل رغبى فى تحقيق الوحدة القومية فشلت فى معرفة الغرض الحقيقى الخفى وراء الصحيح التى يدل بها المتطرفون ، ولما لم يكن هناك على الإطلاق أى سبب لافتقارى إلى بعد النظر ، لا يسمنى إلا أن أقول إنى أشعر بمسئوليتى الخطيرة فى فشل فى هذه الناحية .

وكما اشتد حرج الموقف الحربى ارتفعت الأصوات التى نسمعها ونقول « مائة مليون يموتون معاً ، ومع أن اليمينيين هم الأعلى صوتاً ، فإنى أعتقد أن الشيوعيين هم المحرضون على كل هذا لأنهم يأملون أن يحققوا هدفهم الثورى باتخاذ فرصة الفوضى التى ستنشأ من الحرب .

وبينا ينادى البعض بتدمير بريطانيا وأمريكا ، أخذ الشهور يزداد فى ناحية أخرى بتأييد الاتحاد السوفيتى . بل لقد بلغنى أن هناك فريقاً من المسكرين يتبنون فكرة التقرب إلى الاتحاد السوفيتى بأى ثمن ، بينما يفكر آخرون فى عقد تحالف مع حكومة بنان الصينية الشيوعية .

وهكذا المرحح الداخلى والخارجى يزداد على مر الأيام انهماهما نحو تأييد نجاح الثورة الشيوعية ، فإذا ازداد انهيار الموقف الحربى تطورت هذه الحالة بمخطوات واسعة .

وستختلف الحالة إذا ما ظهر ولو بصيص من الأمل فى تحسين الموقف فى ميدان القتال ، ولكن ما دامت الحزيمة تظل علينا فسنبصر العوبة فى أيدي الشيوعيين ولا سيما إذا اخترنا سبيل مواصلة حرب لا أمل لنا فى أى نصر فيها ، وإنى — من وجهة نظر المحافظة على نظام الحكم القوى — مقتنع كل الاقتناع بوجوب السعى لإنهاء الحرب بأسرع ما يمكن .

ولكن العقبة الكبرى فى سبيل إنهاء النزاع هى وجود هذه الفتنة ضمن المسكرين الذين ساقوا البلاد منذ حادث مشهوريا إلى التكية الواقعة فيها الآن ، وقد فقد المسكرون الثقة فى قدرتهم على مواصلة الحرب إلى نتيجة ناجحة ، ولكنهم مع هذا قد يحضون فى الحرب إلى النهاية أبقاء على سمعهم .

وإذا حاولنا إيقاف الحرب لجأة دون أن نتمكن أولاً هؤلاء المتطرفين ، فإننا نخشى أن يتمكنوا بمساعدة العاطفين عليهم من اليمينيين واليساريين من الاستمرار في إثارة اضطرابات داخلية مما يجعل تحقيق هدفنا المنشود متعذرا ، فلا مدعى إذن عن القضاء على هذا العنصر المتطرف داخل الهيئة العسكرية قبل إنهاء الحرب ، فإذا فعلنا هذا تداعى أتباعهم بين اليمينيين واليساريين ؛ لأن الآخرين لم يتمكنوا إلى الآن من تحقيق نفوذهم مستقل قائم بذاته ، وإنما يحاولون تحقيق أهدافهم بالسير وراء العسكريين واستخدامهم لتحقيق مصلحتهم ؛ فإذا أستاذنا الشجرة من جذورها ذلت أوراقها وماتت من ققاء نفسها .

وربما كان هذا تفكيرا فيه تفاؤل إلى حد ما ولكن إذا تم تطهير المتطرفين ، أفليس من الممكن أن يتغير مسلك الجيش بحيث يتحسن الجوف أمريكا وبريطانيا وهولندا كونه إلى حد ما ؟ إن هدف الحلفاء في الحرب هو القضاء على طغمة العسكريين في اليابان ، ولكن إذا طرأت تغيرات جوهرية على مسلك وسياسة عسكريتنا فقد يسيء الحلفاء النظر في مسألة مواصلة الحرب .

وعلى أية حال فإن إعادة إنشاء العسكرية بالقضاء على العناصر المتطرفة امر لا يهبط عنه لإقناذ اليابان من ثورة شيوعية ، ولهذا يضمن على أن الخ على جملاتكم بأن تتخذوا قرارا جريئا لتحقيق هذه الغاية .

الملحق رقم ١٥

دستور عام ١٩٤٧

عما يلاحظ على هذا الدستور أنه يبلغ ضعف دستور ميكي في الطول مما يعكس رغبة واضعي نصوص الدستور في أن يكونوا واضحين على قدر الإمكان وأن لا يتركوا شيئا من شئونهم المصادقات ، وفيما يلي نصه الكامل :

نحن الشعب الياباني الممثل بواسطة مندوبينا المنتخبين في البرلمان الوطني اعترضا أن نضمن لأنفسنا ولأدريتنا ثمار التعاون السلي مع جميع الأمم ونحقق نعمة الحرية في جميع ربوع هذه الأرض ، واستقر رأينا على ألا نسمح مرة أخرى بأن تعودنا شرور الحرب نتيجة لعمل حكومة ما من حكوماتنا ، ولهذا نعلن أن سلطة السيادة تنبع من الشعب وإن عزمنا استقر على إقامة هذا الدستور .

إن الحكومة وديمة مقدسة للشعب ، تستمد سلطتها من الشعب ، ويمارس سلطاتها بمثل الشعب ، ويتمتع بمناصفها الشعب . وهذا المبدأ العالمي البشرية مبنى عليه هذا الدستور ، ونحن نلبي ونفسخ جميع الدساتير والقوانين والتشريعات والمراسيم التي تعارض مع هذا .

نحن الشعب الياباني نرغب في السلام في جميع الأزمان ، ونشعر في قرارة نفوسنا بالمثل العليا التي تحكم العلاقات بين البشر ، ونتمزم المحافظة على أمتنا وكياننا واثقين في عدالة وإيمان شعوب العالم المحبة للسلام ، ونود أن نحتل مكانا مشرفا في مجتمع دول يعمل للمحافظة على السلام ، ويقضي على الظلم والعبودية والاضطهاد والتعصب في جميع الأزمان ، ونعترف بأن لجميع شعوب العالم الحق في أن تعيش في سلام متحررة من الخوف والغفلة .

ونحن نعتقد أنه ما من أمة مسئولة أمام نفسها وحدها ، بل قومن بأن قوانين الأخلاق عالمية ، وأن طاعة هذه القوانين واجبة على جميع الأمم التي تتمتع بسيادتها مع سائر الأمم .

ونحن الشعب الياباني نتعهد بشرفنا الوطني أن نحقق هذه المثل العليا والأهداف السامية بجميع ما لدينا من موارد .

الباب الأول

الإمبراطور

مادة ١ — الإمبراطور هو شعار الدولة ورمز وحدة الشعب ، ويستمد مركزه من إرادة الشعب الذي تكمن فيه سلطة السيادة .

مادة ٢ — العرش الإمبراطورى وراثى وفقا لقانون القصر الإمبراطورى الذى يقره البرلمان .

مادة ٣ — يجب الحصول على مشورة الوزارة وموافقتها على جميع الأعمال التى يقوم بها الإمبراطور فى المسائل التى تتصل بشئون الدولة ، وتكون الوزارة تبعا لهذا مسئولة عنها .

مادة ٤ — يؤدى الإمبراطور من الأعمال المتصلة بشئون الدول مانص عليه فى هذا الدستور ، وليس له سلطات فيما يتصل بالحكومة .
يجوز للإمبراطور أن ينيب عنه من يؤدى الأعمال المتصلة بشئون الدولة كما ينص القانون .

مادة ٥ — عندما يتم قيام وصاية وفقا لقانون القصر الإمبراطورى يقوم الوصى بتأدية الأعمال المتصلة بشئون الدولة باسم الإمبراطور ، وفى هذه الحالة تطبق الفقرة الأولى من المادة السابقة .

مادة ٦ — يعين الإمبراطور رئيس الوزراء الذى يرشحه البرلمان .

يعين الإمبراطور كبير قضاة المحكمة العليا الذى ترشحه الوزارة .

مادة ٧ — يؤدى الإمبراطور بناء على نصيحة الوزارة وموافقتها الأعمال التالية فى المسائل المتصلة بشئون الدولة وباسم الشعب :

(م — ١١ اليابان)

إصدار تعديلات الدستور، والقوانين، والأوامر الوزارية والمعاهدات .

دعوة البرلمان للانعقاد .

حل مجلس النواب .

إعلان الانتخاب العام لأعضاء البرلمان .

التصديق على تعيين وإقالة وزراء الدولة وسائر الموظفين الرسميين وفقاً لنص القانون ، وتعيين وإعتداء السفراء والوزراء المفوضين .

التصديق على العفو العام والخاص ، وتخفيف العقوبات ، وإرجاء التنفيذ ، وإعادة الحقوق .

منح الأوسمة والنياشين .

التصديق على رقائق التصديق وغيرها من الوثائق الدبلوماسية وفقاً لنص القانون .

استقبال السفراء والوزراء الأجانب .

تأدية الاحتفالات الرسمية .

مادة ٨ — لا يمكن تقديم أية ممتلكات لقصر الإمبراطورى ، ولا يجوز له أن يتقبل ممتلكات ما ولا أية هدية بغير ترخيص من البرلمان .

الباب الثانى

بند الحرب

مادة ٩ — إن الشعب اليابانى يتفق بإخلاص قيام سلام دول على أساس العدالة والأمن ، ولهذا يستنكر على الدوام الحرب وينبذها ويرفضها أن تكون أحد حقوق السيادة لأمة ما ، ولا يرضى بالتهديد أو استخدام القوة كوسيلة

للسوية المنازعات الدولية ولكي يتم تحقيق الغرض الوارد في الفقرة السابقة ، لن يحتفظ بالقوات البرية والبحرية ولا سائر أنواع الطاقة الحربية ، ولن يعترف بحق الدولة المخاربة .

الباب الثالث

حقوق الشعب وواجباته

مادة ١٠ - يحدد القانون الشروط اللازمة ليكون الشخص ياباني الجنسية .

مادة ١١ - لا يحرم الشعب من التمتع بحقوق الإنسان الأساسية . وهذه الحقوق البشرية الأساسية التي ضمنها الدستور للشعب تمنح لإبناء هذا الجيل وسائر الأجيال في المستقبل كحقوق خالدة لا تنتهك .

مادة ١٢ - تبقى الحريات والحقوق التي ضمنها الدستور للشعب بالجهود المتواصلة التي يقوم بها الشعب وعليه أن يتمتع عن إساءة استغلال هذه الحريات والحقوق ، وهو على الدوام مستول عن استغلالها في سبيل الخير العام .

مادة ١٣ - يتمتع جميع الشعب بالاحترام كأفراد ، ويكون حقهم في الحياة والحرية ومتابعة أساليب سعادتهم ضمن الحدود التي لا تتعارض مع الصالح العام ، موضع الاعتبار الأعلى في التشريع وسائر الشؤون الحكومية .

مادة ١٤ - الناس جميعهم متساوون أمام القانون ، وليس هناك تفرقة في العلاقات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية بسبب المنصب أو الطائفة أو المجلس أو المركز الاجتماعي أو منشأ الأسرة .

لا يعترف بالتبلاء ولا بالتبالة .

لا امتياز يصح أن يقتن بلقب شرف أو وسام أو أي منحة أخرى ، ويجب ألا تبقى مثل هذه المنحة إلى ما بعد حياة الفرد الذي يمنحها الآن أو ينعم عليه بها فيما بعد .

مادة ١٥ — الشعب الحق غير المنازع في اختيار موظفيه العامين وإقالتهم .

جميع الموظفين العامين خدم للشعب بأكمله لا لطائفة معينة .

حق الانتخاب مكفول للكبار فيما يتعلق بانتخاب الموظفين العامين .

لا يجوز انتهاك سرية الاقتراع في جميع الانتخابات ، ولا يسأل المقترح عن اختياره لا علناً ولا سراً .

مادة ١٦ — لكل شخص الحق في أن يلتمس بالطرق السلمية تعويض الخسارة ، وإقالة موظفين عامين ، أو يطالب بتن القوانين ونسخها أو تعديلها أو إصدار تشريعات أو نظم ، وغير ذلك من المسائل . ويجب ألا يتعرض أى شخص للتعامل عليه بسبب تبليغ التماس من هذا النوع .

مادة ١٧ — يجوز لكل شخص أن يقاضى الدولة أو أى هيئة عامة مطالباً بالتعويض وفقاً للقانون إذا تعرض لخسارة ما بسبب عمل غير قانونى قام به موظف عام .

مادة ١٨ — لا يتعرض الإنسان لأى نوع من أنواع الاستعباد ، فالعبودية غير الاختيارية ممنوعة إلا في حالة العقوبة على جريمة .

مادة ١٩ — لا يجوز انتهاك حرية الفكر بشأنا .

مادة ٢٠ — الحرية الدينية مكفولة للجميع ، ولا تلقى أى هيئة دينية أية امتيازات من الدولة ، ولا تمارس سلطة سياسية .

لا يرغم أى إنسان على الاشتراك في أية شعائر دينية أو احتفالات أو طقوس . ويجب أن تمتنع الدولة وهيئاتها عن التعليم الدينى أو عن ممارسة أى نشاط دينى آخر .

مادة ٢١ — حرية الاجتماع والخطابة والصحافة وسائر أنواع التعبير عن الرأى مكفولة .

يجب ألا تقوم رقابة ما ولا تنتهك سرية أى وسيلة من المواصلات .

مادة ٢٢ — لكل شخص الحرية فى اختيار مكان إقامته وتغييره وله أن يختار مهنته إلى الحد الذى لا يتعارض مع الصالح العام .

حرية جميع الأشخاص مكفولة فى الانتقال إلى بلد أجنبى وفى التجرد من جنسيته .

مادة ٢٣ — حرية التندوات العلنية مكفولة .

مادة ٢٤ — يجب أن يقوم الزواج على أساس رضا الجنسين فقط ويبنى بالتعاون المشترك مع قيام المساواة فى حقوق الزواج والزوجة كأساس له .

فما يتعلق باختيار الزوج أو الزوجة ، وحقوق الملكية والوراثة ، واختيار مكان الإقامة والعلاقى ، وغير ذلك من المسائل المتصلة بالزواج والأسرة فسوف تسن قوانين تراعى فيها كرامة الفرد والمساواة اللازمة بين الجنسين وتبذل الدولة جهودها فى جميع مبادئ الحياة لتحسين الحالة الاجتماعية ونشر الأمن والصحة العامة .

مادة ٢٥ — لجميع الناس الحق فى تلقى قدر متساو من التعليم يتناسب مع كفاءاتهم كمنصف القانون .

الناس جميعهم ملزمون بأن يحصل الأولاد والبنات الذين تحت رعايتهم على التعليم العادى الذى نص عليه القانون . وسيكون هذا التعليم الاجبارى بالمجان .

مادة ٢٦ — العمل حق لجميع الناس وواجب عليهم فى الوقت نفسه جميع مستويات الاجور وساعات العمل وسائر شروطه يحددها القانون .
استغلال الأطفال غير جائز

مادة ٢٨ — حق العمال مكفول فى التنظيم والمساواة والعمل الجماعى .

مادة ٢٦ — حق امتلاك ممتلكات أو اقتنائها مكفول .

يحدد القانون حقوق الملكية وفقاً للخير العام .

يجوز الاستيلاء على الملكية الخاصة خدمة للنفعة العامة مع دفع التعويض المناسب .

مادة ٣٠ - يخضع الشعب لضرائب التي ينص عليها القانون .

مادة ٣١ - لا يجرد شخص من حياته أو من حريته ، ويجب ألا تفرض أى عقوبة جنائية إلا وفقا للإجراءات التي ينص عليها القانون .

مادة ٣٢ - لا يحرم شخص من حق الالتجاء إلى المحاكم .

مادة ٣٣ - لا يجوز إلقاء القبض على شخص إلا بأمر يصدره ضابط قضائي مختص ويحدد فيه الجرم المتهم به الشخص ، ولا يجوز الاعتقال إلا بأقرار من ارتكاب الجرم .

مادة ٣٤ - لا يجوز اعتقال أى شخص إلا إذا أبلغ فوراً بالتهمة الموجبة ضده ، ويمنح حق الاستعانة بمحام ، ولا يجوز الاحتجاز بنهر سبب مناسب ويجب بناء على طلب أى شخص أن يذكر هذا السبب فوراً في محكمة ملنية وبحضور الشخص وعاميه .

مادة ٣٥ - لا يجوز الإخلال بحق جميع الأشخاص في أن يكونوا آمنين في دورهم ولا يصح العبث بأوراقهم ومقتنياتهم وذلك بدخول هذه الدور أو تفتيشها أو الاستيلاء على الأوراق أو المقتنيات إلا بأمر يصدر لسبب وجيه ويتضمن وصفاً دقيقاً للمكان الذي يجري تفتيشه والأشياء التي يراد إلا استيلاء عليها ، أو في إلا حوال التي نص عليها في المادة ٣٣ .

كل تفتيش أو استيلاء يجري بمقتضى أمر منفصل يصدره الضابط القضائي المختص .

مادة ٣٦ - ممنوع بتاتا أى تعذيب يفرضه أى موظف عام ، ومحظور بتاتا توقيع عقوبات قاسية .

مادة ٣٧ - يتمتع المتهم في جميع القضايا الجنائية بحق المحاكمة السريعة الملنية بواسطة محكمة غير متحيزة ويسمح للمتهم بالفرصة الكاملة في استجواب جميع الشهود ، ويكون له الحق في الإعلان الإيجابي الحصول على شهود لقضيته على نفقة الدولة .

يستطيع المتهم في جميع الاوقات الاستماعة بمحام مختص ، فإذا لم يستطع
المتهم بمجهوده الخاصة الاستماعة بمحام تولت الدولة تعيين واحد له .

مادة ٣٨ — لا يرغم إنسان على الشهادة ضد نفسه .

لا يؤخذ كدليل أى إقرار تم بالإرغام أو التعذيب أو التهديد أو استنخلص
بعد فترة طويلة من الاعتقال أو الحبس .

لا يبدان شخص أو يعاقب في قضايا يكون فيها اعترافه الدليل الوحيد
فيها ضده .

مادة ٣٩ — لا يعد الشخص مسئولاً جنائياً عن عمل كان يعتبر مشروطاً
في وقت ارتكابه ، أو يكون قد برىء منه .

مادة ٤٠ — يجوز لأى شخص يراً بعد إعتقاله أو احتجازه أن يقاضى
الدولة ويطالب بالتعويض كنص القانون .

الباب الرابع

البرلمان

مادة ٤١ — البرلمان هو أعلى أداة لسلطة الدولة ، وهو الأداة الوحيدة
في الدولة لسن القانون .

مادة ٤٢ — يتألف البرلمان من مجلسين ، وهما مجلس النواب ، ومجلس
المستشارين .

مادة ٤٣ — يتألف المجلسان من أعضاء يمثلون جميع الشعب .
يحدد عدد أعضاء كل من المجلسين بواسطة قانون .

مادة ٤٤ — تتحدد مؤهلات أعضاء المجلسين وناخبهم بقانون ، دون أن
تكون هناك فقرة بسبب العنصر ، أو الطائفة ، أو الجنس ، أو المركز

الإجتماعى ، أو منشأ الأسرة ، أو التعليم ، أو الملكية أو الدخل .

مادة ٤٥ — تكون مدة عضوية مجلس النواب أربع سنوات وفى حالة حل المجلس يجب إنهاؤه هذه العضوية قبل أن يحل موعد المدة الكاملة .

مادة ٤٦ — تكون مدة عضوية أعضاء مجلس المستشارين ست سنوات ويجرى انتخاب نصف عدد الأعضاء فى كل ثلاث سنوات .

مادة ٤٧ — تحدد بقانون الدوائر الانتخابية وطريقة الاقتراع وغيرهما من المسائل المتصلة بطريقة انتخاب أعضاء المجلسين .

مادة ٤٨ — لا يجوز أن يجمع شخص بين عضوية المجلسين فى وقت واحد .

مادة ٤٩ — يتقاضى أعضاء المجلسين مرتبا سنويا مناسبا من الخزانة الوطنية وفقا للقانون .

مادة ٥٠ — يعنى أعضاء المجلسين من الاعتقال فى أثناء دورة انعقاد المجلسين إلا فى الحالات التى ينص عليها القانون ، والأعضاء الذين يعتقلون قبل الدورة يجب أن يطلق سراحهم خلال فترة الدورة بناء على طلب من المجلس .

مادة ٥١ — لا يسأل أعضاء المجلسين فى خارج المجلس عن الخطأ أو المناقشات أو عملية إعطاء الأصوات داخل المجلس .

مادة ٥٢ — يدعى البرلمان للانعقاد فى دورة عادية مرة فى كل عام .

مادة ٥٣ — يجوز للوزارة أن تقرر دعوة البرلمان إلى الانعقاد فى جلسات استثنائية . وعندما يقدم ربيع مجموع عدد أعضاء أحد المجلسين أو أكثر طلبا بهذا يعين على الوزارة أن تقرر الدعوة لانعقاد البرلمان .

مادة ٥٤ — عندما يحل مجلس النواب يجب إجراء انتخابات عامة لأعضاء هذا المجلس فى غضون أربعين (٤٠) يوما من تاريخ الحل ، ويجب أن ينعقد

المجلس في غضون ثلاثين (٣٠) يوما من تاريخ الانتخابات .

عندما يحل مجلس النواب يعطل مجلس المستشارين في الوقت ذاته ، ويجوز للوزارة مع هذا أن تدعو مجلس المستشارين للانعقاد في دورة طارئة إذا حدثت طوارئ وطنية .

يجب أن تكون التدابير التي تتخذ لعقد الدورة الاستثنائية كالمذكورة في الشرط الوارد في الفقرة السابقة مؤقتة وتصبح لاهية ما لم يوافق عليها مجلس النواب في خلال فترة عشرة (١٠) أيام بعد فتح الدورة التالية للبرلمان .

مادة ٥٥ - يجب على كل مجلس أن يفصل في الطعون الخاصة بمؤهلات أعضائه ، ولا يحرم المصو من مقدمه إلا بعد الموافقة على قرار الحرمان بأغلبية ثلثي عدد الأعضاء الحاضرين أو أكثر .

مادة ٥٦ - لا تصح أعمال أحد المجلسين إلا إذا حضر ثلث عدد الأعضاء أو أكثر .

تقرر جميع المسائل في كل من المجلسين بموافقة أغلبية عدد الأعضاء الحاضرين إلا في الحالات الأخرى التي نص عليها الدستور ، وفي حالة تعادل الأصوات يفوز الفريق الذي يصوت رئيس الجلسة في جانية .

مادة ٥٧ - يجب أن تكون المناقشات في المجلسين علنية ، ويجوز مع هذا عقد جلسة سرية إذا وافقت أغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين أو أكثر على قرار بهذا .

يجب على كل مجلس أن تكون له مضبطة يدرج فيها جميع ما يجري في جلساته ، ويجب نشر هذه المضبطة وتوزيعها ويستثنى من ذلك ما يرد فيها من أجزاء خاصة بالجلسات السرية والتي يرى أنها تحتاج إلى السرية .

تدرج في المضبطة بناء على طلب خمس عدد الأعضاء الحاضرين أو أكثر ، أصوات الأعضاء في أية مسألة .

مادة ٥٨ — يختار كل مجلس رئيسه وهيأته .

يضع كل مجلس نظمه وقوانينه والاجتماعات ، وما يدور فيها ، والنظام الداخلي . ويجوز له أن يعاقب الأعضاء على نسلك يتناقى مع النظام . ولا يطرد أى عضو ما لم توافق أغلبية ثلثى عدد الأعضاء الحاضرين أو أكثر على قرار بذلك .

مادة ٥٩ — يصبح مشروع القانون قانونا إذا مر من المجلسين إلا فى الحالات التى ينص عليها الدستور بخلاف ذلك .

مشروع القانون الذى يقره مجلس النواب ويتخذ مجلس الشورى بشأنه قرارا مخالفا لقرار مجلس النواب يصبح قانونا إذا أقره مجلس النواب مرة ثانية بأغلبية ثلثى عدد الأعضاء الحاضرين .

لا يستبعد نص الفقرة السابقة جواز أن يدعو مجلس النواب إلى عقد اجتماع لجنة مشتركة من المجلسين عملا بنص القانون .

إذا لم يتخذ مجلس المستشارين عملا نهائيا فى غضون سنتين (٢٠) يوما بعد تسلمه مشروع قانون أقره مجلس النواب (ولا تحسب ضمن هذه المهلة فترة عطلة المجلس) فيجوز لمجلس النواب أن يعد هذا رفضا لمشروع القانون المذكور من جانب مجلس المستشارين .

مادة ٦٠ — يجب أن تعرض الميزانية على مجلس النواب أولا .

عندما يتخذ مجلس المستشارين خلال النظر فى الميزانية قرارا يختلف عن قرار مجلس النواب ، وعندما لا يمكن الوصول إلى اتفاق حتى بواسطة اللجنة المشتركة من المجلسين التى نص عليها القانون ، أو عندما لا يتخذ مجلس المستشارين عملا نهائيا فى غضون ثلاثين (٣٠) يوما (لا تحسب فيها فترة العطلة ، بعد تسلمه الميزانية التى أقرها مجلس النواب) يعد قرار مجلس النواب قرارا للبرلمان .

مادة ٦١ - تطبق الفقرة الثانية من المادة السابقة أيضاً على مواثقة البرلمان اللازمة لإبرام المعاهدات .

مادة ٦٢ - يجوز لكل من المجلسين أن يجرى تحقيقات تتمثل بالحكومة ، ويجوز له أن يطلب شهادة الشهود وتقديم السجلات .

مادة ٦٣ - يجوز لرئيس الوزراء ووزراء الدولة أن يظهروا في أى وقت في أى المجلسين لتحدث عن مشروعات القوانين بصرف النظر عما إذا كانوا أعضاء في المجلسين أم لا ، ويجب أن يظهروا عندما يكون حضورهم لازماً لتقديم أجوبة أو إيضاحات .

مادة ٦٤ - يؤلف البرلمان محكمة برلمانية من أعضاء مجلسيه لمحاكمة القضاة الذين اغتفقت الإجراءات . لفصلهم .

المسائل التي تعرض على المحكمة البرلمانية يجب أن ينص عليها القانون .

ألباب الخامس

الوزارة

مادة ٦٥ - يعهد بالسلطة التنفيذية إلى الوزارة .

مادة ٦٦ - تتألف الوزارة من رئيس وزراء يكون رئيسها ، ومن وزراء دولة كنص القانون .

يجب أن يكون رئيس الوزارة ووزراء الدولة من المدنيين .

تكون الوزارة بأكملها مسئولة أمام البرلمان عن ممارسة السلطة التنفيذية .

مادة ٦٧ - ينتخب رئيس الوزراء من بين أعضاء البرلمان بقرار من البرلمان ، وهذا الانتخاب يجب أن يسبق أى عمل آخر .

فإذا اختلف مجلس النواب والمستشارين على اختيار رئيس الوزراء ولم يتيسر

الوصول إلى اتفاق حتى بواسطة اللجنة المشتركة للجلسين التي نص عليها القانون ،
أو إذا فشل مجلس المستشارين في إجراء اختيار في غضون عشرة (١٠) أيام
لا تحسب فيها فترة الإجازات من موعد اختيار مجلس النواب ، يصبح قرار
مجلس النواب هو قرار البرلمان .

مادة ٦٨ — يتولى رئيس الوزراء تعيين وزراء الدولة ، ويجب مع هذا أن
يختار أغلبية من بين أعضاء البرلمان .

يجوز لرئيس الوزراء أن يقيل وزراء الدولة كما يشاء .

مادة ٦٩ — إذا وافق مجلس النواب على قرار بعدم الثقة ، أو رفض قرار
ثقة ، فيتعين على الوزارة بأجمعها أن تستقيل إلا إذا حل مجلس النواب في غضون
عشرة (١٠) أيام .

مادة ٧٠ — يجب على الوزارة بأكملها أن تستقيل عندما يخلو منصب
رئيس الوزراء ، أو عند الانقضاء الأول للبرلمان بعد الانتخاب العام لأعضاء
مجلس النواب .

مادة ٧١ — يجب على الوزارة في الحالات المذكورة في المادتين السابقتين
أن تستمر في عملها ريثما يتم تعيين رئيس وزراء جديد .

مادة ٧٢ — يقدم رئيس الوزراء ممثلاً للوزارة إلى البرلمان مشروعات القوانين
والتقارير عن الشؤون القومية العامة والعلاقات الخارجية ، ويمارس الإشراف
على مختلف فروع الإدارة .

مادة ٧٣ — يجب على الوزارة أن تتولى إلى جانب المهام الإدارية الأخرى
تأدية المهام التالية :

تطبيق القانون بأمانة ، ومباشرة شؤون الدولة .

مباشرة الشؤون الخارجية .

إبرام المعاهدات على أنها يجب أن تحصل مقدما على موافقة البرلمان أو مؤخرا حسب ما تقتضيه الظروف .

مباشرة الخدمة المدنية وفقاً للقواعد التي حددها القانون
إعداد الميزانية وتقديمها إلى البرلمان .

إعداد الأوامر الوزارية لكي تنفذ بنصوص هذا الدستور ومواد القانون ، غير أنها لا يمكنها أن تضمن هذه الأوامر نصوصاً جزائية إلا إذا كان القانون يجبر لها ذلك .

— إقرار العفو العام والعفو الخاص ، وتخفيف العقوبة ، وإرجاء التنفيذ ، وإعادة الحقوق .

مادة ٧٤ — يجب أن تمبر جميع القوانين والأوامر الوزارية بإمضاء الوزير المختص وإمضاء رئيس الوزراء .

مادة ٧٥ — لا يتعرض وزراء الدولة خلال فترة ولايتهم لمناصبهم لأي عمل قضائي بنهر موافقة رئيس الوزراء ، ولكن هذا ليس معناه تعطيل حق إتخاذ هذا العمل .

الباب السادس

القضاء

مادة ٧٦ — نسلد السلطة القضائية بأكلها إلى عكمة عليا وعماكم أصغر منها تنشأ بمقتضى القانون .

يجب ألا تملك عكمة استثنائية ، أو أن تعطى أية هيئة أو وكالة تنفيذية سلطة قضائية نهائية .

يجب أن يكون جميع القضاة مستقلين في استيحاء ضميرهم ، ولا يكونون مرتبطين إلا بهذا الدستور والقوانين .

مادة ٧٧ - تمنح المحكمة العليا سلطة وضع النظم التي تحدد قواعد الإجراءات ونظم ممارسة المهنة القضائية ، والشئون المتصلة بوكلاء النائب العام ، ونظم المحاكم ، وإدارة الشئون القضائية .

يخضع المدعون العامون لسلطة المحكمة العليا في وضع النظم .

يجوز للمحكمة العليا أن تفوض محاكم أصغر منها بسلطة وضع نظم هذه المحاكم .

مادة ٧٨ - فصل القضاة ممنوع إلا بمحاكمة عامة ، وإلا إذا أعلنوا قضائيا بأنهم غير جديرين من الناحية العقلية أو الجسدية بتأدية مهام وظائفهم ، ولا يجوز اتخاذ عمل تأديبي ضد القضاة بواسطة أية هيئة تنفيذية .

مادة ٧٩ - تألف المحكمة العليا من كبير قضاة وعدد من القضاة يحددهم القانون ، وجميع هؤلاء القضاة لما عدا كبير القضاة تعيينهم الوزارة .

يجب أن يكون تعيين قضاة المحكمة العليا موضوع بحث الشعب في أول انتخابات عامة لأعضاء مجلس النواب بعد تعيينهم ، ويجب أن تعرض هذه المسألة مرة أخرى في أول انتخابات عامة لأعضاء مجلس النواب بعد انتهاء عشرة (١٠) أعوام وبالطريقة ذاتها التي جرت في المرة الأولى .

وإذا أيد أغلب المقترعين في الحالتين الواردتين في الفقرة السابقة فصل قاض من هؤلاء القضاة ، فيجب أن يفصل .

المسائل المتصلة بهذا الغرض يجب أن ينص عليها القانون .

يعتزل قضاة المحكمة العليا الخدمة عندما يبلغون سنا يحددها القانون .

يتلقى جميع هؤلاء القضاة في قرأت منتظمة منصوص عليها مكافآت مناسبة لا يجوز تخفيضها خلال فترة خدمتهم .

مادة ٨٠ - تتولى الوزارة تعيين قضاة المحاكم الصغرى من قائمة أشخاص

ترشحهم المحكمة العليا ، ويجب أن تكون مدة خدمة هؤلاء القضاة عشرة (١٠) أعوام على أن يكون لهم حق إعادة تعيينهم بشرط أن يعزلوا الخدمة عند بلوغهم السن التي يحددها القانون .

يتلقى قضاة المحاكم الصغرى في فترات منتظمة منصوص عليها مكافآت مناسبة لا يجوز تخفيضها خلال فترة خدمتهم .

مادة ٨١ - المحكمة العليا هي أعلى سلطة يمكن الإلتجاء إليها للبث في دستورية قانون أو أمر أو نظام أو عمل رسمى .

مادة ٨٢ - المحاكمات تجري علنا والأحكام تصدر علنا .

يجوز إجراء محاكمة سرية إذا قررت المحكمة بأغلبية الآراء أن العلنية ستكون خطرة على الأمن العام أو الأخلاق ، ولكن محاكمات الجرائم السياسية ، والجرائم المتصلة بالصحة ، والقضايا التي تتعلق بالحقوق التي ضمنها الباب الثالث من هذا الدستور الشعب يجب أن تكون علن التوام محاكمات علنية .

الباب السابع

المالية

مادة ٨٣ - مباشر سلطة إدارة المالية القومية بالشكل الذي يقرره البرلمان .

مادة ٨٤ - يجب ألا تفرض ضرائب جديدة ، ولا تعدل الضرائب المعمول بها إلا بقانون أو بالشروط التي ينص عليها .

مادة ٨٥ - يجب ألا تتفق أعزال الدولة ، إلا بترخيص من البرلمان ، وكذلك لا يجوز لها الاستدانة إلا بإذن منه .

مادة ٨٦ - يجب أن تعد الوزارة ميزانية لكل سنة مالية وتقدمها للبرلمان للنظر والبث فيها .

مادة ٨٧ — يرخص البرلمان بإنشاء اعتماد احتياطي لمواجهة أى مجو غير منظور والاتفاق منه تحت مسئولية الوزارة .

يجب على الوزارة أن تحصل على موافقة البرلمان على جميع الدفعات التى صبتها من صندوق الاحتياط .

مادة ٨٨ — جميع ممتلكات البيت الإمبراطورى تكون ملكا للدولة ، وجميع نفقات البيت الإمبراطورى يخصها البرلمان فى الميزانية .

مادة ٨٩ — لا يجوز إنفاق أموال عامة أو غيرها من الممتلكات ولا يجوز أن تستعملها أو تفيد منها أو تحافظ عليها هيئة أو جمعية دينية ، ولا أية هيئة خيرية أو تعليمية لا تكون تحت إشراف السلطة العامة .

مادة ٩٠ — يتولى ديوان المحاسبة مراجعة الحسابات النهائية لنفقات الدولة وإيراداتها فى كل عام ، وتتولى الوزارة تقديمها إلى البرلمان مرفقة ببيان المراجعة خلال السنة المالية التى تعقب مباشرة الفترة التى جرت فيها هذه الحسابات .

يحدد القانون نظام ديوان المحاسبة واختصاصاته .

مادة ٩١ — يجب على الوزارة أن تقدم فى فترات منتظمة ومرة فى كل عام على الأقل تقريراً عن الحالة المالية إلى البرلمان والشعب .

الباب التاسع

الحكومة الذاتية المحلية

مادة ٩٢ — يحدد القانون القواعد الخاصة بتنظيم وعمل الوحدات العامة المحلية وفقاً لمبدأ الحكم الذاتى المحلى .

مادة ٩٣ — تتولى الوحدات المحلية العامة إنشاء جمعيات تشريعية وتكون نظم مناقضاتها وفقاً لنص القانون .

يتعصب كبار موظفي الهيئة التنفيذية لجميع الوحدات العامة المحلية وأعضاء جمعياتها التشريعية وسائر الموظفين الذين يخدم القانون ، بالاقتراع الشعبي المباشر من بين جماعاتهم .

مادة ٩٤ - يكون للوحدات العامة المحلية الحق في إدارة ممتلكاتها وشؤونها وإداراتها وسن نظمها وتشريعاتها ضمن القانون .

مادة ٩٥ - لا يمكن سن قانون خاص يطبق على وحدة عامة محلية واحدة بواسطة البرلمان دون موافقة أغلبية ثلثي هذه الوحدة ، وهي أغلبية يتم الحصول عليها بمقتضى القانون .

الباب التاسع

التعديلات

مادة ٩٦ - تعديلات هذا الدستور يتولاها البرلمان بموافقة ثلثي عدد أعضائه كل من المجلسين أو أكثر ثم تقدم إلى الشعب للتصديق عليها ، وهذا التصديق يقتضى الموافقة بأغلبية مطلقة لجميع الأصوات المقترعة في استفتاء عام أو انتخاب عام كما يحدهه البرلمان .

يعلن الإمبراطور باسم الشعب التعديلات بعد التصديق عليها مباشرة كجزء غير منفصل من الدستور .

الباب العاشر

القانون الأعلى

مادة ٩٧ - إن حقوق الإنسان الأساسية التي كفلها هذا الدستور لشعب اليابان هي ثمرة كفاح طويل ونضال عاضه الإنسان طول حياته لكي يكون حراً . وقد مرت هذه الحقوق بتجارب عديدة وصمدت لها ، وبقيت ودية في أعناق الجيل الحاضر والأجيال القادمة ، يحافظون عليها ويحرمون على دوام صيانتها .

مادة ٩٨ — يجب أن يكون الدستور هو القانون الأعلى للأمة ، ولا يكون لأي قانون آخر أو تشريع أو مرسوم إمبراطوري أو أى أمر حكومى آخر يخالف نصوص هذا الدستور ، أى سلطة قانونية أو صلاحية .

يجب أن تراعى بأمانة المعاهدات التى تبرمها اليابان والقوانين المرعية فى الأمم الأخرى .

مادة ٩٩ — يقع على الإمبراطور أو الوصى ، ووزراء الدولة ، وأعضاء البرلمان ، والقضاة ، وجميع الموظفين العمامين ، الالتزام باحترام هذا الدستور والتسك به .

الباب الحادى عشر

مواد إضافية

مادة ١٠٠ — يسرى الدستور اعتباراً من اليوم الذى تنقضى فيه ستة أشهر على اليوم الذى أعلن فيه .

يجوز أن يتم قبل الموعد المذكور فى الفقرة السابقة سن القوانين اللازمة لتنفيذ هذا الدستور وانتخاب أعضاء مجلس المستشارين وإجراء انتخابات دعوة البرلمان للانعقاد وسائر الإجراءات التحضيرية اللازمة لتطبيق الدستور .

مادة ١٠١ — إذا لم يتم تأليف مجلس المستشارين قبل اليوم الذى يصبح فيه هذا الدستور نافذ المفعول يعمل مجلس النواب محل البرلمان وبشأن يحين الوقت لتأليف هذا المجلس .

مادة ١٠٢ — تكون مدة عضوية نصف أعضاء مجلس المستشارين فى الفترة الأولى للمجلس بمقتضى الدستور ثلاث سنوات . والأعضاء الذين ينطبق عليهم هذا النص يحددون طبقاً للقانون .

مادة ١٠٣ — لا يجوز لوزراء الدولة وأعضاء مجلس النواب والقضاة الذين يكونون فى الوظيفة فى وقت سريان هذا الدستور ، وجميع الموظفين العمامين الآخرين الذين يشغلون مناصب تعادل المناصب التى أعترف بها هذا الدستور ،

فأن يتخلوا عن مناصبهم تلقائيا بسبب سريان هذا الدستور ، إلا إذا نص القانون على هذا ، ولكن يجب عليهم عند ما يجري انتخاب أو تعيين خلفاء لهم بمقتضى فصوص هذا الدستور أن يتخلوا عن هذه المناصب كأمر طبيعي مفروض منه .

الملحق رقم ١٦

معاهدة الصلح ١٩٥١

أبدى الجنرال دوجلاس ماك آرثر في ١٧ مارس سنة ١٩٤٧ اعتقاده بأن اليابان أصبحت مستعدة لعقد معاهدة صلح . وقد جلست الحكومة الأمريكية فيها بعد خلال ذلك العام أن تعقد مؤتمراً تمهيدياً ، ولكن الاتحاد السوفيتي والصين اعترضتا على الاجراءات التي اقترح اتباعها ، ولهذا أغفل المشروع . ولم يتيسر عقد معاهدة الصلح إلا عند ماقررت الولايات المتحدة تجنب فكرة عقد مؤتمر وإنما استخدمت الطرق الدبلوماسية التقليدية .

معاهدة صلح بين دول الحلفاء واليابان

بما أن دول الحلفاء واليابان كطرفين قررا أن تكون العلاقات بينهما منذ الآن علاقات الأمم التي تتعاون كأنداد في السيادة ، في مشاركة ودية لتبعية الحيز بينهما والمحافظة على السلام والامن الدوليين . فقد رغباً في عقد معاهدة صلح لتسوية المسائل التي لا تزال معلقة نتيجة لقيام حالة الحرب بينهما .

وبما أن اليابان من جانبها تعلن نيتها لتقديم بطلب المصنوية في الأمم المتحدة وأن تعمل في كل الظروف وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وتحاول تحقيق الأهداف التي يرى إليها الاعلان الدولي لحقوق الانسان ، وتسمى لتبينة أحوال

استقرار وزراعة داخل اليابان كما تنص المادتان ٥٥ و ٥٦ من ميثاق الأمم المتحدة وقد هيأتها فعلا بالتشريع الياباني بعد الاستسلام، وما قامت به في النواحي التجارية العامة والخاصة من أعمال لكي تتماشى مع الأساليب الدولية العادلة المرسية ...

وبما أن دول الحلفاء ترحب باتجاه نية اليابان المذكورة في الفقرة السابقة ... بناء على ما تقدم اعترفت دول الحلفاء واليابان عقد معاهدة الصلح الحالية، ولهذا عينت المفوضين الموقعين أدناه الذين - بعد تقديم الوثائق الكاملة لتسليمهم والتي وجدت على أكل وجه - اتفقوا على النصوص التالية :

الباب الأول

الصلح

مادة ١ - « أ، تلتهى حالة الحرب بين اليابان وكل من دول الحلفاء ابتداء من التاريخ الذى تصبح فيه المعاهدة الحالية نافذة المفعول بين اليابان والدول الحليفة المختصة كما تنص المادة ٢٣ .

وب، تعترف دول الحلفاء بالسيادة التامة للشعب الياباني على اليابان ومياهها الإقليمية .

الباب الثانى

الأقاليم اليابانية

مادة ٢ - « أ، تتخلى اليابان بعد اعترافها باستقلال كوريا عن جميع الحقوق والمطالب في كوريا بما فيها جزر كلبارت وميناء هاملتون وداجليت .

وب، تتخلى اليابان عن جميع الحقوق والمكيات والمطالب في فرموزا ويسكادور .

(ج) تنخل اليابان عن جميع الحقوق والملكيات والمطالب في جزر كوريل وذلك الجزء من سخالين والجزر المجاورة لها التي حصلت اليابان على السيادة عليها نتيجة لمعاهدة بورنسموث في ٥ سبتمبر سنة ١٩٠٥ .

(د) تنخل اليابان عن جميع الحقوق والملكيات والمطالب التي كفلت لها بنظام انتداب عصبة الأمم وتقبل قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة في ٢ أبريل سنة ١٩٤٧ الذي يقضى بنظام الوصاية على جزر المحيط الهادى التي كانت تحت الوصاية اليابانية سابقا .

(هـ) تنخل اليابان عن جميع مطالبتها في أى حق أو ملكية أو مصلحة فيما يتعلق بأى جزء من منطقة القطب الجنوبي سواء كانت مستمدة من نشاط الرعايا اليابانيين أو غير ذلك .

(و) تنخل اليابان عن جميع الحقوق والملكيات والمطالب في جزر سبراتل وجزر باراسيل .

مادة ٣ — توافق اليابان على أى اقتراح تقضه الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة لتضع تحت وصايتها — وعلى أن تكون للولايات المتحدة السلطة الإدارية الوحيدة — فانى شوتو الواقعة في جنوب خط عرض ٢٩ درجة شمالا (ومنها جزر ريوكيو وجزر دايو) ، وفانفو شوتو في جنوب سوفوجان (ومنها جزر بونين وجزيرة دوزاير وجزر فولكانو) وباراس فيلا وجزيرة ماركوس .
وريثما يتم تقديم اقتراح كهذا واتخاذ عمل إيجابي يكون للولايات المتحدة الحق في جميع السلطات الإدارية والتشريعية والقضائية على أراضي هذه الجزر وسكانها بما في ذلك مياهها الإقليمية .

(مادة ٤ : تعالج مسألة التصرف في الممتلكات)

الباب الثالث

الامن

مادة ٥ - (أ) تقبل اليابان الالتزامات الواردة في المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة ، ولا سيما الالتزامات التالية :

١ - أن تسعى منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية وبشكل لا يهدد بالخطر السلام الدول والامن والمعالة .

٢ - أن تتجنب في علاقاتها الخارجية التهديد باستخدام القوة ضد سلامة أراضي أية دولة أو استقلالها السياسي ، أو استخدام أية وسيلة أخرى لا تتماشى مع أغراض الأمم المتحدة .

٣ - تقدم للأمم المتحدة كل مساعدة في أى عمل تتخذه وفقا لميثاقها ، وتمتنع عن تقديم المساعدة إلى أية دولة مخالفة بذلك أى عمل وقائي أو إجباري تتخذه الهيئة .

(ب) تؤكد الدول الحليفة أنها في علاقاتها مع اليابان ستتهدى بمبادئ المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

(ج) تعترف الدول الحليفة من جانبها بأن اليابان بوصفها دولة ذات سيادة تملك حق الدفاع عن النفس انفراديا وجماعيا المتضمن عليه في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ، وأنه يجوز لليابان الاشتراك في تدابير أمن جماعى .

مادة ٦ - (أ) يجب أن تنسحب جميع قوات الاحتلال التابعة لدول الحلفاء من اليابان بأسرع ما يمكن بعد سريان المعاهدة الحالية على ألا تزيد الفترة على ٩٠ يوما بأية حال . ومع هذا يجب ألا يمنع هذا النص مرابطة الحلفاء أو بقاء أية قوات مسلحة أجنبية في الأراضي اليابانية بمقتضى أو نتيجة لآى اتفاقات ثنائية

أو متعددة الأطراف تكون قد عقدت أو يجوز عقدها بين دولة أو أكثر من دول الحلفاء وبين اليابان .

(ب) ينفذ نص المادة ٩ من بيان بوتسدام في ٢٦ يولية ١٩٤٥ الخاص بعودة القوات العسكرية اليابانية إلى ديارها بالحد الذي لم يكن قد تم إلى الآن .

(ج) تعاد إلى اليابان في غضون ٩٠ يوما — إذا لم تكن هناك تدابير أخرى متفق عليها — جميع الممتلكات اليابانية التي لم يدفع التعويض عنها والتي تكون قد قدمت للاستخدام قوات الاحتلال والتي تكون لا تزال في حيازة هذه القوات عند تنفيذ المعاهدة الحالية .

الباب الرابع

مواد سياسية واقتصادية

مادة ٧ — (أ) تتولى كل دولة من دول الحلفاء بعد مرور عام على تنفيذ هذه المعاهدة بينها وبين اليابان إبلاغ اليابان عن المعاهدات الثنائية أو الموائيق التي كانت مفقودة بينها وبين اليابان قبل الحرب وتريد استمرار سريانها أو إعادة استخدامها ، وأى معاهدات أو موائيق يتم الإبلاغ عنها يجب أن تسرى أو يعاد سريانها ولا يدخل عليها تعديلات إلا ما قد يكون ضروريا لضمان تنفيذها مع المعاهدة الحالية . ويجب أن تعد المعاهدات أو الموائيق التي تم الإبلاغ عنها بهذا الشكل سارية أو أعيد سريانها بعد انقضاء ثلاثة أشهر على الإبلاغ ، ويجب أن تسجل في سكرتيرية الأمم المتحدة ، أما المعاهدات أو الموائيق التي لا يبلغ عنها هكذا فتعد مفسوخة .

(ب) يجوز لأي تبليغ قدم بمقتضى الفقرة (أ) من هذه المادة أن يستثنى من سريان معاهدة أو إعادة سريانها أى أرض تكون الدولة صاحبة التبليغ مسئولة عنها في علاقاتها الدولية إلى أن تنقضى ثلاثة أشهر على إبلاغ اليابان

أن أسكتناه من هذا القبول يجب إبطاله ويجوز إبطال هذا الاستثناء بمقتضى
أخطار مدته ثلاثة شهور على إبلاغ اليابان ذلك .

مادة ٨ — (أ) تعترف اليابان اعترافاً كاملاً بجميع المعاهدات التي تكون
قد عقدتها دول الحلفاء الآن أو فيما بعد لإنهاء حالة الحرب التي طرأت في أول
سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، وكذلك أى إجراءات أخرى تتخذها الدول الحليفة
لإعادة السلام أو فيما يتعلق بإعادته . وتقبل اليابان أيضاً التدابير التي اتخذت لإنهاء
عصبة الأمم السابقة وعسكرة العدل الدولية الدائمة .

(ب) تلتزم اليابان بجميع الحقوق والمصالح التي قد تلتصق من كونها إحدى
الدول الموقعة على ميثاق سان جرمان في ١٠ سبتمبر سنة ١٩١٩ ، واتفاق
المضايق الذي عقد في مونترو في ٢٠ يولية سنة ١٩٣٦ ، وما قد ينشأ عن المادة
١٦ من معاهدة الصلح مع تركيا التي وقعت في لوزان يوم ٢٤ يولية سنة ١٩٢٣ .

(ج) تتخلل اليابان عن جميع الحقوق والملكيات والمصالح التي حصلت
عليها بمقتضى الاتفاق بين ألمانيا والدول الدائمة في ٢٠ يناير سنة ١٩٣٠ وملحقاته
ومنها اتفاق الائتمان في ١٧ مايو سنة ١٩٣٠ ، وميثاق ٢٠ يناير سنة ١٩٣٠
الخاص بينك التسويات الدول ، ونظم هذا البنك ، كما تتخلل اليابان من
الالتزامات المفروضة عليها بهذا الاتفاق وملحقاته . وتتولى اليابان إبلاغ
وزارة الخارجية في باريس في غضون ستة أشهر منذ بدء سريان المعاهدة
الحالية تخليها عن هذه الحقوق والملكيات والمصالح المذكورة في هذه الفقرة .

مادة ٩ — تتدخل اليابان فوراً في مفاوضات مع دول الحلفاء التي ترغب
في عقد اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف تنص على تنظيم أو تحديد سيد
الاسماك والحفاظة على مصايد الاسماك في عرض البحار وتنميتها .

مادة ١٠ — تتخلل اليابان عن جميع الحقوق الخاصة والمصالح في الصين
ومنها جميع الفوائد والامنيارات الناشئة من نصوص البروتوكول النهائي الذي

وقع في بكين في ٧ سبتمبر سنة ١٩٠١ وجميع الملحقات والمذكرات والوثائق الإضافية له ، وتوافق على فسخ هذا البروتوكول وملحقاته ومذكراته ووثائقه .

مادة ١١ — تقبل اليابان حكم المحكمة العسكرية الدولية للشرق الأقصى وأحكام سائر محاكم الحلفاء لجرائم الحرب في داخل اليابان وخارجها على السواء . وتنفذ الأحكام التي تصدرها على الرعايا اليابانيين المسجونين في اليابان ، ولا يجوز ممارسة سلطة منح العفو وتخفيض الأحكام والإفراج فيما يتعلق بهؤلاء المسجونين إلا بإقرار من الحكومة أو المحاكمات التي فرضت الحكم في كل حالة ، وبناء على توصية من اليابان ، أما في حالة الأشخاص الذين أصدرت عليهم المحكمة العسكرية الدولية أحكامها فلا يجوز ممارسة هذه السلطة إلا بقرار من أغلبية المحاكمات الممثلة في المحكمة وبناء على توصية من اليابان .

مادة ١٢ — (أ) تعلن اليابان استعدادها التام للدخول في مفاوضات لعقد إتفاقات أو معاهدات مع دول الحلفاء من شأنها أن تجعل العلاقات التجارية والبحرية وغير هالته النول على أساس مستقر وودي .

(ب) إلى أن يتم عقد المعاهدة أو الاتفاق الخاص بهذا الموضوع تعتمد اليابان خلال فترة أربعة أعوام تبدأ منذ أول تنفيذ المعاهدة الحالية إلى :

(١) منح كل دولة من دول الحلفاء ورعاياها ومنتجاتها وسفنها :

أولاً — معاملة الأمة الأكثر رعاية فيما يتعلق بالرسوم الجمركية والالتزامات والتقيود وغير ذلك من اللوائح المتصلة باستيراد وتصدير السلع .

ثانياً — المعاملة القومية فيما يتعلق بشحن السفن والملاحة والسلع المستوردة ، وفيما يتعلق بالأشخاص الطبيعيين والشرعيين ومصالحهم — وتشمل هذه المعاملة جميع المسائل المتصلة بفرض الضرائب وجبايتها ودخول المحاكم وعمل العقود وتأديتها وحقوق الملكية (الظاهرة وغير الظاهرة) ، والاشتراك في الوحدات القانونية التي تتألف بمقتضى القانون الياباني وبصفة عامة القيام بجميع أنواع العمل والنشاط المني .

٣ - ضمان أن تجرى مشتريات ومبيعات الهيئات التجارية الحكومية اليابانية في الخارج على الأساس التجارى وحده .

(ج) مع هذا يجب أن تلتزم اليابان في أى مسألة بأن تمنح أية دولة من دول الحلفاء المعاملة القومية أو معاملة الأمة المفضلة تطبيقاً لمبدأ المعاملة بالمثل إذا كانت الدول المعنية تمنح اليابان حق المعاملة القومية المفضلة . ويتقرر حق المعاملة بالمثل فيما ورد في العبارة الماضية في حالة المنتجات ، والسفن ، والأشخاص المنويين والأفراد القاطنين في غير أراضي العاصمة في أى دولة من دول الحلفاء ، وكذلك بالنسبة لسكان هذه الأراضي إذا كانت لهذه الدولة حكومة فيدرالية وذلك بالرجوع إلى مثل هذه المعاملة الممنوحة لليابان في هذه الأراضي أو الولاية أو الأقليم .

(د) عند تطبيق هذه المادة لا يعتبر أى إجراء للفرقة على أنه تمييز يقلل من شأن منحه المعاملة القومية أو معاملة الأمة المفضلة ، إذا كان هذا الإجراء قائماً على إستثناء يشترط عليه عادة في المعاهدات التجارية للطرف الذى يطبقه ، أو تدعى إليه الحاجة إلى ضمان المركز المالى الخارجى لهذا الطرف أو ميزان مدفوعاته (إلا في حالة شحن السفن والملاحة) ، أو الحاجة إلى المحافظة على مصالح أمنه الجوهرية ، ويشترط أن يكون هذا التمييز تطلبه الظروف ولا يطبق بطريقة تعسفية أو غير معقولة .

(هـ) لا تتأثر التزامات اليابان الواردة في هذه المادة بممارسة الحلفاء لحقوقهم التى نصت عليها المادة ١٤ من هذه المعاهدة ، ويجب ألا تفهم نصوص هذه المادة على أنها تجديدها للتعهدات التى فرضتها على اليابان المادة ١٥ من المعاهدة .

مادة ١٣ - (أ) تدخل اليابان في مفاوضات مع أى من دول الحلفاء عندما تطلب منها هذه الدولة أو الدول ذلك لعقد اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف بشأن النقل الجوى المزدنى الدولى .

(ب) إلى أن يتم عقد هذا الاتفاق أو الاتفاقات تقدم اليابان خلال فترة أربعة أعوام تبدأ من يوم تنفيذ المعاهدة الحالية ، إلى أى دولة كهذه معاملة لا تقل في فاحية حقوق حركة الطيران وامتيازاتها عن الحقوق والامتيازات التي تمارسها أى واحدة من هذه الدول في وقت تنفيذ المعاهدة ، وتوفر المساواة التامة في الفرص الخاصة بتسيير الخطوط الجوية والنهوض بها .

(ج) إلى أن تصبح اليابان طرفاً في ميثاق الطيران المدني الدولي وفقاً للادة ٩٣ يجب عليها أن تنفذ نصوص هذا الميثاق على الملاحة الجوية الدولية ، كما تنفذ الإجراءات والمقاييس والأعمال المنصوص عليها في ملاحق الميثاق وفقاً لنصوص الميثاق .

(المواد من ١٤ إلى ٢١ تعالج مسألة المطالب والملكات)

الباب السادس

تسوية المنازعات

مادة ٢٢ — إذا رأى أى طرف من الموقعين على هذه المعاهدة أنه قد نشأ نزاع بشأن تفسيرها أو تنفيذها ولم تتم تسويته بإحاطة على محكمة تسويات خاصة أو بآية وسيلة أخرى يتفق عليها ، تختم بناء على طلب أحد الأطراف إحالة هذا النزاع إلى محكمة العدل الدولية ، ويجب على اليابان وسائر دول الحلفاء التي لم تشترك إلى هذا الحين في نظام محكمة العدل الدولية أن تودع لدى مسجل المحكمة في وقت تصديقها على هذه المعاهدة ، ووفقاً لقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، بياناً عاماً تقبل به أحكام المحكمة دون الحاجة إلى اتفاق خاص على أن تكون هذه الأحكام خاصة بالمنازعات المشار إليها في هذه المادة .

الباب السابع

بنود نهائية

مادة ٢٣ - ١، تصدق على هذه المعاهدة الدول التي توقعها ومنها اليابان وتصبح نافذة المفعول بجميع الدول التي تكون قد صدقت عليها عند ما تودع وثائق التصديق اليابان وأغلبية الدول ومنها الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها الدولة الرئيسية المحتلة ، والدول التالية وهي استراليا ، وكندا ، وسيلان ، وفرنسا ، وأندونيسيا ، وملكة الأراضي المنخفضة ، ونيوزلندة ، والباكستان وجمهورية الفلبين ، والمملكة المتحدة لبريطانيا ، وأيرلندة الشمالية . وتصبح المعاهدة الحالية نافذة المفعول بالنسبة لكل دولة تصدق عليها بعد ذلك في وقت إيداع وثائق التصديق .

(ب) إذا لم تصبح المعاهدة نافذة المفعول في غضون تسعة أشهر من تاريخ إيداع اليابان وثائق التصديق ، يجوز لأي دولة صدقت على المعاهدة أن تنفضها بينها وبين اليابان بأن تقدم تبليغا بهذا المعنى إلى حكومتى اليابان والولايات المتحدة الأمريكية في مدة لا تزيد على ثلاثة أعوام بعد إيداع اليابان وثائق التصديق .

مادة ٢٤ - يجب إيداع جميع وثائق التصديق لدى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي تبلغ جميع الدول الموقعة عليها بكل إيداع من هذا القبيل وموعد تنفيذ المعاهدة وفقا لفقرة ١، من المادة ٢٣ ، وأي تبليغات أخرى تمت وفقا للفقرة د ب، من المادة ٢٣ .

المادة ٢٥ - خدمة لأغراض المعاهدة الحالية تكون دول الحلفاء هي الدول التي في حالة حرب مع اليابان أو أي دولة كانت في الماضي تؤلف جزءا من أراضي دولة ذكرت في المادة ٢٣ بشرط أن تكون كل دولة من هذه الدول المعنية بالأمر قد وقعت المعاهدة وصدقت عليها ، وفيما عدا نصوص المادة ٢١ السابقة لا تمنح بمقتضى هذه المعاهدة أي حقوق أو ملكيات أو منافع لأي دولة ليست حليفة كما حددت هنا ، ويجب ألا يتعرض أي حق أو ملكية أو مصلحة لليابان للزوال

أو الإضرار من جراء أى نص من نصوص هذه المعاهدة ويكون ذلك لمصلحة دولة غير حليفة كما حددت هنا .

مادة ٢٦ — تعلن اليابان استعدادها لأن تبرم مع أية دولة وقعت أو انضمت إلى بيان الأمم المتحدة في أول يناير سنة ١٩٤٢ ، وتكون في حرب مع اليابان أو أية دولة كانت في الماضى تؤلف جزءاً من أراضى إحدى الدول المذكورة في المادة ٢٣ ولم توقع على هذه المعاهدة ، معاهدة صلح ثنائية على أساس الشروط كلها أو أكثرها التى نصت عليها المعاهدة الحالية ، ولكن يجب أن ينتهى هذا الالتزام من جانب اليابان في غضون ثلاثة أعوام بعد نفاذ هذه المعاهدة ، وإذا وضعت اليابان تسوية صلح أو تسوية مطالب حرب مع أية دولة من شأنها أن تمنح هذه الدولة مزايا أكبر من المنصوص عليها في المعاهدة الحالية ، تعين أن تمتد هذه المزايا أيضاً لأطراف المعاهدة الحالية .

مادة ٢٧ — يجب أن تودع هذه المعاهدة في أرشيف حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التى تتولى تزويد كل دولة من الدول الموقعة على هذه المعاهدة بنسخة معتمدة منها .

الملحق رقم ١٧

معاهدة أمن بين الولايات المتحدة الأمريكية

واليابان سنة ١٩٥١

جاءت مواد هذه المعاهدة عامة للغاية ولهذا تركت التفاصيل الحقيقية لتسكون موضوع اتفاقات إدارية تتم فيما بعد بين الحكومتين ، ولهذا تصبح هذه الإجراءات عرضة للتعديل من وقت لآخر .

معاهدة أمن بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان

وقعت اليابان في هذا اليوم معاهدة صلح مع دول الحلفاء ، ولكن عندما يحين الوقت لتنفيذ هذه المعاهدة سوف لا يكون لدى اليابان الوسائل الفعالة لممارسة حقها الطبيعي في الدفاع عن نفسها لأنها عزلاء من السلاح .

وهناك خطر على اليابان في هذه الحالة لأن الروح العسكرية غير المستتلة لم تمنح من العالم بعد ، ولهذا ترغب اليابان في أن تعقد معاهدة أمن مع الولايات المتحدة الأمريكية وتنفذ في الوقت ذاته الذي تنفذ فيه معاهدة الصلح بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان .

وتعترف معاهدة الصلح بأن اليابان - بوصفها دولة ذات سيادة - الحق في الدخول في إجراءات أمن جماعية كما أن ميثاق الأمم المتحدة يعترف بأن جميع الأمم حقا طبيعيا في الدفاع عن نفسها منفردة أو بصفة جماعية .

ولكي تمارس اليابان هذه الحقوق ترغب في أن تحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية بقوات مسلحة لها في اليابان وحولها تمنع أى اعتداء مسلح يقع عليها على أن يكون ذلك إجراء مؤقتا من إجراءات الدفاع .

ولصلحة السلام والأمن تبتدى الولايات المتحدة الأمريكية الآن استعدادها لإبقاء بعض قواتها المسلحة في اليابان وحولها ، على أن توقع أن تتولى اليابان شيئا فشيئا مسؤوليتها في الدفاع عن نفسها ضد أى عدوان مباشر أو غير مباشر وعلى أن تتجنب دائما أى تسليح يشكل خطراً هجومياً أو يخدم غرضاً آخر غير حفظ السلام والأمن وفقا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

وبناء على هذا اتفق البلدان على ما يلي :

غادة ١ - تمنح اليابان - وتقبل الولايات المتحدة الأمريكية ، عند ما تصبح

معاهدة الصلح وهذه المعاهدة نافذة المفعول — الحق في إحلال قوات أمريكية برية وجوية وبحرية في اليابان وحوها ، ويجوز استخدام هذه القوات في المعاونة على صيانة السلام والأمن الدوليين في الشرق الأقصى ، وأمن اليابان ضد أى عدوان مسلح يقع عليها من الخارج ، ويتضمن هذا المساعدة التي تقوم على طلب عاجل من الحكومة اليابانية لإخماد ثورات واضطرابات داخلية واسعة النطاق في اليابان تكون قد نشأت بتريض أو تدخل من دولة أو دول أجنبية .

مادة ٢ — في غضون ممارسة الحق المشار إليه في المادة ٨ لا تمنح اليابان بغير موافقة سابقة من الولايات المتحدة الأمريكية أية دولة ثالثة أى قواعد أو حقوق أو نفوذ في قواعد أو بشأن قواعد أو حق إبقاء حاسيات أو إجراء مناورات أو عبور قوات برية أو بحرية أو جوية .

مادة ٣ — تمعد اتفاقات إدارية بين الحكومتين تعين فيها الشروط والأحوال التي تنظم بمقتضاها القوات المسلحة الأمريكية في اليابان وحوها .

مادة ٤ — تنتهى هذه المعاهدة عند ما ترى الحكومتان الأمريكية واليابانية أنه يجب أن تنفذ إجراءات للأمم المتحدة أو تدابير أمن أخرى فردية أو جماعية تكفل للأمن المتحدة أو غيرها ، المحافظة على السلام والأمن الدوليين في منطقة اليابان .

مادة ٥ — يجب أن تصدق على هذه المعاهدة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وتصبح نافذة المفعول عند ما يتم تبادل وثائق التصديق عليها في واشنطن . وشهادة منهم بذلك وقع المفوضون الموقعون أدناه على هذه المعاهدة . وضمت هذه المعاهدة من نسختين في مدينة سان فرانسيسكو باللغتين الإنجليزية واليابانية في اليوم الثامن من شهر سبتمبر سنة ١٩٥١ .

الملحق رقم ١٨

الإمبراطور هيروهيتو كشاعر ١٩٤٦ - ١٩٥٥

اليابانيون كشعب يتمتعون بإحساس رفيع متأصل في قلوبهم يتدفقون به الفن والجمال ، وهو أمر يظهر بجماله في الفنون العديدة التي يجلون بها حياتهم اليومية ، كتلسيق الزهور ، إيكيبانا ، ورسم الصور الزيتية الجميلة ، كما كيموتو ، التي تزدان بها غرفهم والنماذج الصغيرة المضغوطة للأشجار ، « بونساي » ، والأحجار الطبيعية المنسقة تنسيقاً فنياً ، « بونسكي » ، والأواني الفخارية الجميلة ، والألوان الزاهية للأزواج (الكيمونو) والهدائق البديعة التلسيق ، ونظافة مجموعات الدور وتنظيمها ، وبساطة الزينة الداخلية فيها . والظاهرة الغالبة على الفن الياباني هي حب الطبيعة الطاغى على مشاعرهم ، ولكنهم يعبرون عادة عن هذا الحب بشكل منظم وتهذيب دقيق ويميلون إلى حصر تركيزهم على معنى واحد وبرزونه على كل ما عداه .

ولعل الشعر الياباني هو خير ما يصور خصائص الفن الياباني ، ويلتزم هذا الشعر حدوداً قاسية ؛ فالنوع الطويل منه الذي يدعى تانكا يحوى ٣١ مقطعاً ذو وزن وحداته ٥ - ٧ - ٥ - ٧ - ٧ ، والنوع القصير « ها يكو » هو الذي يتألف من ١٧ مقطعاً ووزنه ٥ - ٧ - ٥ ، وهذان الشاعر هو خالق أثر انفعالي مركب لا يلبث أن يتحول بسرعة إلى استجابة عاطفية . وهي مهمة صعبة في التنفيذ ضمن هذا المدى المقتضب يمثل هذه الأوزان . ومن بين الموضوعات الواجب معالجتها في الشعر الإشارة إلى ظاهرة طبيعية ، وكتابة الشعر كنهجها من الفنون اليابانية ليست قاصرة على فئة قليلة من المحترفين الموهوبين ، وإنما تجد شعراء مهرة في فن التانكا والهايكو بين جميع الطوائف والطبقات وفي كل نواحي الحياة . وإنك تجد الكثيرين من اليابانيين عند ما يقعون فريسة انفعالات عاطفية شديدة يتحولون إلى الشعر ليعبروا به عن أحاسيسهم ؛ فثلاً كان

آخر حمل أداء الجنرال نيامى كوريتشكا وزير الجيش قبل أن يتحرر بطريقة
المراكيزى فى شهر أغسطس سنة ١٩٤٥ هو نظمه لقصيدة من نوع التانكا .

ومن بوادر شيوع الفن بين الشعب اليابانى تلك الألوف من القصائد التى تقدم
فى المباراة الإمبراطورية الشعر التى تعقد فى شهر يناير من كل عام ، ويثولى
الإمبراطور تعيين موضوع المباراة ، وهو ينظم قصيدة فى كل عام تداع على الشعب
فى ذلك الوقت . وفيما يلى سبع من احدى عشرة مقطوعة نظمتها منذ انتهاء الحرب
العالمية الثانية ، وهى قصائد تدرس بدقة ولغة من كثيرين من اليابانيين على أمل
أن يحددوا فيها دليلا على رأى الامبراطور فى الشؤون الجارية ، فقد فُتحت للمقطوعة
التي نظمتها فى عام ١٩٤٦ مثبلا بأنها تبلغ الشعب اليابانى بشكل غير مباشر
بأن يحافظوا على طبيعتهم الحقيقية برغم الهزيمة التى منوا بها ، وأخذت مقطوعة
عام ١٩٥٥ على أنها لفظة تأييد لبرنامج التقشف الذى وضعت الحكومة .

كونوا كأشجار الصنوبر ١٩٤٦

التي لا يتغير لونها

برغم ما تحمله من أثقال

الجليد المتساقط عليها دائما

اليوم يزرع بحر الأمل ١٩٤٧

على بلدة ميتو

وصوت المطرقة

يسمع فيها بجلاء

اقتدوا بقوة شجرة الصنوبر ١٩٤٨

على شاطئ البحر

فهي تصمد لمواصف البحر الهوجاء

فى الفصول الأربعة

- ١٩٤٩ تعلوا من شجرة الصنوبر الدائمة الاخضرار
فهي لا تغير لونها
في الحديقة الموحشة
ووسط موات الشتاء
- ١٩٥٠ أعشاب الربيع الخضراء
تزدهر بابتسامات مشرقة
تعلو وجوها
ويأتى الأطفال فيقتطفونها
- ١٩٥٤ عندما ييزغ الفجر متهاديا
على الغابات الساكنة
وفي سهل تازو
تسمع صيحة الطير
- ١٩٥٥ إنها القلوب القوية
لأولئك الذين يكذبون
ويغفلون في نذاتهم
متحملين القيد والزمير .

الفهرس

الصفحة

الموضوع

١ - الفصل الأول : الفترة بين الشوجونية والدولة القومية ١

الأرض والسكان - أصل الحكم العسكري - شوجونية
توكو جاوا - نظام طبقة التوكو جاوا - سياسة العزلة -
العوامل التي قوضت أركان حكم التوكو جاوا - إنتهاء فترة
العزلة - سقوط للشوجونية - الحكومة الجديدة - إلغاء
أقطاعات الديو - إصلاحات الحكومة - الدولة والدين
ضريبة الأراضي - أزمة عام ١٨٧٣ - بدء الأحزاب
السياسية - وعد بالستور - العلاقات الخارجية -
التطورات الاقتصادية في عهد حكومة مييجي - إصدار الستور

٢ - الفصل الثاني : اليابان تصبح قوة عالمية ٣٣

دستور مييجي - العمل بالنظام الجديد - الحرب الصينية
اليابانية - فشل أول وزارة حزبية - الحرب مع روسيا
والقرب إليها (١٨٩٥ - ١٩١٤ -) السياسة الداخلية
(١٩٠٥ - ١٩١٤) - التطورات الاقتصادية - (١٨٩٤ -
١٩١٣) - الحرب العالمية الأولى - الآثار الاقتصادية
العالمية الأولى - الواحد والعشرون مطلباً - اضطرابات
الأرض في عام ١٩١٨ - حملة سيريا - اليابانيون في فرساي -
مؤتمر وشنطن

٣ - الفصل الثالث : الفترة بين مؤتمر وشنطن ويوم التصريح على اليابان ٥٧

عود إلى الولايات غير الحزبية - اضطرابات اجتماعية -

الحركة السياسية — وزارات حزب كنسيكاي — الأزيمة
الاقتصادية في عام ١٩٢٧ — وزارة تاناكا — وزارات
هاماجوشي وواكاتسوكي — نمو الوطنية المتطرفة — حادث
مشوروا — إختفاء الوزارات الحزبية — حادث شهر فبراير
سنة ١٩٣٦ — الحرب الصينية اليابانية — النظام الجديد في
اليابان — الاقتصاد الياباني بعد عام ١٩٣٠ — العلاقات
مع ألمانيا وروسيا — إتهام اليابانيين صوب الجنوب — الحرب
بين اليابان وأمريكا — الحروب في المحيط الهادئ .

الاحتلال — تصفية الاستعمار الياباني — تدابير لنشر
الديمقراطية — الإصلاح الاقتصادي — تحول في موقف
أمريكا تجاه اليابان — التطورات في عهد الاحتلال — الحزب
الشيوعى الياباني — معاهدة الصلح — المشاكل الاقتصادية
اليابان — سياسة اليابان منذ الاحتلال

الملحق رقم ١ بمرسوم إحكام عزلة اليابان ١٦٣٦ — الملحق
رقم ٢ بميثاق القسم ١٨٦٨ — الملحق رقم ٣ بمذكرة إنفاء
الجمعية النيابية ١٨٧٤ — الملحق رقم ٤ بمرسوم الوعد بالبرلمان
١٨٨١ — الملحق رقم ٥ بمرسوم امبراطورى للجند والبحارة
١٨٨٢ — الملحق رقم ٦ بمرسوم التعليم ١٨٩٠ — الملحق
رقم ٧ بدستور مييجى — الملحق رقم ٨ بالأحد والمشرين

- مطلباً ١٩١٥ — الملحق رقم ٩ بمذكرة تاناكا ١٩٢٧ —
الملحق رقم ١٠ ببيان أمور ١٩٣٤ — الملحق رقم ١١ بملخص
السياسة القومية الأساسية — الملحق رقم ١٢ الخاص بتقرير
اليابان للحرب — الملحق رقم ١٣ باستقالة الأمير كوني —
الملحق رقم ١٤ بمذكرة الأمير كوني ١٩٤٥ — الملحق
رقم ١٥ بدستور عام ١٩٤٧ — الملحق رقم ١٦ بمعاهدة
الصلح ١٩٥١ — الملحق رقم ١٧ بمعاهدة أمن مع أمريكا
١٩٥١ — الملحق رقم ١٨ عن الإمبراطور كشاعر .
-

صدر من كتب العلوم الإنسانية في مجموعة الألف كتاب
 [اجتماع . اقتصاد . تربية . علم نفس . تاريخ وتراجم
 جغرافيا ورحلات . دين . سياسة . فلسفة
 قانون . معارف عامة]

- ١ — حضارة الإسلام تأليف جوستاف جرونيياوم.
- ٢ — اتهامات الفلسفة المعاصرة د. أميل برييه
- ٣ — البوليس والكشف عن الجريمة اليوم د. ريموند موريس
- ٤ — اسكتلنديارد د. سير هارولد سكوت
- ٥ — فلسفة الخير د. لويس ديكنسون
- ٦ — حركات الشباب الاجتماعية د. الدكتور محمد فتحي
- ٧ — بلاد ما بين النهرين د. ل. ديلاپورت
- ٨ — آثار حضارة الفراعنة د. الأستاذ محرم كمال
- ٩ — الحياة الناجحة د. أوستاش تشير
- ١٠ — كيف تقرأ الجريمة د. إدجار ديل
- ١١ — الحياة اليومية في مصر القديمة د. آلان شوتر
- ١٢ — الديانات في أفريقيا السوداء د. هيربير ديشان
- ١٣ — الطفل من الخامسة إلى العاشرة (جزءان) د. دكتور أرنولد جزل
- ١٤ — علم نفسك الاقتصاد د. ايفلين توماس
- ١٥ — تاريخ العالم ١٩١٤ - ١٩٥٠ د. دافيد تومسون
- ١٦ — نحو مجتمع أفضل د. برتراند رسل
- ١٧ — الأحلام والجنس (جزءان) د. جوزيف جاسترو
- ١٨ — تاريخ طابع البريد د. اوچين فاييه
- ١٩ — تاريخ الجيوش د. جورج كاستلان
- ٢٠ — صحوة أفريقيا د. بازيل دافيدسون
- ٢١ — الجريمة د. جورج قبل

- ٢٣ — الحرب بين الماضي والحاضر تأليف الامير الاي عبد الفتاح ابراهيم
 د. ت. س. س. اشتن
 د. فلورنس پرودميك
 ولويد جريمز
 د. ي. هيل
 د. لينى بروفسال
 د. فان لون
 د. سهر ليونارد وولى
 د. جيمس فيرجيف
 د. دكتور نقولا زيادة
 د. سونيا. ي. هار
 د. ا. ا. س. ادواردز
 د. مرجريت مري
 د. ج. و. ليچ
 د. اندريه هوسان
 د. ايفان هنتر
 د. كبل
 د. فيليس دين
 د. كيرك
 د. اسكندر هادو. برتراند رسل
 وآخرين
 د. ا. ف. جرتيه
 د. اميل بواقان
 د. دكتور صلاح العقاد
 د. ب. دينوانيه
 د. الدكتور محمد صنى الدين أبو الغز
 د. جمال الدين الدناورى وآخرين
 د. ا. ل. زانجويل
 ٢٤ — مرشد الآباء والأمهات
 ٢٥ — الحضارة العربية
 ٢٦ — الاسلام فى المغرب والأندلس
 ٢٧ — قصة الجنس البشرى
 ٢٨ — مدخل إلى علم الآثار
 ٢٩ — الجغرافيا والسيادة العالمية
 ٣٠ — الرحالة العرب
 ٣١ — فى طلب التوابل
 ٣٢ — أهرام مصر
 ٣٣ — مصر ومجدها الغابر
 ٣٤ — الشعوب البدائية
 ٣٥ — طبقات المجتمع
 ٣٦ — بذور الشر
 ٣٧ — مناطق الهجرة فى العالم
 ٣٨ — قصة التجارة الدولية
 ٣٩ — موجز تاريخ الشرق الأوسط
 ٤٠ — السلام العالمى فى العصر الحدى
 ٤١ — الصحراء
 ٤٢ — تاريخ الصحافة
 ٤٣ — الاستثمار فى الخليج
 ٤٤ — الصحافة فى العالم
 ٤٥ — دراسات فى جغرافية مصر
 ٤٦ — مدخل إلى علم النفس الحديث

- ٤٧ — ثورة آسيا تأليف تيودر مند
٤٨ — سبل الحرية برتراند رسل
٤٩ — عبد الله النديم الأستاذ محمد عبد الوهاب حقر
٥٠ — ستة من رجال الأعمال هاري ماينكول
٥١ — دائرة معارف الناشئين
٥٢ — ستة من رواد الكشف الجغرافي جون والت
٥٣ — أندية الشباب المدرسية عدلى سلمان
٥٤ — النجاح لورد يفر بروك
٥٥ — مختارات من علم النفس إرنست هيلجارڊ
٥٦ — كتب غيرت وجه العالم عدة مؤلفين
٥٧ — تاريخ المسلمين في شبه القارة الهندية دكتور أحمد محمود السادات
٥٨ — بناء الولايات المتحدة جون والتون
٥٩ — الدولة چاك ديوى فابر
٦٠ — ستة من علماء الطبيعة جون ولتون
٦١ — بيمارك اميل لودفيج
٦٢ — فجر الضمير برستيد
٦٣ — الشرق الأدنى مجتمعه وثقافته ت. ج. ويلنج
٦٤ — الانسان والأخلاق والمجتمع ١٣ جون كارل فلوجل
٦٥ — الطفل الموهوب ماريان شيفيل
٦٦ — رجل بلا وطن ادوارد افریت هيل
٦٧ — الحياة العامة اليونانية ا. زمرن
٦٨ — موجز تاريخ العالم ه. ج. ويلز
٦٩ — علم الاجتماع موريس جيزبرج
٧٠ — نفسية المجتمع موريس جيزبرج
٧١ — القلب ادموندو دى اماتس
٧٢ — ٢٠٠٠ فرسخ تحت سطح البحر چول فرن
٧٣ — باستير ايفلين لوتود

- ٧٤ - الإدارة العربية تأليف م. ا. ق. حسيني
٧٥ - الجغرافيا مغزاها ومرماها د. س. و. ولندرج و جوردون ابست
٧٦ - التاريخ مصدر تسلية د. موزوليف
٧٧ - الرحلة الصغرى في إيطاليا د. دافيد راي موند
٧٨ - على مبارك وأعماله د. سعيد زايد
٧٩ - ما هو الجنس ؟ د. اليونسكو
٨٠ - لفهم طفلك د. جيمس هيننج و جوردون بولز
٨١ - الأرض والتطور البشرى (جودان) د. لوسيان فيشر
-

صدر عن مكتبة الانجلو المصرية

في مجموعة الألف كتاب

رأساً

- ١ — الأحمر والأسود ج١ ترجمة عبد الحميد الدواخل ٢٤
- ٢ — الأحمر والأسود ج٢ ترجمة عبد الحميد الدواخل ٣٢
- ٣ — الغذاء الكامل تأليف عز الدين فراج ١٢
- ٤ — فلسفة الخير ترجمة رمزي حليم يسي ١٨
- ٥ — قوم سوبر ترجمة ماهر نسيم ٢١
- ٦ — الحياة اليومية في مصر القديمة تأليف الدكتور نجيب ميخائيل إبراهيم ٢٣
- ٧ — مكتب البريد ترجمة محمد طاهر الجبلأوى ٦
- ٨ — البحر المحيط بنا ترجمة أحمد مختار الجبال وعبد العزيز محمود ٢٢
- ٩ — تاريخ طابع البريد ترجمة صفية عبد الحميد فاضل ١٢
- ١٠ — الحرب بين الماضي والحاضر تأليف الأمير الأي عبد الفتاح إبراهيم ١٧
- ١١ — المحاضرة العربية ترجمة الدكتور إبراهيم أحمد العدوي ١٦
- ١٢ — بذور الشر ترجمة حسين القبانى ٤٠
- ١٣ — الاستعمار في الخليج الفارسي تأليف الدكتور صلاح العقاد ٢٧
- ١٤ — عشر مسرحيات قصيرة ترجمة الأنسة راجية فهمي ٢٨
- ١٥ — دون كيخوته ترجمة الدكتور عبد العزيز الأهواني ج١ ٣١
- ١٦ — أشهر القصص الصينية ترجمة محمود فتحي عمر ٣١
- ١٧ — سبل الحرية ترجمة عبد الكريم أحمد ٢٥

وفاً

۲۷

۱۸ - صحوة أفريقيا ترجمة عبد القادر حمزة

۸

۱۹ - ستة دوا من الكشف الجفرائى ترجمة رمزي بى

۲۸

۲۰ - مختارات من جى دى موباسان ترجمة محمد حمودة

۹

۲۱ - رجل بلا وطن ترجمة رمزي بى

اهداف هذه المجموعة

- تكوين مكتبة عربية متكاملة ، يجد القارئ العربي فيها كل ما هو بحاجة إليه من المعلومات في شتى الموضوعات معروضة عرضاً سهلاً ، يتقبله القارئ العادي ، ويجد فيه المتخصص الحقائق والنظريات والآراء مبسطة بغاية الدقة ، متمشية مع آخر ما وصل إليه العلم في تلك الموضوعات .
- نشر هذه المكتبة في أوسع نطاق ممكن ، وذلك بتخفيض السعر قدر الإمكان ، وإشراك أكبر عدد من الناشرين في نشرها .
- النهوض بالكتاب العربي من حيث الشكل والموضوع .
- تشجيع عادة اقتناء الكتب وقراءتها .
- الإفادة بصورة علمية من جهود العلماء والأدباء في شتى الأمم . باتاحة الفرصة أمام القارئ العربي للاطلاع الواسع على ما عندهم .
- إفساح المجال أمام الشباب الطامح إلى الاشتغال بالعلم والأدب للمساهمة بصورة إيجابية في النهضة العلمية والأدبية .
- تشجيع الناشرين في مصر والدول الشقيقة على الإقبال على نشر كتب العلم والثقافة العالمية ، وتعويزهم تعويضاً مجزياً .
- تجديد النشاط الفكري في العالم العربي عن طريق الكتاب القيمة التي تحمل إليه العلم والمعرفة .

الناشر

مكتبة الانجلو المصرية

١٦٥ شارع محمد فريد بالقاهرة

التمن

